FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

مؤسسة شباب سبأ للتنمية
Sheba Youth Foundation for Development

المشاركة السياسية والمناصرة الرقمية

دليل معرفي للشباب

إعداد/ عمار السوائي

إشراف / مؤسسة شباب سبأ للتنمية

ديسمبر 2021

مؤسسة شباب سبأ للتنمية

العنوان : اليمن - تعز

تليفون :252733 - 4 - 967+

الهاتف : 770450222 -967+

البريد الالكتروني : info@shebayouth.org

رقم الايداع : (2) مكتب الثقافة - محافظة تعز

التصميم والإخراج الفني: محمد الحروي

المراجعة اللغوية: عمار السوائي

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة شباب سبأ للتنمية ©

الطبعة الاولى 2021 م

الفـــــهـــرس	ص
الوحدة الأولى: المشاركة السياسية للشباب	8
ما هي السياسة؟	9
المشاركة السياسية (النشأة والمفهوم والدلالة)	12
علاقة المشاركة السياسية للشباب بالديمقراطية والمواطنة	16
الشباب والمشاركة السياسية	19
أشكال المشاركة السياسية للشباب	21
مستويات المشاركة السياسية للشباب	25
أهداف المشاركة السياسية للشباب	27
آليات المشاركة السياسية للشباب (الأحزاب السياسية – جماعات الضغط – المجتمع المدني - الإعلام الجديد)	27
قيود المشاركة السياسية للشباب والتعامل معها	32
الوحدة الثانية: منظومة المشاركة السياسية للشباب	33
الدولة – النظام السياسي	34
الدستور والقانون	44
النظام الانتخابي	47
مبدأ الفصل بين السلطات	51
مبدأ سيادة القانون	53
الوحدة الثالثة: المشاركة السياسية للشباب والنزاعات المسلحة	59
المشاركة السياسية للشباب والنزاعات المسلحة	60
التفاوض الفعال	61
مبادرات المسار الثاني لبناء السلام	68
الوحدة الرابعة: المناصرة الرقمية والأمن الرقمي	72
المناصرة الرقمية	73
مميزات المناصرة الرقمية	73
خطوات حملة المناصرة الرقمية	74
الأمن الرقمي	79
ما أهمية موضوع الأمن الرقمي للنشطاء الشباب؟	79
محتويات موضوع الأمن الرقمي	79
الوحدة الخامسة: (أنشطة تدريبية للمشاركة السياسية للشباب)	90
ملاحظات إرشادية للتدريب (للمدربين)	91

أنشطة التدريب	92
النشاط التدريبي الأول	93
النشاط التدريبي الثاني	94
النشاط التدريبي الثالث	95
النشاط التدريبي الرابع	98
النشاط التدريبي الخامس	99
النشاط التدريبي السادس	101
النشاط التدريبي السابع	104
النشاط التدريبي الثامن	105
النشاط التدريبي التاسع	107
النشاط التدريبي العاشر	110
النشاط التدريبي الحادي عشر	112
النشاط التدريبي الثاني عشر	113
النشاط التدريبي الثالث عشر	114
المراجع	116

تـــصـــديـر

من منطلق تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية والديمقراطية الاجتماعية تأتي أهمية هذا الدليل لرفع الوعي والتركيز على المشاركة السياسية والأمن الرقمي لما لها من دور حقيقي في عملية بناء السلام وصنع القرار في الدولة.

إن مؤسسة فريدريش إيبرت- مكتب اليمن هو واحد من أكثر من 100 مكتب ومشروع في جميع أنحاء العالم التابعة لقسم المؤسسة للتعاون الإنمائي الدولي. تأسست رسميًا في عام 1999 في مدينة صنعاء القديمة، وتعمل على اتصال وثيق مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية الأكاديمية والمؤسسات الحكومية حول مواضيع مختلفة بشأن عملية التحول الديمقراطي في اليمن، والسلام والأمن والسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

ويعمل مكتب اليمن على مختلف الموضوعات في البلاد بهدف تعزيز الجهات اليمنية الفاعلة للمساهمة بشكل فعال في سلام مستدام وعملية الانتقال الديمقراطي وكذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في شراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومع الناشطين في المجتمع المدني ومراكز البحوث الأكاديمية ومراكز الفكر، فضلًا عن المؤسسات الحكومية، ويسعى مكتب اليمن لتعزيز الأصوات اليمنية التعددية والتقدمية.

تؤمن مؤسسة فريدريش ايبرت بالدور الفاعل والحقيقي لمشاركة الشباب في التحول الديمقراطي الحقيقي من خلال تنمية معرفتهم ومهاراتهم عبر تنفيذ برامج مختلفه للشباب والتركيز على اعداد هكذا أدلة تساعدهم على مجابهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر فيها البلاد كونهم الشريحة الأكبر في المجتمع.

ميادة البيضاني

مدير برامج

مؤسسة فريدريش إيبرت – مكتب اليمن

المقدمة

تكتسب المشاركة السياسية أهميتها من حقيقة العملية الديمقراطية القائمة والمناخ السياسي العام، وتختص بمدى مشاركة المجتمع أفراداً ومؤسسات في صناعة القرار السياسي والإسهام في إدارة المؤسسات والرقابة عليها، وهي بذلك تكون احدى الركائز الأساسية لإيجاد عملية ديمقراطية حقيقية ينبغي العمل عليها مع المجتمع؛ لتكون مبادئ أساسية تفرض بكل وعي واستحقاق على السلطة والنخبة السياسية والأحزاب، بدلاً من انتظار أن تكون منحة مبتورة الأذرع تقدمها الأطراف السياسية كترضية للفاعلين الدوليين.

تكمن أهمية وجود برامج تدريبية للشباب في المعرفة التي تقدمها وفي التوقيت السياسي الفارق الذي تمر به اليمن وعمليتها الديمقراطية المتعثرة، وحالة الشيخوخة التي وصلت إليها التنظيمات السياسية وأفقدتها القدرة على العمل مع المجتمع ومؤسساته المدنية، لقد احتفظت بمسمياتها السياسية وتخلت عن قضايا المجتمع الأساسية وأدوارها التنويرية تجاهه، وصارت مجرد مسميات وهياكل تنظيمية مغلقة نفت من داخلها كوادرها وخبراتها التي يمكن لها أن تجعل العمل مع المجتمع وثيقاً، وبالنتيجة لم يجد الجيل الشاب المعاصر حراكاً سياسياً حقيقياً يصقل مهاراته وخبراته عملياً ويستفيد من تجارب الجيل الأكبر تجربة، وهي تجارب يفترض بها أن تنقل فيها الخبرات، مقابل ذلك توفر له فرص التواصل مع الآخر واكتساب الخبرات عن طريق التدريب وسهولة الحصول على المعلومة، وامتلاك وسائل اتصال جديدة قادرة على منحه مساحة واسعة من الفضاء العام والوصول إلى المجتمع أفراد أو جماعات، بل ويصبح قادراً على تكوين تكتلات سياسية ومبادرات مجتمعية بشكل أكثر فاعلية مستفيدا مما قدمته وسائل التواصل الاجتماعي وفضاء الإنترنت من آليات عمل جديدة تكسر جمود تلك البيروقراطية وغيرها من العوامل التي حدت تأثير المؤسسات الحزبية.

قسم هذا الدليل إلى خمس وحدات:

الوحدة الأولى مادة معرفية تأسيسية في مفاهيم المشاركة السياسية للشباب وأشكالها ومستوياتها وأهدافها وآلياتها، وفي الوحدة الثانية تم التطرق إلى مفاهيم متعلقة بموضوع الدليل كالدولة وأنواعها وأركانها، ومفهوم النظام السياسي وخصائصه ووظائفه وأنواعه، ثم يتناول مفهومي الدستور والقانون، والنظام الانتخابي وأنواعه، ومبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ سيادة القانون، فيما تتناول الوحدة الثالثة المشاركة السياسية للشباب والنزاعات المسلحة، وتتطرق فيه إلى مفهوم التفاوض الفعال في حالات النزاع المسلح وعناصره وأنماط الاستجابة للنزاع والدور المنوط بالشباب في مبادرات السلام وموقعهم منها، ومبادرات المسار الثاني بناء السلام.

بما أن الدليل يتحدث عن المشاركة السياسة للشباب فالمناصرة الرقمية عملية مهمة من أدوات العمل السياسي للشباب تمكنهم من تحديد القضايا بدقة وتحليل الموقف لهم وللفاعلين فيها والإمكانيات المتاحة والاحتياجات، وكل تلك عناوين جانبية يتعرض لها الدليل في الوحدة الرابعة بالإضافة إلى عناوين أخري مهمة.

وأخيراً الوحدة الخامسة والتي حملت عنوان الدليل التدريبي للمشاركة السياسية للشباب، وهو الجانب التدريبي للدليل، إذ أن فكرة التدريب بشكل عام تقوم على المشاركة الجمعية ودراسة ونقل خبرات المواقف وكيفية التعرض لها والتفاعل معها بشكل جمعي وتشاركي، وفي هذا الدليل ترفق أنشطة تدريبية للمدربين للفصول السابقة.

إن مؤسسة **شباب سبأ للتنمية** تقدم هذا الدليل ضمن مشروع «**تعزيز دور الشباب في المشاركة السياسية والمناصرة الرقمية**» وهو أحد أنشطتها وبرامجها الهادفة إلى تنمية الشباب وبناء قدراتهم ومعارفهم وتعزيز حضورهم ومشاركتهم السياسية والمجتمعية، ليصبح لهم دور مستقبلي فاعل في المجال السياسي وبناء السلام، والدليل يمثل إضافة معرفية نوعية في مجال المشاركة السياسية للشباب، حيث يجمع بين الجانب المعرفي والأنشطة التدريبية العملية التي تمكن المتدربين الشباب والمبادرات الشبابية من تطوير مهاراتهم ومعارفهم في هذا المجال.

الهدف من إعداد هذا الدليل

إن الغاية الرئيسية من إنجاز هذا الدليل هي تحسين معارف ومهارات الشباب اليمني في المفاهيم والقضايا ذات الصلة بالمشاركة السياسية، وبهذا فإن الأهداف التي نتوخاها هي:

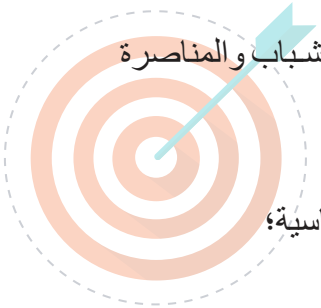

توفير محتوى مرجعي معرفي وتدريبي يختص بالمشاركة السياسية للشباب والمناصرة الرقمية؛

رفع اهتمام الشباب بأمنهم الرقمي؛

تعزيز مهارات وقدرات الشباب اللازمة للتفاعل مع قضايا المشاركة السياسية؛

تعزيز سلوك المسؤولية والقيادة لدى الشباب.

منهجية وضع الدليل

تم الاشتغال على هذا الدليل ليلبي احتياج فعلي لدى الشباب، تم إدراكه من خلال أدوات مصممة لرصد هذا الاحتياج عند إجراء استطلاعات مع شريحة متنوعة من الشباب تتباين أعمارهم ما بين ١٨ و ٣٠ سنة، وبناءً على ذلك تم إعداد مضمون الدليل، وبعد الخلوص من مرحلة الصياغة والإعداد تم عرض الدليل على نخبة من المدربين اليمنيين واستيعاب الملاحظات التي تكرموا بطرحها لتطوير وإخراج الدليل كمسودة أولية، وعند إنجاز النسخة الأولية من الدليل تم إجراء تدريب على عدد ٢٠ شاب وشابة يمثلون محافظات يمنية مختلفة، كاختبار عملي للدليل، وعند الخلوص من عملية التدريب تم الاستفادة من التغذية الراجعة التي قدمها الشباب والملاحظات الفنية الخاصة بالمدرب والاستئناس بها لوضع النسخة النهائية من الدليل.

لمن نوجه هذا الدليل التدريبي

هذا الدليل موجه في الأساس للمدربين والميسرين في برامج المشاركة السياسية للشباب، ولكنه ليس محصوراً بهم، فقد يمثل بالنسبة لعامة الناس مرجعاً يعزز ثقافتهم السياسية، ويصقل وعيهم، لكنه موجه أساساً للفئات الآتية:

المدربين والميسرين في برامج المشاركة السياسية للشباب؛

الشباب المهتمون بالسياسة وقضايا الشأن العام؛

منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في شؤون الشباب والتي تهدف لبناء قدراتهم وإدماجهم في الشؤون العامة؛

المبادرات الشبابية والمجموعات الشبابية النشطة في مناطق النزاعات المسلحة والمهتمة بتقديم مبادرات السلام أو إجراء مفاوضات إنسانية على النطاق المحلي؛

المهتمين بإشراك الشباب في المسائل السياسية.

1 الوحدة الأولى

المشاركة السياسية للشباب

ماهـــي السياســة

السياسة هو المصطلح الأكثر تعقيداً في تناولات العلوم الإنسانية عموماً، نظراً لتشابك علم السياسة مع غيره من العلوم الإنسانية وأيضاً لتشعب استعمالات المصطلح، إن تعقيد مصطلح (السياسة) يتناسب مع توفر هامش واسع لتأويل ما هو سياسي ولوجود قواسم مشتركة تجمعه مع كل شاغل إنساني، يجعل السياسة تقع في دائرة الاهتمامات اليومية للأفراد وللجماعات وللأنظمة على حدٍ سواء،

إن تعقيد مصطلح (السياسة) يتناسب مع توفر هامش واسع لتأويل ما هو سياسي ولوجود قواسم مشتركة تجمعه مع كل شاغل إنساني، يجعل السياسة تقع في دائرة الاهتمامات اليومية للأفراد وللجماعات وللأنظمة على حدٍ سواء،

كما أن الاتجاهات والنظريات التي تناولت السياسة منذ القدم ساهمت في تأسيس هذا التعقيد كسمة من سمات السياسة النظرية والإجرائية، وهذا أمر طبيعي طالما اعتمد الأمر على اجتهادات البشرية في سعيها نحو خلق النظرية التي تحقق المجتمع المثالي، أو لنقل اليوتوبيا الإنسانية في وطن إنساني مستقر خالٍ من النزاعات والصراعات يعمه السلام ويسعى فيه الجميع إلى تحقيق مصلحة المجتمع والخير العام، وقد تعددت تعريفات السياسة لتأخذ النسق اللغوي والإجرائي والأيديولوجي والابستمولوجي والسيكولوجي والسوسيولوجي ومع كل علم من العلوم الإنسانية، وجد مصطلح السياسة تعريفاً يهدف لخلق مقاربة معه، ومن هذه التعريفات:

معجم روبير يعرفها بأنها (فن إدارة المجتمعات الإنسانية)؛

وحسب معجم كاسل (ترتبط السياسة بالحكم والإدارة في المجتمع المدني)؛

وتبعاً لمعجم العلوم الاجتماعية (تشير السياسة إلى الأفعال الإنسانية التي تتعلق بحدوث أو حسم الصراع حول الصالح العام، وصالح الجماعات، والذي يتضمن – دائماً – استخدام القوة أو النضال في سبيلها؛

المعجم القانوني يعرف السياسة بأنها (علم الحكومة، أو أصول الحكم، أو فن إدارة الشئون العامة)؛

معجم لسان العرب يقصد بالسياسة (القيام بالأمر وبما يصلحه، والمقصود بالأمر هو أمر الناس، أو الحكم والدولة).

الأبعاد الثلاثة لمفهوم السياسة

كان التمييز اللغوي لمفهوم السياسة إلى الأبعاد الثلاثة المجال السياسي - polity (الشكل)، والسياسة العامة – policy (المضمون)، والسياسة - politics (العملية)، شائعاً منذ أمدٍ بعيد في العلوم السياسية الأنجلو أميركية، ولهذا السبب وجدت المصطلحات أيضاً طريقها إلى التعليم السياسي في بقية اللغات، وبما أنه لا يوجد مصطلح سياسي صالح عالمياً، فإن كل تعريف سياسي يشير إلى مفهوم معرفي معين أو اهتمام بحثي معين، أصبحت السياسة مقسمة إلى الأبعاد الثلاثة، وهو ما سمح بتشكل فهم للسياسة باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد.

ترتبط الأبعاد الثلاثة ببعضها البعض وتتكافأ، ولهذا لفهم السياسة على نطاق واسع علينا أن نضمن التعريف كل مجالات الحياة التي تتطلب تنظيم المجتمع على نحو شامل، وفيما يلي تفصيل للأبعاد الثلاثة لمصطلح (سياسة):

المجال السياسي – POLITY

يشمل المجال السياسي شكل أو هيكل النظام السياسي، ويتصل بالجوانب المؤسسية، وينصب التركيز على:

- الهياكل السياسية الدستورية والنظام السياسي للمجتمع (الأنظمة الحكومية، البرلمانات، الأحزاب السياسية، المنظمات الدولية، جماعات المصالح، وما إلى ذلك)؛
- نظامها القانوني (الدستور، القوانين التشريعية، اللوائح التنفيذية، المراسيم، إلى آخر ذلك)، الذي يحدد نطاق العمل ونطاق المسؤوليات والعمليات؛
- وبالإضافة إلى المستوى المؤسسي، تتطرق أيضاً للمستوى المعياري (القيم والمقاصد وراء القوانين)، وشكل العلاقة القانونية بين المواطن والدولة.

السياسة العامة – POLICY

تتضمن السياسات العامة محتوى النزاعات السياسية، وهي تتعلق بالأهداف الفرعية والمهام والغايات التي يريد الفاعلين صياغتها وتحقيقها، ومن ثم فإن هذا البعد يهدف إلى حل المشكلات وتشكيل الظروف الاجتماعية، وهي تعبير عن تضارب المصالح والأهداف.

السياسة – POLITICS

تركز السياسة أكثر على العمليات، مثل الإجراءات السياسية (كالانتخابات، التصويت، تكوين جماعات الضغط، وما إلى ذلك)، وتحليل الصراعات أو عن كيفية سعي جماعات المصالح إلى فرض توجهاتها، والنظر في إرادة الفاعلين وانعكاساتها على عمليات اتخاذ القرار أثناء (النزاعات السياسية، الجدالات والمناظرات، وحالات الحروب، وما إلى ذلك).

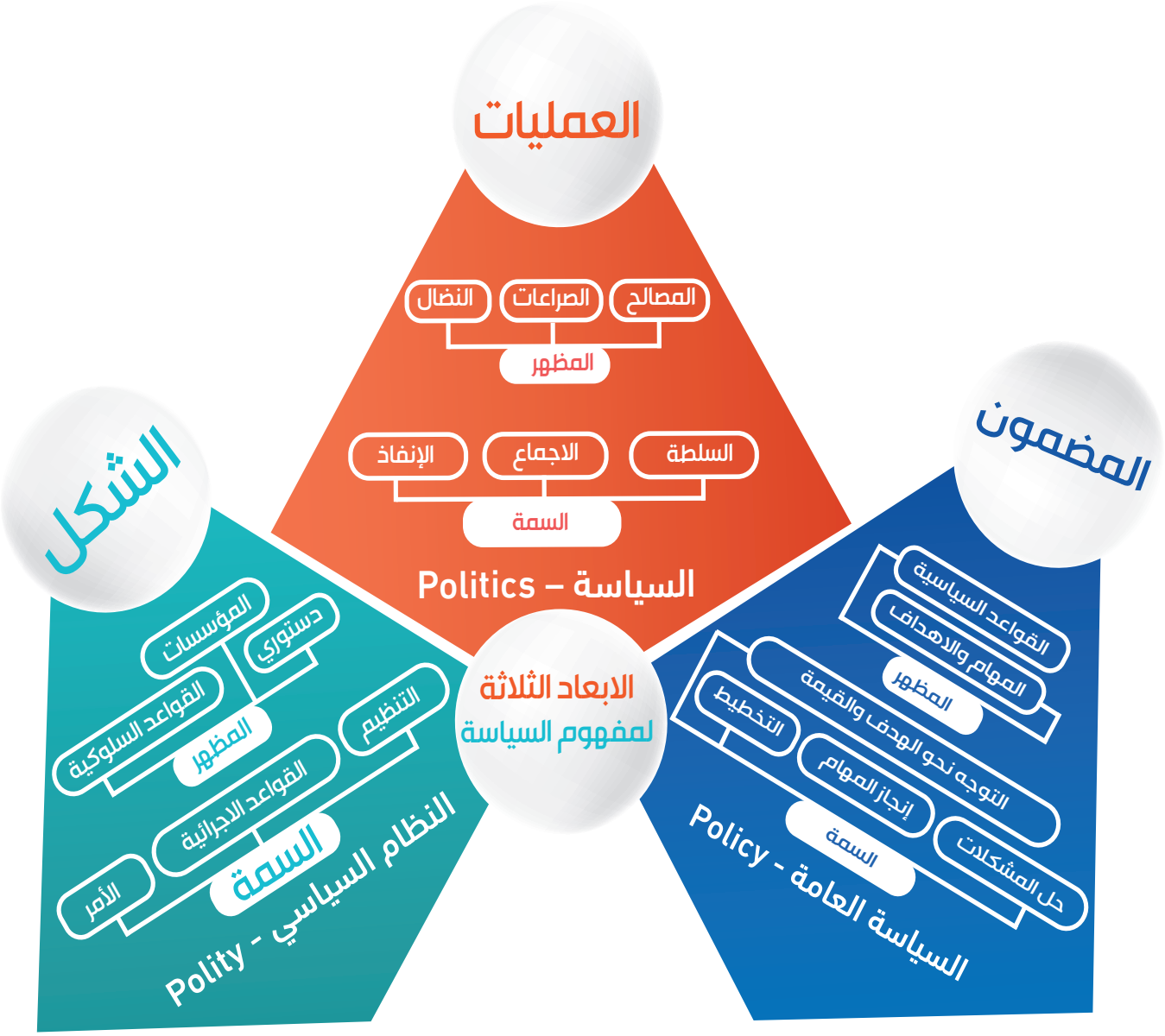

شكل (1) يوضح الأبعاد الثلاثة لمفهوم السياسة

المشاركة السياسية
(النشأة والمفهوم والدلالة)

إن فكرة المشاركة والسياسة لا ينفصمان، فمنذ ابتدأ البشر يزاولون أنشطتهم في تجمعات بشرية محكومة بوحدة الهدف، أو بواحدية الشعور بالخطر، تشكلت فكرة القيادة في حيز يسمح بتطوير أدواتها وابتكار قوانين تنظم تداولها بحسب طبيعة هذه المجتمعات ومستويات تطورها، ولم يكن بحال من الأحوال لشخص أن يحكم بمفرده بدون منازع حتى في الأنظمة التي تصنف بالملكية المطلقة أو بسلطات الحق الإلهي حيث كان لا بد للحاكم من توزيع سلطات ولو بنسبة محدودة على من حوله، وهذا ما يجعل ظروف نشأة المشاركة السياسية لا تنفصم عن ظروف نشأة السياسة نفسها، وفي تاريخ الفكر السياسي هناك عدد من الاتجاهات التي حاولت تفسير نشأة السياسة والمشاركة العامة بعضها اتخذ التطور التاريخي منطلقاً لنظريته، وبعضها حدد المراحل الزمنية أساساً لتفسيره منطلقاً من التحولات الكبرى في تاريخ البشرية، وآخرون كان لهم منطلقات أخرى، وبهذا نجد تعدد التأويلات لنشأة السياسة والأنظمة السياسية والمشاركة العامة، وقد عبر الفيلسوف الإغريقي (أرسطو) عن ذلك بكون الإنسان (حيواناً سياسياً) واعتبر السياسة بالتالي (سيدة العلوم قاطبة)، كما يرى أن معرفة السياسة جوهرية لفهم المحيط الذي نعيش فيه، إذ يقول أرسطو (إن السياسة تقرر ما نفعله، وما ينبغي أن نحجم عن فعله)،

يقول أرسطو (إن السياسة تقرر ما نفعله، وما ينبغي أن نحجم عن فعله)

والسياسة لدى أرسطو لا تميز إلا بكونها نشاطاً جمعياً، وعمل على تمجيد المشاركة الجماهيرية كمصدر للحياة ولخلق طاقة، وكحائط دفاع في مواجهة الاستبداد والظلم/ وكأسلوب ووسيلة في تشريع الحكم الجماعي من خلال دمج الكثيرين في شؤون الدولة، فالمشاركة تساهم في استقرار النظام وتعطي كل فرد الحق في التعبير عن اهتماماته [1]، وفي معرض تفسيره لدولة المدينة (النظام الإغريقي السياسي السائد حينها) أشار أنها نوع من أنواع الجماعات، أي مجموعة من الأجزاء التي لها بعض الوظائف والمصالح المشتركة، وجعل المشاركة حكراً على المواطنين في دولة أثينا، وأن المشاركة هي الحق في المناصب التداولية أو القضائية، فيحق للمواطنين في أثينا – على سبيل المثال – حضور الجمعية، والمجلس، والهيئات الأخرى، أو الجلوس في هيئات المحلفين[2].

المشاركة السياسية أحد أكثر المصطلحات السياسية اتساعاً في بنيته المعرفية، كما أن هذا الشمول لا يقتصر على الجانب المفاهيمي من المصطلح وإنما يمتد ليشمل الجانب الإجرائي أيضاً، فهو لصيق بعدد من المفاهيم التي لا تقل عنه أهمية، فالمشاركة السياسية تقع في صلب الديمقراطية، بل وتمثل أداة قياس معيارية لكفاءة الديمقراطية في الأنظمة السياسية، فعملية إدماج المواطنين في الأنشطة والعمليات السياسية ودوائر صنع القرار السياسي والسياسات العامة تعد مؤشراً على مدى استيعاب النظام السياسي للمواطنين في عملية الحكم والقرار وبذلك فهي الغاية التي تسعى لتحقيقها الأنظمة الديمقراطية بمختلف أشكالها، ولا مناص بالتالي من القول أنه كلما ضاقت مساحة المشاركة السياسة وتقلص الحيز المتاح أمام المواطنين في فضاء الممارسة السياسية انكشفت السياسة على أزمات مختلفة كأزمة التمثيل السياسي المتولدة عن شعور المجتمع أفراداً وجماعات بأنهم خارج التمثيل السياسي، وبأن مصالحهم واحتياجاتهم لا يوجد من يعبر أو يدافع عنها، وهذا ما يؤدي إلى أزمة أوسع في مداها الإشكالي ونعني بها أزمة شرعية النظام السياسي، التي تمثل في جوهرها إنكار أحقية النظام السياسي في الحكم بعملياته المختلفة من تنظيم المجتمع وإدارة مؤسساته وموارده،

1 المشاركة السياسية والديمقراطية .. اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، أ.د/ سامية خضر صالح، ط2005، ص9.

2 كتاب السياسة، أرسطو طاليس، ترجمة/ أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل.

إن هذه الأزمات المتعددة التي يمكن أن تقود إلى تآكل شرعية الأنظمة السياسية تفصح لنا عن مدى الأهمية التي تكتسبها المشاركة السياسية والعلة من وراء التزايد المتعاظم للاهتمام بها في العصر الحديث، فالتجربة البشرية أثبتت أن التمكين السياسي للمجتمعات وإشراكها فعلياً في إدارة الشؤون العامة هو الإجراء الحمائي الأنسب في موازاة الاستبداد، و الانتقال من صور الحكم الاستبدادية والتسلطية المختلفة إلى صور الحكم الديمقراطي المتسم بمشاركة سياسية أوسع وأشمل، ان المشاركة السياسية غير المكبلة بالقيود الإقصائية والمنفتحة على التنوع بأشكاله في المجتمعات الإنسانية، تظل عاملاً أصيلاً في حسم المعركة ضد الاستبداد والديكتاتورية لصالح الشعوب.

من ناحية أخرى كان إقرار المشاركة السياسية كحق أساسي من حقوق الإنسان في الأدبيات الحقوقية الإنسانية ثمرة من ثمار النضال الإنساني ضد القيم السلبية المتصلة بالإقصاء والتهميش،

ومن ذلك ما أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العام ١٩٤٨ (المادة ٢١)، والتعليق العام رقم (٢٥) المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق الاقتراع، والمواثيق والعهود الدولية ذات الصلة كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦ (المادة ٢٥) والتي تحدد التزامات الدول الأطراف فيما يتعلق بحق الفرد في أن يشارك في إدارة الشؤون العامة وفي أن يَنتخب ويُنتخب في انتخابات دورية نزيهة، وأن تتاح له فرصة تقلد الوظائف العامة على قدم المساواة مع غيره، ويكمل هذه المادة التعليق العام التفسيري والاجتهادات التي اعتمدت عليها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام ١٩٦٦ (المادة ٨)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة ٥-ج)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادتان ٧ & ٨)، واتفاقية حقوق الطفل (المادة ١٥)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المواد ٤-٣ & ٢٩ & ٣٣-٣)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادتان ٤١ & ٤٢)، وإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو إلى أقليات دينية ولغوية (المادة ٢-٢)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصيلة (المادتان ٥ & ١٨)، وإعلان برنامج عمل ديربان (المادة ٢٢)، وإعلان الحق في التنمية (المواد ١-١ & ٢ & ٨-٢)، والإعلان المتعلق بحق ومسئولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (المادة ٨)، وإعلان فيينا الذي تم تبنيه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في العام ١٩٩٣[3] حتى تحقق في الدساتير الوطنية في الكثير من دول العالم، وهذا الإقرار الإنساني بالحق في المشاركة السياسية إنما ينبع من الاعتراف بأنها تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وكذا في النهوض بجميع حقوق الإنسان[4].

يمثل الحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية على قدم المساواة بين الجميع خاصية أساسية في مفهوم الديمقراطية الشمولية[5]، وتمثل المشاركة الفعلية لجميع الأفراد والجماعات في الشئون السياسية والعامة إعمال حقوق الإنسان ومكوناً رئيسياً في الاستراتيجيات القائمة على الحقوق والرامية إلى القضاء على التمييز وأوجه عدم المساواة.

3 الدليل التدريبي للقيادات الشبابية، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، ط 2013، ص24

4 https://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/EqualParticipation.aspx

5 تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (العوامل التي تعوق المشاركة السياسية على قدم المساواة بين الجميع والخطوات اللازم اتخاذها للتغلب على هذه التحديات)، المقدم للدورة السابعة والعشرون لمجلس حقوق الإنسان، صـ4.

تؤدي حقوق المشاركة السياسية والعامة دوراً حاسماً في تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وكذا في النهوض بجميع حقوق الإنسان[6] ويعد الحق في المشاركة في الحياة السياسية من أهم العناصر التي تؤدي إلى تمكين المجتمع (أفراداً وجماعات)، كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان الأخرى كالحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية التعبير والرأي، والحق في التعليم والحق في الحصول على المعلومات.

وفي الأدبيات الحقوقية تحدد مفهوم المشاركة السياسية في جملة من الممارسات التي من شأنها إكساب موقع الفرد الصيغة التفاعلية المطلوبة للتأثير في القرارات والسياسات التي تؤثر عليه، في ثلاث منظومات حقوقية، تمثل الأولى منها (الحقوق الانتخابية) وتعني حق الفرد في أن يَنتخب ويُنتخب، وتتمثل في مبدأ مشاركة جميع المواطنين البالغين في الاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين، إذ تنص المادة (٢٥-ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أهمية الشمولية والتعددية السياسية والمساواة، بينما تتمثل المنظومة الثانية من حقوق المشاركة السياسية في (المشاركة في إدارة الشؤون العامة) وقد ورد تفسير هذا في التعليق العام (رقم ٢٥) المعنون (المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق الاقتراع) بالنص الآتي: (إنه مفهوم واسع يتعلق بممارسة السلطة السياسية، وعلى وجه الخصوص السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية، وهو يشمل شتى أوجه الإدارة العامة كما يخص تحديد وتنفيذ السياسة العامة التي ستتبع على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي والمحلي)، وهو ما ينبغي أن تحدد الدساتير وغيرها من القوانين الوطنية السبل المتاحة للأفراد من أصحاب الحقوق لكي يمارسوا حقهم في المشاركة في إدارة الشئون العامة، كما يمكن أن يشمل هذا الحق المشاركة في المجتمع المدني وانخراط الأفراد في مناشطه وفعالياته المختلفة من خلال هيئات عامة ومجالس محلية وأحزاب سياسية ونقابات، ورابطات مهنية أو قطاعية، ومنظمات نسائية وشبابية واجتماعية، وغيرها من المنظمات المعنية بالحياة العامة والسياسية. وما يبدو جلياً في دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية على النطاق الأوسع تضمن التعليق العام (رقم ٢١) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق الفرد في أن يستشار في كل مرحلة من مراحل صياغة التشريعات وصنع السياسات، وحقه في توجيه الانتقادات وتقديم المقترحات في سبيل تحسين سير عمل وشمولية الهيئات الحكومية المشاركة في إدارة الشؤون العامة[7]. بينما تحددت المنظومة الثالثة من حقوق الإنسان المتصلة بالمشاركة في (حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير والحق في الحصول على المعلومات وفي التعليم) وهذه المجموعة من الحقوق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإعمال حق المشاركة في الحياة السياسية والعامة، فمن خلالها يتحقق للفرد في المجتمع الوعي الذي يضمن من خلاله سلامة خياراته السياسية، ومن خلاله يتمكن من تحديد خياراته السياسية بإرادة حرة إذ تصبح هذه الخيارات انعكاس مباشر لما يريده من مصالح ولما يرغب في تلبيته من احتياجات، كما أنها تشتمل على الحق في تنظيم اجتماعات واعتصامات وإضرابات واحتشادات جماهيرية وأنشطة احتجاجية وحتى تجمعات افتراضية على شبكة الانترنت وتندرج جميعها تحت (حرية التجمع السلمي)، وتؤدي التجمعات السلمية الدور الأساسي في التأثير على السياسات العامة للدول والحكومات ونموذجاً حيوياً للتعبير عن المظالم والمطامح على حدٍ سواء،

وفي الأدبيات الحقوقية تحدد مفهوم المشاركة السياسية في جملة من الممارسات التي من شأنها إكساب موقع الفرد الصيغة التفاعلية المطلوبة للتأثير في القرارات والسياسات التي تؤثر عليه،

6 العوامل التي تعوق المشاركة السياسية على قدم المساواة بين الجميع والخطوات اللازم اتخاذها للتغلب على هذه التحديات، التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المقدم للدورة السابعة والعشرون لمجلس حقوق الإنسان.

7 التعليق العام (رقم 21) للجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقرة رقم 55.

كما أن حرية التجمع تشمل الحق في تكوين الأطر المدنية كالجمعيات والمنظمات والأحزاب السياسية والنقابات وفي الانضمام إليها والانخراط في أنشطتها، ونلمس مدى أهمية تأثير استعمال هذا الحق في توجه الأنظمة السياسية لتقييده ووضع القيود التي تحد من تمتع الأفراد به كالقيود التمييزية المتصلة بشروط التسجيل أو إقرار الشروط لاستخراج تراخيص مزاولة النشاط أو القيود المتعلقة بمصادر التمويل وهكذا، وتزداد هذه القيود صرامة في حالات الصراع أو الانتقال السياسي أو النزاع الاجتماعي فهذه السياقات من شأنها أن تفضي إلى حظر التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وإلى مضايقة النشطاء المدنيين والمدافعين الحقوقيين والنشطاء السياسيين وتخويفهم[8].

كما تشمل حرية التعبير الحق في التماس معلومات تتعلق بالأداء الحكومي والحق في الوصول إليها والحصول عليها، وهي المعلومات التي يجب أن تتوفر دون دواعي إثبات الحاجة إليها وتوضيح المصلحة المباشرة فيها، وتتضمن التزامات الدول في إعمال هذا الحق الالتزامات الإيجابية في نشر جميع المعلومات ذات الصلة بسير مؤسسات الخدمة العامة للجمهور على نطاق واسع، خصوصاً المتمثلة بالسياسات والقرارات التي تمس مصالح الناس مباشرة وبطريقة فعالة وسريعة. كما أن توافر المصادر الإعلامية المستقلة والمتعددة والمتنوعة التي تمتلك القدرة على التعليق على القضايا السياسية وإيصالها للرأي العام دون رقابة أو قيود تشكل ضمانات أساسية ضرورية لدعم الحق في المشاركة السياسية. وفي التعليق العام (رقم ١٣) أشارت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن إعمال حق التعليم ضروري لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، كونه يسمح لجميع الناس بالمشاركة الكاملة في مجتمعاتهم.

تشمل حرية التعبير الحق في التماس معلومات تتعلق بالأداء الحكومي والحق في الوصول إليها والحصول عليها،

نخلص بهذا أن المشاركة السياسية تعد من الممارسات بالغة القدم في المجتمعات البشرية التي نشأت وتطورت مع تطور السياق الاجتماعي والسياسي في كل مجتمع من المجتمعات البشرية، وأنها من الحقوق الأساسية للإنسان التي نصت عليها العهود والمواثيق والقوانين الدولية المشار إليها، وأن المشاركة السياسية مهمة لقياس كفاءة الديمقراطية، ويعتمد نجاح المشاركة السياسية على مدى قدرة الفئات المجتمعية المختلفة كالشباب والنساء والفئات الضعيفة والمهمشة في التأثير على القرارات المتعلقة بالشؤون العامة التي تؤثر عليهم.

ولا ننسى أن نشير أن الوعي التراكمي بالسياسة وممارسات السلطة في المجتمع يقتضي توسيع دائرة المشاركة وإخراجها من نطاقها الضيق إلى دوائر أكثر اتساعاً، وهو ما نلمسه عند تتبع المسار التاريخي لتطور الأنظمة السياسية التي تداولتها المجتمعات البشرية، والتي اتخذت مسارات الحركة في اتجاه الإشراك المتزايد للمواطنين في السياسة والشأن العام، مع اختلاف آليات وطرائق الإشراك اعتماداً على الظروف التاريخية التي تجعل المنحى التصاعدي للمشاركة السياسية حتمية تاريخية لا يمكن الحد منها أو تقييدها، والأنظمة السياسية في عالم اليوم تجد نفسها مجبرة على الاستجابة لهذه الحتمية التي لأسباب عديدة أصبحت قادرة على الحركة خارج قدرات الأنظمة على تقييدها، خصوصاً في ظل التكنولوجيا الاتصالية الحديثة وتقنياتها المتطورة بصورة يومية، وابتكار منصات التفاعل والتواصل الاجتماعي التي نقلت النشاط الإنساني بأبعاده المختلفة من واقع الحياة إلى عوالم الشبكة المعلوماتية، وهذا ما جعل الحكومات عاجزة عن تقييد القدرات التعبيرية للشعوب فهي لم تعد مقتصرة على الصحف والمجلات والوسائط والأقنية السمعمرئية التي يمكن أن تكون للحكومات سلطات رقابة عليها، وإنما تجاوزت ذلك إلى مساحات تعجز قبضة السلطات السياسية عن التحكم بها.

الوعي التراكمي بالسياسة وممارسات السلطة في المجتمع يقتضي توسيع دائرة المشاركة وإخراجها من نطاقها الضيق إلى دوائر أكثر اتساعاً،

8 التعليق العام (رقم 34) الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن المادة (رقم 19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

علاقة المشاركة السياسية للشباب بالديمقراطية والمواطنة

الديمقراطية

سلطة الحكومة في كل دولة لا يمكن أن تبنى إلا على إرادة الشعب كما تعبر عنها الانتخابات النزيهة الحرة العادلة[9]، ووردت عبارة مماثلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العام ١٩٤٨ بالصيغة «إن إرادة الشعب أساس لسلطة الحكومة»[10]، وقد حددت الأدبيات الأممية ما يتصل بمفهوم الديمقراطية الذي وإن كان يُعد من المنظور المعرفي مفهوم غير منضبط، إلا أن التجربة الإنسانية تصقل هذا المفهوم وممارساته بصورة أفضل مع مرور الوقت، وأدنى هذا استأنسنا بمرجع هام وهو (الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية) لتوضيح المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، وأيضاً مقومات الحكم الديمقراطي ووسائل ممارسته، ليتمكن الشباب من وعي المطلوب الديمقراطي وما يجب أن يتشكل في واقع الممارسة للحكم على ممارسة نظام سياسي معين بأنها ديمقراطية من عدمه، مع التأكيد على أن الديمقراطية ليست قالباً جامداً يطبق بكلياته أو يترك بكلياته، ولكن هناك مبادئ أساسية وهامة تمكن الشباب من استيعاب أبعادها.

> الديمقراطية ليست قالباً جامداً يطبق بكلياته أو يترك بكلياته، ولكن هناك مبادئ أساسية وهامة تمكن الشباب من استيعاب أبعادها.

وللتعرف على المسارات التي شكلت الصيغة الديمقراطية الإنسانية كما هي عليه اليوم وفرزت المقبول من ممارسات الحكم وما يتصل به من غير المقبول على الشباب الغوص في التجربة الإنسانية منذ القدم (أي منذ تشكل الدول القديمة)، ومتابعة طريقة تغير مؤشر الديمقراطية مع التغيرات التي شهدتها الدول والحضارات المختلفة، وفهم الكيفية التي توسعت بها اهتمامات الناس في مسائل الحكم والشؤون العامة، إلى أن توصلت الإنسانية إلى صيغة اليوم التي استفادت من تجارب الأمم والشعوب في مسيرة الحضارات الإنسانية عند تشكيل مفرداتها.

مبادئ الديمقراطية

أورد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، وهو إعلان معتمد في ختام المؤتمر البرلماني الدولي الثامن والتسعين القاهرة ١١ – 15 أيلول/ سبتمبر 1997، مبادئ الديمقراطية وقد قمنا باختصار الفقرات الواردة في الإعلان بما يتناسب مع أغراض هذا الدليل على النحو الآتي:

1- الديمقراطية حق أساسي للمواطن ينبغي أن يمارس في ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسؤولية، مع احترام التعدد في الآراء ومراعاة المصلحة العامة؛
2- الديمقراطية أسلوب من أساليب الحكم ينبغي تطبيقه وفقاً للأشكال التي تجسد نوع الخبرات والخصائص الثقافية، دون إخلال بالمبادئ والمعايير المعترف بها دولياً؛

9 الإعلان الخاص بمعايير الانتخابات العادلة والحرة المعتمد في آذار/ مارس 1994.
10 المادة 21 الفقرة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر في العام 1948.

3- تهدف الديمقراطية إلى صون وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتأمين تماسك المجتمع وتلاحمه وتوطيد الاستقرار الوطني والسلام الاجتماعي؛

4- الشراكة الحقيقية بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع من أهم دعائم تحقيق الديمقراطية؛

5- المشاركة الشعبية العريضة والحرة دون تمييز، والتي تمارس وفقاً للقانون نصاً وروحاً تفسح المجال لمنافسة سياسية مفتوحة تحقق ممارسة وتداول السلطة؛

6- الديمقراطية لا تنفصم عن الحقوق الإنسانية الواردة في الوثائق الدولية ذات الصلة بالإعلان العالمي بشأن الديمقراطية؛

> "السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرط للديمقراطية وثمرة من ثمارها."

7- الديمقراطية تقوم على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان؛

- السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرط للديمقراطية وثمرة من ثمارها.

مقومات الحكم الديمقراطي ووسائل ممارسته

هناك عدد من المقومات اللازمة لإضفاء صفة الديمقراطي على نظام الحكم، وأهم المقومات التي وردت في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية هي:

توافر مؤسسات تضطلع بمهامها بشكل مرضٍ، وتوافر إرادة لدى المجتمع المدرك لحقوقه ومسؤولياته؛

مؤسسات ديمقراطية تقوم بدور الوسيط في تخفيف حدة التوتر والحفاظ على التوازن بين الوحدة والتنوع؛

حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، ووجود برلمان يمثل جميع عناصر المجتمع، ولديه السلطات والصلاحيات التي تمكنه من التعبير عن إرادة الشعب عن طريق التشريع ومراقبة نشاط الحكومة؛

إجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن إرادته، تجرى على أساس الاقتراع العام، والعادل، والسري، لضمان قيام الناخبين بالإدلاء بأصواتهم في ظل المساواة والحرية والشفافية التي تحفز على المنافسة السياسية، وأن يخضع تنظيم الأحزاب السياسية وأنشطتها وشؤونها المالية وتمويلها ومبادئها الأخلاقية لنظم سديدة ومحايدة لضمان سلامة الديمقراطية ونزاهتها؛

ضمان الدولة حصول المواطنين على حقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو ما يستلزم وجود حكومة فعالة تتصف بالنزاهة والشفافية، وتقوم على الاختيار الحر، وتتحمل المسؤولية عن إدارتها للأمور العامة؛

كفالة حق الشعب في الحصول على المعلومات التي تتعلق بأنشطة الحكومة، والحق في تقديم الالتماسات إلى الحكومة والمطالبة بالإنصاف من خلال آليات قضائية وإدارية نزيهة، ما يجعل المساءلة العامة عنصراً أساسياً من عناصر الديمقراطية، وينطبق ذلك على كل من يتولى منصب عام سواءً كان منتخباً أو معيناً، وعلى كل الأجهزة العامة دون استثناء؛

أن تتحلى الحياة العامة بالطابع الأخلاقي وتتسم بالشفافية، ووضع المعايير والقواعد التي تكفل ذلك؛

تنظيم المشاركة الفردية في العملية الديمقراطية والحياة العامة على كل المستويات بصورة عادلة

ونزيهة، مع تجنب أي شكل من أشكال التفرقة أو ممارسة العاملين في الحكومة لأي شكل من أشكال الترويع؛

كفالة سيادة القانون عن طريق المؤسسات القضائية وآليات الرقابة المستقلة المحايدة والفعالة، وإتاحة المجال للجميع لاستخدام الوسائل الإدارية والقضائية التي تكفل الحقوق، وضمان احترام جميع أجهزة الدولة وممثلي السلطة العامة وأفراد المجتمع للقرارات الإدارية والقضائية؛

قيام مجتمع مدني نشط، وتهيئة المناخ لأفراد المجتمع لممارسة حقوق المشاركة بصورة فعالة، مع إزالة العقبات التي تحول دون هذه الممارسة أو تعرقلها، والعمل دوماً على تعزيز المساواة والشفافية والتعليم، وإزالة المعوقات كالجهل واللا تسامح، واللامبالاة، وغيبة الاختيارات والبدائل الحقيقية، وقصور التدابير الرامية لمعالجة أوجه الخلل والتفرقة ذات الطبيعة الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية أو العرقية، أو التي ترتكز على اختلاف الجنس؛

تهيئة مناخ ديمقراطي وثقافة ديمقراطية ودعمها بالتربية والتعليم ووسائل الإعلام والثقافة لتحقيق استدامة الديمقراطية، والعمل على تنشئة المواطن الصالح المسؤول؛

إيجاد بيئة اقتصادية مواتية وبذل جهود إنمائية لإشباع الاحتياجات الاقتصادية للفئات الأقل حظاً، لضمان اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية،

توافر حرية الرأي والتعبير بما ينطوي عليه ذلك من الحق في اعتناق الرأي دون تدخل أو عائق، وتلمس المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها من خلال أي وسيلة من وسائل الإعلام بعض النظر عن الحواجز أو القيود؛

مشاركة الجميع في المجتمعات المتجانسة أو غير المتجانسة هو ما ينبغي أن تكفله المؤسسات والعمليات الديمقراطية، حفاظاً على التنوع والتعددية والحق في الاختلاف في ظل مناخ من التسامح؛

تعزيز الطابع اللامركزي للحكومة والإدارة، على الصعيد المحلي أو الإقليمي، وهو ما يعتبر حقاً وأمراً ضرورياً من شأنه توسيع قاعدة المشاركة العامة.

المواطنة

المواطنة ليست مصطلحاً حديثاً، أو وليد السياسة المعاصرة، لكنها مفهوم قديم، تخلق منذ عصور ما قبل الميلاد في أثينا القديمة، وهناك بدأ المفهوم في استبطان دلالات اجتماعية هامة حيث المواطن في المفهوم التاريخي للحضارة اليونانية يشير إلى الرجال البالغين المحاربين الأحرار، ولم يشمل ذلك النساء والأطفال، ولا العبيد كذلك أو الأقنان، وبالرغم من كون أثينا تشكل نواة نظم الحكم المعروفة بدول المدينة، إلا أن الارتباط العرقي بمفهوم المواطنة كان هو الأصل فالسكان في أثينا وما حولها هم أبناء القبائل الثمانية التي شكلت التركيبة السكانية في أثينا، وبهذا فقد كان مفهوم المواطن حاملاً لدلالات اجتماعية هامة، تشمل الحرية، والانتماء القبلي، والنوع الاجتماعي، ولذلك ترتبت عليها حقوق سياسية مهمة وفي مقدمتها حق المشاركة السياسية في التصويت وإبداء الرأي في القضايا العامة، حتى أن مجلس الإكليزية الذي يضم سكان أثينا بلغ تعداده ٢٥ ألفاً من المواطنين الذكور البالغين الأحرار، ومن حينها شهد المفهوم فكرة التحول المديني المرتبط بجذره اللغوي أيضاً بالمدينة وذلك بحسب منطوق الكلمة الإنجليزية Citizen فإن الاشتقاق واضح من كلمة مدينة City ، هذا الارتباط اللغوي عكس جذور النشأة لهذا المفهوم، الذي لم تتوقف مراحله التطورية حتى يومنا الحاضر ففي مرحلة لاحقة إبان عصور النهضة الأوربية ومع نشأة دول القوميات الأوربية التي ارتبط مفهوم المواطن فيها بالصيغة القومية للدولة حيث عنى بذلك أنه فرد ينتمي إلى أمة محددة، يتشارك أفرادها الانتماء للقومية نفسها، وخلال عصور النهضة والعصور الحديثة شهد المفهوم تغيرات هامة وذات دلالة، التغير الأول أن المفهوم صار حاملاً للبعد التعاقدي بكل ما

يترتب عليه من صيغ قانونية تجاوزت به الإطار الاجتماعي الذي تلبسه من العصور القديمة، وترتبت على المواطنة القانونية مسؤوليات وأعباء والتزامات وجب على الفرد أن يدين بها للدولة وللمجتمع، وهذا التغير ولدته نظرية العقد الاجتماعي لمفكريها العظام هوبز ولوك والأهم جان جاك روسو الفقيه الفرنسي الذي أثرت أفكاره إلى حد كبير في الثورة الفرنسية، وهذه الأخيرة ولدت التغير الثاني والأهم في مفهوم المواطنة فقد حملته الدلالة الحقوقية مع ظهور دستور الثورة الفرنسية (دستور حقوق الإنسان والمواطن) والذي ربط المواطنة بالحق الإنساني، فتوسع المفهوم لينفتح على كل ما تضفيه التنظيرات الحقوقية وبفضل عبقرية الثورة الفرنسية تجاوزت الامتيازات النطاق الجغرافي للميلاد والإثبات القانوني للهوية، فاكتسب حقوقاً جاوزت به فكرة الانتماء السياسي ومهدت لولادة مفهوم الكوزموبوليتانية في بعدها الكوكبي، وبهذا فقد اتسعت فكرة المواطنة وتجاوزت الحدود السياسية أو الهويات الاجتماعية التي صاحبتها منذ ولادتها.

من المهم أن نشير إلى أن الأبعاد القانونية والوجدانية والحقوقية والسياسية للمواطنة، تضافرت لخلق أحد أكثر المفاهيم السياسية إثارة للجدل والاختلاف.

فالقيمة الوجدانية التي تمثل رابطة الانتماء لأرض الأجداد والأسلاف تظل قادرة على شد الإنسان لأصوله، وبعث الحنين في أعماقه، ويمثل البعد الوجداني للمواطنة إطاراً ميتافيزيقياً للمفهوم، بينما تظل الأبعاد الحقوقية والقانونية والسياسية لمفهوم المواطنة قادرة على شرح الحقوق والمسؤوليات التي تفرضها عليك مواطنيتك في دولة معينة، والحقوق الإنسانية التي تترتب عليك بحكم بشريتك لا أكثر، وصفتك السياسية التي تفصح عنها هويتك بمجرد تعريفك بالرابط السياسي باعتبارك من مواطني دولة معينة، فهذا بكل تأكيد يقدم لك امتيازات تتسع أو تضيق بقدر ما تعنيه سلطة الدولة وتأثيرها ونفوذها وهي قوة الجنسية التي تكسبها لمواطنيها، لكن مفهوم المواطنة حقق أيضاً انزياحات في البعد السياسي، فولادة مفاهيم مركبة كالمواطنة الفاعلة، أو المواطنة الجيدة، تشير إلى النشاط السياسي للإنسان في محيطه الاجتماعي، وهو النشاط الذي يجعله قادراً على إحداث تغيير إيجابي في الوسط الذي ينتمي إليه.

الشباب و المشاركة السياسية

لماذا تكتسب المشاركة السياسية للشباب أهمية تفوق المشاركة السياسية لبقية شرائح المجتمع؟

الإجابة على هذا السؤال توفر فهماً أفضل لهدف هذا الدليل المعرفي والتدريبي، والبداية تكمن في الإجابة عن سؤال يسبق بطبيعته هذا السؤال (ما هي أهمية الشريحة الشابة في المجتمع؟)، وهذا يستلزم توضيح أدوار الشباب في المجتمع بالنقاط الآتية:

الشباب طاقة الإنتاج والعمل: المجتمعات التي يشكل الشباب ما يقارب أو يزيد عن 50% من تركيبتها السكانية تسمى مجتمعات شابة، وهذا يعني بعبارة اقتصادية أن ما يزيد عن نصف عدد السكان في المجتمع يصنفون ضمن الفئة القادرة على العمل والإنتاج؛

الشباب مخزن الإبداع: يتعلق هذا بالتفسير السيكولوجي للشباب، فهم ينظرون إلى الأمور من زاوية مختلفة عن تلك التي يطالع منها الكبار الوقائع والأحداث في المجتمع، ولهذا فهم الأقدر على إيجاد حلول إبداعية للمشكلات العامة -أي تلك التي تواجه المجتمع عموماً؛

الشباب قدرة تواصلية جبارة: إن القدرة التي يمتلكها الشباب في الحركة تجعلهم قادرين على التواصل بصورة أفضل مع محيطهم المباشر ومع العالم المفتوح من حولهم، خصوصاً مع امتلاك لقدرات أكبر في توظيف عالم المعرفة المفتوحة والتفاعل معه والاستفادة من إمكانية المعرفية والتعليمية والتواصلية عموماً، وهذه القدرة على استثمار التقنيات تجعلهم في قلب عملية التأثير الاجتماعي والسياسي وإن كانت معلقة بشرط التمكين السياسي والبيئة السياسية الملائمة التي تستوعب طاقاتهم وتشجعهم على تحويل أفكارهم إلى واقع.

> **استخدام للطاقات الشبابية في المجتمع بالطرق العنفية يمثل انتكاسة للمجتمع، وقد يعطل عجلة التنمية ويحدث اختلالاً في كل مناحي الحياة،**

وبمعرفة هذه الأدوار الخلاقة في المجتمع يمكن الحديث عن أهمية توظيفها بصورة مثلى في خدمة الصالح العام، بل وتفهم كون مشاركتها السياسية بصورة إيجابية وبأدوات سلمية وعن وعي سليم وإرادة جادة هي التمثل الحقيقي للصالح العام، فأي استخدام للطاقات الشبابية في المجتمع بالطرق العنفية يمثل انتكاسة للمجتمع، وقد يعطل عجلة التنمية ويحدث اختلالاً في كل مناحي الحياة، وتكون نتيجته كلف إنسانية ومادية مرتفعة تتجاوز قدرة المجتمع على دفعها، بل وتحدث تمزقاً في أواصره وبناه وهياكله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تستغرق عملية ترميمه فترات زمنية طويلة.

> **الشباب بحاجة إلى دسترة حقوقهم لإكسابهم الحق السياسي في الوصول إلى مواقع صنع القرار،**

الشباب بحاجة إلى دسترة حقوقهم لإكسابهم الحق السياسي في الوصول إلى مواقع صنع القرار، وهذا ملحوظ في الدساتير التي تضع حاجزاً عمرياً أمام الشباب في بلوغ المواقع السياسية والتمثيلية كعضوية مجلس النواب والرئاسة وهذه النصوص الدستورية ما هي في حقيقتها إلا انعكاس للقواعد العرفية -غير المكتوبة – التي تعارفت عليها القوى السياسية فيما يتعلق بالحدود العمرية للقيادة وتولي المواقع السياسية الحساسة.

كما أنه وفي حالة مجتمع خارج من النزاع على وجه الخصوص، قد لا توجد مؤسسات تمثل الشعب فعلاً، فالبرلمان والأحزاب السياسية والحكومة المحلية تكون قد انهارت جميعاً، أو تكون ببساطة غير فعالة، أو لا تمثل الشعب (وقد تكون هذه المسائل هي أسباب النزاع)، وينبغي عدم تجاهل الأحزاب والمؤسسات الرسمية الموجودة [11]، وهذا ما يجعل تحفيز الشباب للمشاركة السياسية بفاعلية أمراً جوهرياً وليس ترفاً، فضمان استقرار نسبي للمجتمع يتطلب إشراكه في دوائر القرار، خصوصاً الشريحة الشابة التي كانت طاقتها بالأساس الوقود الأساسي للنشاط الصراعي، وفي المراحل الانتقالية للمجتمعات التي خاضت دورات من النزاع المسلح يشعر الشباب أن طاقتهم وظفت فقط للعنف عند احتياج النخبة السياسية لهذه الطاقات لإحراز انتصاراتها، وعند اتخاذ القرار في المراحل التي تمخضت عنها الحرب تم إهمال وجودهم وتجاهل أدوارهم وتضحياتهم فيعاظم المشاعر السلبية المتعلقة بالاستبعاد والإقصاء من مهام المراحل الانتقالية.

11 وضع الدستور والإصلاح الدستوري (خيارات عملية)، ميشيل براندت وآخرون، إنترييس، 2012، ص79.

وفي إطار الأحزاب السياسية فإن الأنشطة التشاركية التي يكون الشباب جزءًا منها غالباً ما تخلق توجهاً عاماً بالرضا لدى قواعد وجماهير هذه الأحزاب، ومن أكثر السلبيات التي يمكن أن تلازم حزباً سياسياً تصلب أطره القيادية العليا لفترات زمنية طويلة، فهذا يمثل نفياً لديمقراطية الحزب وقدرته على التجدد، كما أن الأحزاب التي لديها ميول للتجديد واحتضان الشباب في مواقع اتخاذ القرار تتمتع بعلاقات متماسكة مع الجماهير والمناصرين أكثر من تلك التي لديها ميول تصلبية، والشرعية زاوية هامة لإدماج هذا المنحى التغييري الشرعية وجعله سلوكاً تنظيمياً متعارفاً عليه لدى الأحزاب السياسية كتطوير السياسات الداخلية للحزب وجعلها مستجيبة لعملية إشراك الأقليات والمجموعات ضعيفة التمثيل والنساء والشباب في دائرة اتخاذ القرار السياسي للحزب، ومن الجوانب الإجرائية التي يمكن للأحزاب اتخاذها لإشراك الشباب في الممارسة السياسية هو حلقات التشاور حول السياسات ما يمكن أن يساعد الحزب في تحسين صورته وحشد المزيد من المناصرين، وبالمثل فإن الاستشارات حول السياسات يمكن أن تكون مثيرة للاهتمام، وتشرك عدداً كبيراً من الأشخاص، فهي تولد النقاش ضمن الحزب، ويمكن أن تكون محفزاً كبيراً على المشاركة بين الأعضاء [12].

في إطار الأحزاب السياسية فإن الأنشطة التشاركية التي يكون الشباب جزءاً منها غالباً ما تخلق توجهاً عاماً بالرضا لدى قواعد وجماهير هذه الأحزاب،

اشكال المشاركة السياسية للشباب

عند إعداد هذه الفقرة آثرنا أن نعمل على توضيح أشكال المشاركة من خلال ربطها بحقوق الإنسان، لنشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب، ولتعزيز القيمة الحقوقية كمنطلق لتفاعل الشباب مع السياسة بصورة عامة، والتعاطي مع المشاركة السياسية من منظور حقوقي يكسب الشباب الثقة بالنفس واحترام الذات دون أن يعتريهم شعور بأن مشاركتهم هي مكرمة أو أعطية تتفضل بها عليهم الأنظمة السياسية،

المشاركة السياسية للشباب حق اصيل لهم وليست مكرمة أو أعطية تتفضل بها عليهم الأنظمة السياسية،

وبالاستئناس بالأدبيات الحقوقية قمنا بتحديد ثلاثة أشكال للمشاركة السياسية للشباب، تغطي جميع جوانب المشاركة السياسية للشباب التقليدية منها والحديثة، وفيما يلي تفصيل الجوانب الثلاثة:

12 Political Parties, Public Policy and Participatory Democracy, NDI, Regional Political Party Program.

1- المشاركة السياسية للشباب في الحقوق الانتخابية

فيما يتعلق بهذا الحق على الدولة أن تعمل بجدية على تحفيز الشباب للمشاركة في مراحل القيد والتسجيل وتوفير المعلومات الانتخابية التي تيسر عليهم ممارسة هذا الحق بما في ذلك إزالة القيود الإدارية مثل شروط إثبات الإقامة أو الهوية أو معايير الترشح غير المعقولة التي لا يستطيع الشباب تلبيتها والتي قد تحول دون ممارسة الشباب لحقوقهم الانتخابية، وفي السياق نفسه من المهم منع أي تدخل تعسفي أو تمييزي في تسجيل الناخبين الشباب أو المرشحين لتقلد وظائف عامة أو غيره من عناصر العملية الانتخابية، خصوصاً الشباب الناشطين في مجالات الدفاع عن حقوق المرأة والمنضويين في النقابات والممثلين للأقليات الدينية أو العرقية وغيرهم من الجماعات المهمشة. وهذا الشكل من أشكال المشاركة يشمل:

انخراط الشباب لنيل حقوقهم الديمقراطية مثل المشاركة في عملية الاقتراع العام على قدم المساواة مع بقية أفراد المجتمع دون تقييد، ومؤخراً فإن بعض القيود التي اتفقت عليها معظم الدول على الاقتراع العام لحرمان بعض الأفراد مثل السجناء والجناة المدنيين والأطفال وغير المواطنين والأشخاص عديمي الأهلية القانونية من الحقوق السياسية وُضعت مؤخراً محل نقاش، وقد ذكرت آليات حقوق الإنسان أن تقييد الحقوق الانتخابية أو منعها على نطاق واسع قد يتعارض مع ضمانات المساواة وعدم التمييز المكفولة في القانون الدولي [13]؛

مشاركة الشباب في الاستفتاءات أو في التجمعات الشعبية المخولة باتخاذ قرارات؛

المشاركة في تمثيل الجماعات والفئات الاجتماعية في الشؤون العامة؛

المشاركة للتأثير في صنع القرار من خلال الفعاليات النقاشية العامة أو الفعاليات الحوارية مع ممثلي المجتمع المنتخبين؛

المشاركة في تقلد الوظائف بالمستويات المختلفة في الهيئات واللجان الانتخابية، والانخراط في عضوية اللجان الإشرافية، وفي الهيئات التي تعمل على مراقبة نزاهة العملية الانتخابية وسير الانتخابات.

2- المشاركة السياسية للشباب في إدارة الشؤون العامة

ومفهوم (إدارة الشؤون العامة) بحسب ما ورد في (المادة ٢٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه «مفهوم واسع يتعلق بممارسة السلطة السياسية، وعلى وجه الخصوص السلطات التشريعية والتنفيذية والإدارية، وهو يشمل شتى أوجه الإدارة العامة كما يخص تحديد وتنفيذ السياسة العامة التي ستتبع على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي والمحلي»، وهذا ما يجب أن يكون محدداً في الدستور والقوانين النافذة، وهذا الحق يشمل:

مشاركة الشباب في صياغة السياسة العامة على جميع المستويات؛

مشاركة الشباب بفاعلية في المجتمع المدني من خلال هيئات عامة ومجالس محلية وأحزاب سياسية ونقابات، ورابطات مهنية أو قطاعية، ومنظمات شبابية ونسائية ومجتمعية، وغيرها من المنظمات المعنية بالحياة العامة والسياسية؛

حق الشباب في المشاركة في الهيئات الحكومية وفي المؤسسات القضائية وغيرها من أنظمة العدالة الجنائية، وفي أشكال الحكم اللامركزية والمحلية، وفي آليات التشاور، وكذلك في الحياة العامة عن طريق ترتيبات الحكم الذاتي المتعلقة بالثقافة أو بالإقليم؛

13 See, for example, Committee on the Rights of Persons with Disabilities, General Comment No. 1 (2014); Human Rights Committee, Communication No. 1410/2005; CCPR/C/USA/CO/3 and Rev.1; and the International Convention on the Protection of the Rights of Migrant Workers and Members of Their Families, article 42. See also Manfred Nowak, U.N. Covenant on Civil and Political Rights: CCPR Commentary, 2nd rev. ed. (Kehl am Rhein, Engel, 2005), p. 576.

مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار العامة التي تؤثر فيهم وأن يؤثروا فيها بصورة فعلية؛
تقديم الاستشارات والرأي في كل مرحلة من مراحل صياغة التشريعات وصنع السياسات؛
توجيه الانتقادات، وتقديم المقترحات لتحسين سير عمل وشمولية جميع الهيئات الحكومية المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

3- المشاركة السياسية للشباب ذات الصلة بحق التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير وحق الحصول على المعلومات وفي التعليم

تتصل المشاركة السياسية للشباب ببعد ثالث يتعلق بالحق في التجمع وتكوين الجمعيات وهذا بدوره ذا صلة كاملة بحق التعبير والحق في الحصول على المعلومات، كما أن المشاركة السياسية مفهوم شديد الالتصاق بالوعي والتنشئة السياسية، فغياب الوعي السياسي كفيل بإهدار الشباب لهذا الحق والمنافع التي قد تتحقق من المشاركة لأن الخيارات التي لا تنبني على وعي سليم وإدراك لأبعاد هذه الخيارات ومآلاتها يجعل الشباب مرتهنين لأجندات الغير التي توظف طاقاتهم وقدراتهم بما يخدم مصالحها، وقد تصبح هذه الطاقات أيضاً وقوداً للصراعات التي لا مغنم ولا طائل منها، ولهذا كان الحق في التعليم مع بقية الحقوق في هذا المحور ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإعمال حق المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وهذا الحق المتصل بحرية الرأي وحق التعبير وحق التجمع وتكوين الجمعيات غالباً ما تتزايد القيود المفروضة عليه في مراحل الانتقال أو النزاعات المسلحة وحالات عدم الاستقرار التي قد تفضي إلى حظر تكوين الجمعيات ومضايقة النشطاء المدنيين والمدافعين الحقوقيين وتخويفهم، بصورة عامة فإن مشاركة الشباب في هذه الحقوق تشمل:

مشاركة الشباب في تنظيم الاجتماعات والاعتصامات والإضرابات والاحتشادات الجماهيرية؛
تنظيم أنشطة الاحتجاجات وتنظيم التجمعات الافتراضية على شبكة الانترنت؛
حشد الجماهير للتعبير عن المظالم والمطامح؛
تيسير تنظيم الأنشطة والفعاليات العامة ذات الطابع السياسي للتأثير في السياسات العامة للدول؛
تكوين منظمات شبابية وأحزاب سياسية ونقابات عمالية ومهنية ونوعية، وغيرها من كيانات المجتمع المدني المعنية بالشؤون السياسية والعامة، والانتماء إليها[14] والعمل معها والتفاعل معها بأي طريقة كانت؛
تكوين المنظمات والجمعيات والكيانات الحقوقية للدفاع عن حقوق الأقليات والفئات المهمشة والمستضعفة، وغيرها من كيانات المجتمع المدني المعنية بالمصلحة العامة دون فرض أي قيود تمييزية عليها (كقيود التسجيل أو مصادر التمويل)؛
مشاركة الشباب في مناقشة الشؤون العامة وإبداء آرائهم حولها وتنظيم اجتماعات وتجمعات سلمية، وانتقاد إجراءات الحكومة ومعارضتها، ونشر المقالات السياسية وغيرها من أشكال التعبير، والترويج والدعاية للأفكار السياسية التي يؤمنون بها؛
التماس معلومات حكومية والحصول عليها، خصوصاً المعلومات التي ينبغي على الدولة توفيرها دون الحاجة إلى إثبات وجود مصلحة مباشرة أو اهتمام شخصي للحصول عليها[15]؛
حصول الشباب على ما تنتجه وسائل الإعلام المختلفة فيما يتعلق بالشأن العام دون قيود؛
حصول الشباب على تعليم جيد ومتكافئ دون تمييز بما يمكنهم من المشاركة بفاعلية في قضاياهم وقضايا مجتمعاتهم.

14 See for example, International Covenant on Civil and Political Rights, article 22; International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, article 8 (1)(a); article 7 (c) of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women; and International Labour Organization (ILO) Convention concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organise No. 87 (1948).

15 See Human Rights Committee, Communication No. 1470/2006, paras 7.4–7.6.

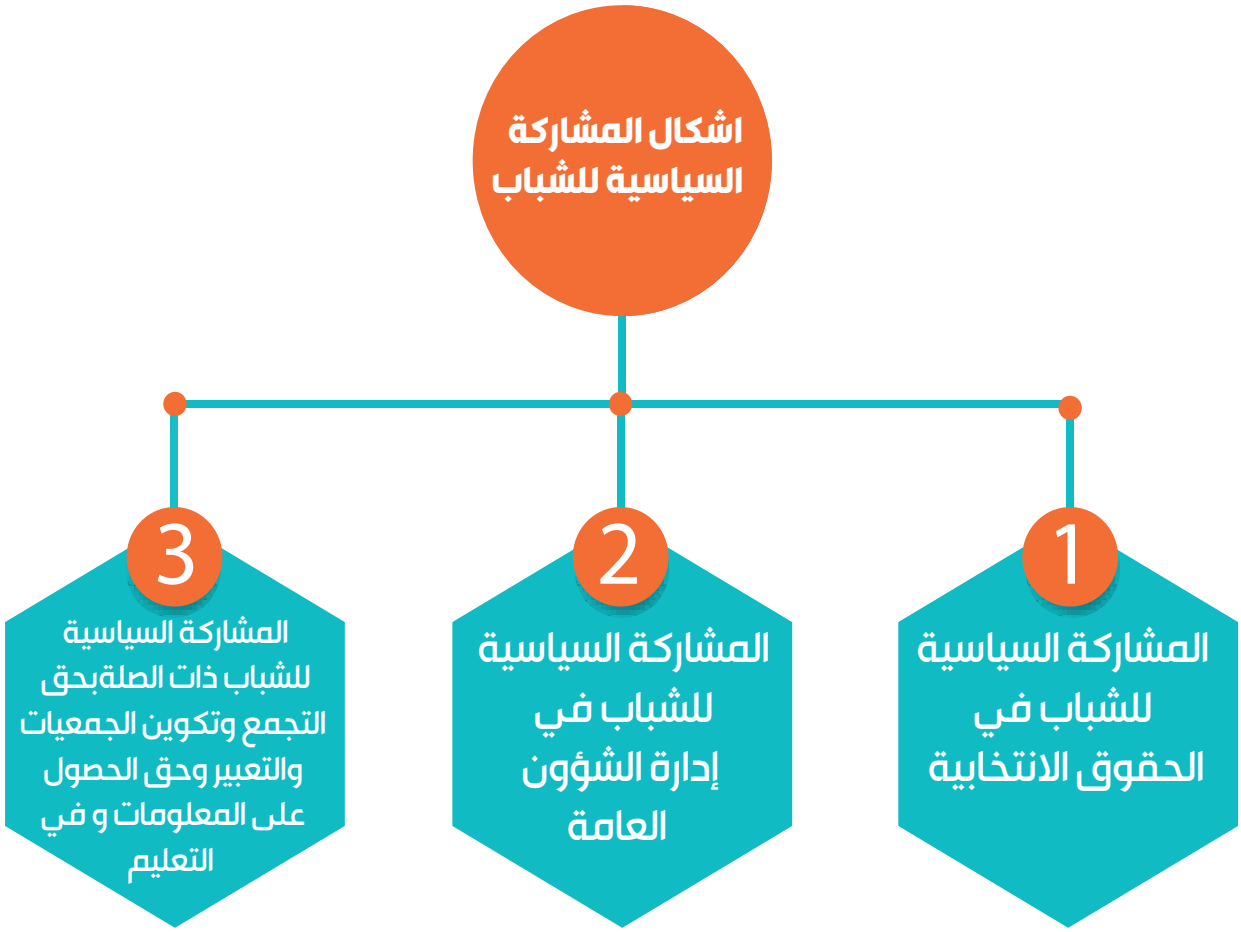

شكل (2) يوضح اشكال المشاركة السياسة للشباب

مستويات المشاركة السياسية للشباب

للمشاركة السياسية للشباب مستويات متعددة، ولكنها تختلف بحسب زاوية النظر إليها، ونضع هنا تصنيفاً متعدداً لمستويات المشاركة السياسية للشباب، كالآتي:

المشاركة السياسية للشباب من حيث موقع الشباب من النشاط السياسي:

الشباب الممثلون في مواقع صنع القرار؛
الشباب المؤطر سياسياً في الأحزاب وجماعات الضغط؛
شباب لديه الاهتمام السياسي ويمتلك القدرة على التأثير ولكنه يتمتع بالاستقلالية عن الأطر السياسية وغير ممثل في مواقع صنع القرار؛
شباب غير مهتم بالمشاركة السياسية (الفئة الصامتة).

المشاركة السياسية للشباب بحسب الهدف:

المشاركة السياسية للشباب للضغط على صانعي القرار السياسي؛
المشاركة السياسية للشباب بهدف التأثير على عملية صنع السياسيات؛
المشاركة السياسية للشباب لتغيير -توجهات ومعارف ومواقف- الرأي العام؛
المشاركة السياسية للشباب للتأثير على -قرارات ومواقف- الأحزاب السياسية.

المشاركة السياسية للشباب بحسب أدوات التأثير:

التأثير من خلال الأحزاب السياسية وجماعات الضغط؛
التأثير من خلال وسائل الإعلام التقليدية؛
التأثير من خلال قنوات ومواقع الإعلام الجديد؛
التأثير من خلال منظمات وكيانات المجتمع المدني؛
التأثير من خلال العمل والنشاط المجتمعي.

المشاركة السياسية للشباب من حيث مجال المشاركة:

المشاركة السياسية للشباب في مجال الديمقراطية والعمليات الانتخابية؛
المشاركة السياسية للشباب في مجال بناء السلام؛
المشاركة السياسية للشباب في مجال تحليل وحل النزاعات؛
المشاركة السياسية للشباب في مجال التفاوض وتيسير الحوارات والوساطة بين الأطراف السياسية المتنازعة.

المشاركة السياسية للشباب بحسب المحطات السياسية المختلفة (نطاق النشاط):

المشاركة السياسية للشباب في المحطات الديمقراطية (الانتخابات – الاستفتاءات – الحوارات الوطنية – المفاوضات – التفاهمات والاتفاقات والتوافقات – المؤتمرات الحزبية العامة ..إلخ)؛
المشاركة السياسية للشباب في مراحل صنع وتنفيذ السياسات العامة؛
المشاركة السياسية للشباب أثناء النزاعات المسلحة؛
المشاركة السياسية للشباب أثناء المراحل الانتقالية؛
المشاركة السياسية للشباب بعد انتهاء النزاعات المسلحة (في الدول التي شهدت صراعات مسلحة).

المشاركة السياسية للشباب بحسب أسلوب وطريقة المشاركة:

مشاركة الشباب من خلال الانتخاب والترشيح؛

مشاركة الشباب من خلال التعيين؛

مشاركة الشباب عن طريق المساءلة والرقابة المجتمعية وأدواتها؛

مشاركة الشباب عن طريق الإبلاغ ونقل المعلومات؛

مشاركة الشباب من خلال تحليل المواقف والظروف السياسية.

وقد راعينا أن نحاول استجلاء ما أمكن من أبعاد هذا الأمر، لتوضيح المستويات المختلفة للمشاركة السياسية للشباب، ولمراجعة ذلك بصورة أوجز طالع الجدول (أ).

تصنيف مستوى المشاركة	درجة التأثير (أ)	درجة التأثير (ب)	درجة التأثير (جـ)
بحسب موقع الشباب من النشاط السياسي	–الشباب في مواقع صنع القرار؛	-الشباب المؤطر سياسياً في الأحزاب وجماعات الضغط؛ -شباب لديه الاهتمام السياسي ويمتلك القدرة على التأثير ولكنه يتمتع بالاستقلالية عن الأطر السياسية وغير ممثل في مواقع صنع القرار؛	–شباب غير مهتم بالمشاركة السياسية (الفئة الصامتة)؛
بحسب الهدف من التأثير	–المشاركة السياسية للشباب للضغط على صانعي القرار السياسي؛ –المشاركة السياسية للشباب للتأثير على عملية صنع السياسيات؛	-المشاركة السياسية للشباب للتأثير على -قرارات ومواقف- الأحزاب السياسية؛	–المشاركة السياسية للشباب لتغيير –توجهات ومعارف ومواقف- الرأي العام؛
بحسب أدوات المشاركة	–التأثير من خلال الأحزاب السياسية وجماعات الضغط؛	-التأثير من خلال قنوات ومواقع الإعلام الجديد؛ -التأثير من خلال وسائل الإعلام ا لتقليد ية ؛ -التأثير من خلال منظمات وكيانات المجتمع المدني؛	–التأثير من خلال العمل والنشاط المجتمعي؛
بحسب موضوع التأثير	–الديمقراطية والعمليات الانتخابية؛ –التفاوض وتيسير الحوارات والوساطة بين الأطراف السياسية المتنازعة؛	- تحليل وحل النزاعات؛	–بناء السلام؛
بحسب نطاق النشاط	–المحطات الديمقراطية (الانتخابات – الاستفتاءات – الحوارات الوطنية – المفاوضات – التفاهمات والاتفاقات والتوافقات – المؤتمرات الحزبية العامة.. إلخ)؛ –مراحل صنع وتنفيذ السياسات العامة؛	-أثناء النزاعات المسلحة؛ -أثناء المراحل الانتقالية؛	–بعد انتهاء النزاعات المسلحة؛
بحسب أسلوب وطريقة المشاركة	–بطريقة الانتخاب والترشيح؛ –عن طريق التعيين؛	–المساءلة والرقابة المجتمعية وأدواتها؛ –من خلال تحليل المواقف والظروف السيا سية ؛	–الإبلاغ ونقل المعلومات؛

الجدول (أ): المستويات المتعددة للمشاركة السياسية للشباب

أهداف المشاركة السياسية للشباب

هناك أهداف عديدة للمشاركة السياسية للشباب، بعضها يتعلق بالفوائد المتحققة من إدماجهم في السياسة، وبعضها برغبة الأنظمة الحاكمة في إيجاد بيئة آمنة تجد الدولة فيها متاحاً كافياً لتحقيق غاياتها الرئيسية، لكننا سنوجزها بالإجمال كالآتي:

تعزز إحساس الشباب وشعورهم بالمواطنة والانتماء والشعور بالولاء للوطن؛

تخفف من احتمالات اكتساب الشباب لمشاعر متطرفة مؤسسة على المناطقية أو الطائفية أو غيرها من العصبيات؛

المشاركة السياسية للشباب تضفي الشرعية على أنشطة وممارسات وقرارات النظام السياسي، وتحقق الاستقرار للنظام السياسي وللمجتمع على حدٍ سواء؛

تجعل العمل السياسي متحققاً في أطر شرعية ومعلنة، يسهل على الشباب الانخراط فيها للتعبير عن تصوراتهم وآراءهم وطموحاتهم، ما يجعل انخراط الشباب في أنشطة العنف بأشكاله المختلفة في مستويات آمنة، ويحد من النزعات العنفية والتمردات والاضطرابات؛

تمكن الشباب من الاندماج في الآليات الديمقراطية لاختيار ممثليهم، ومساءلتهم عن أدائهم، وعزلهم أيضاً؛

تخلق التكامل والعدالة في توظيف طاقات المجتمع وقواه المنتجة، فالطاقات الشابة التي تمثل عماد البناء والتنمية حاضرة في عملية صنع القرارات ذات الصلة بكل ما يتعلق بها بفاعلية ما يوفر شعوراً لدى الشباب بتحقق العدالة والتكامل.

المشاركة السياسية للشباب تضفي الشرعية على أنشطة وممارسات وقرارات النظام السياسي، وتحقق الاستقرار للنظام السياسي وللمجتمع على حدٍ سواء؛

آليات المشاركة السياسية للشباب

شكل (3) يوضح آليات المشاركة السياسية للشباب

الأحزاب السياسية

عبارة عن منظمة ينتمي إليها بصورة تطوعية أشخاص يحملون معتقدات سياسية مشتركة، من خلالها يسعون للمنافسة في الانتخابات في محاولة لكسب مناصب في المواقع التي يتيحها نظام التمثيل السياسي، وهذا تعريف اجتهادي يقارب تعريفات قدمها عدد كبير من فلاسفة السياسة ومفكريها، ولكن البعض تجنب تقديم تعريفات واضحة ومحددة لماهية الحزب السياسي وأشهرهم الفقيه الفرنسي موريس ديفرجيه في كتابه الأشهر الأحزاب السياسية، حيث قام بتحليل النماذج والظروف، غير أنه لم يتطرق لتعريف الحزب السياسي بصورة مباشرة.

الأحزاب السياسية ضرورة ديمقراطية، فهي تعبير الإرادة الشعبية وبدون تعدديتها يفقد النظام السياسي صفته الديمقراطية

والأحزاب السياسية واحدة من أهم الضرورات الديمقراطية، فلا يكتسب النظام السياسي صفته الديمقراطية في غياب تعددية الأحزاب السياسية، كما أن الأحزاب السياسية انعكاس مباشر للإرادة الشعبية وتجلي لممارسة الأفراد لحقوقهم المدنية والسياسية كحق التعبير وحق الانتماء وحق التجمع وتكوين الجمعيات، كما أن الأحزاب السياسية هي أدوات التنافس في الأنظمة الديمقراطية، سواء بتمايزاتها الأيديولوجية أو ببرامجها السياسية، فهي تعمل على استقطاب الجمهور وحشده لتأييد مواقفها وتوجهاتها وبهذا تكتسب الميزة التنافسية حيويتها وهذا الأمر هو سلوك أساسي للأحزاب السياسية سواءً كانت في خانة السلطة أو في خانة المعارضة، فلا غنى للحزب السياسي في النظام الديمقراطي عن تأييد الجمهور ومساندته، فالحزب السياسي يقدم ترشيحات المناصب العامة، ويرسم توجهات الحكومة إذا كان في السلطة، ويراقب أداءها إذا كان في المعارضة، وهي الوسيط بين الحكومة وأفراد المجتمع، وتختلف الأحزاب السياسية في تكوينها فهناك أحزاب إيديولوجية تعتمد عقيدتها السياسية على إطار فكري يطلق عليه اسم (إيديولوجيا – Ideology)، يمكن أن يكون معتمداً على النظريات الفكرية الإنسانية، ويمكن أن يكون مستمداً من التوجهات الدينية، ومن جانب آخر فإن هناك أحزاب برامجية، لا تعتمد كثيراً على النظريات المحضة بقدر ما ترسم استراتيجياتها بناء على خطط برامجية توضح رؤيتها لإدارة وتطوير مؤسسات الدولة المختلفة، وعلاقاتها مع الغير، وما إلى ذلك، ويطلق عليها الأحزاب غير المؤدلجة، والأنظمة الحزبية الحديثة يمكن تمييزها إلى أربعة نظم أساسية (على أساس عدد الأحزاب السياسية):

النظام الأول: نظام الحزب الواحد

وهو النظام الذي يشتمل على حزب وحيد يشكل وحده هوية النظام الحزبي، وأبرز نموذج لذلك نموذج الدول الشيوعية، حيث يسيطر الحزب الشيوعي على مجمل الفضاء العام، وتذوب المسافة بين الدولة والحزب فيتصرف الحزب كأنه الدولة، وينعدم هامش الحريات السياسية بصورة كلية، كما أن المشاركة السياسية في هذه النظم لا تعبر عن نفسها وفقاً للإرادة الحرة لأفراد المجتمع بما يعكس تطلعاتهم وخياراتهم الذاتية، وإنما تتحقق عن طريق التعبئة التي يمارسها الحزب على أفراد المجتمع فيوجه نشاطهم العام وطريقة تعبيرهم وخياراتهم تتطابق مع ما يريده الحزب، ونشاطهم هو تعبير عن اهتمامات وتوجهات الحزب، وتحظر هذه النظم الأنشطة الموازية للنشاط العام للدولة والحزب كتكوين المنظمات والجمعيات والمبادرات المدنية، حتى الكيانات النقابية تصبح مجرد دوائر حزبية في بنية الحزب التنظيمية فهو يتصرف باعتباره ذروة ما يطمح إليه المجتمع.

النظام الثاني: نظام الحزب المهيمن

وفي هذا النظام هناك أحزاب متعددة، وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر، لكن منافستها له هي منافسة شكلية، والنماذج لهذا النظام الحزبي في البلدان النامية، وقد ظهر في بعض البلدان المتقدمة مثل اليابان والهند عقب الحرب العالمية الثانية.

النظام الثالث: نظام الحزبين

وفي هذا النظام يتحقق نموذج تعددي غير أن البرامج السياسية للحزبين الرئيسيين تتصدر اهتمام الرأي العام، ويستطيع أحد الحزبين دائماً الحصول على أغلبية في البرلمان تمكنه من تولي السلطة دون مساعدة حزب ثالث، ويستطيع الحزبان إيجاد موقعهما السياسي دون بقية القوى السياسية، التي تصبح تقريباً بدون فاعلية بجانب الحزبين الرئيسيين، وأبرز نموذج لهذا النظام الحزبي هو الولايات المتحدة الأميركية، ويتحقق في هذا النظام ضمان الحريات والتعددية السياسية.

النظام الرابع: نظام التعدد الحزبي

ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب سياسية متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى استقطاب حزبي ينعكس على تأثيرها أكثر في الرأي العام، كما نشير إلى أن الأنظمة الحزبية التعددية ليست متشابهة، فهناك عوامل تخلق التمايزات بينها، كعدد الأحزاب السياسية في النظام بصورة إجمالية، وطريقة التنافس السياسي بينها، وموقعها من التأثير في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعلاقاتها مع الجمهور وفي أي نطاق جغرافي وهذا يشكل أهمية في بعض الأنظمة السياسية فالأحزاب السياسية التي يتركز جمهورها في مناطق يتمتع سكانها بالرخاء الاقتصادي أو تكتسب شعبية لدى طبقة اجتماعية عريضة تتصرف بطريقة مختلفة عن مثيلاتها التي يتركز جمهورها في مناطق فقيرة أو تعاني من التهميش أو لديها سقف مطالب سياسية مرتفعة كالاستقلال مثلاً، وهناك المعتقدات السياسية (الأيديولوجيا) التي يتبناها الحزب، ومواقفه من القضايا الحيوية التي تهم المجتمع وتؤثر على مناحي حياته المختلفة إذ تختلف هذه القضايا باختلاف السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل بلد، كما تلعب البنية التنظيمية للحزب دوراً في تقديمه للجمهور، الذي يهتم بمعرفة من يمثله وكيف يمثله ودرجة نزاهته أو كفاءته أو تاريخه النضالي أو سجله السياسي وحتى ممارساته الديمقراطية، وهكذا باختلاف هذه العوامل تختلف الأنظمة التعددية، وأبرز نماذج الأنظمة التعددية الحزبية في الديمقراطيات الحديثة (إيطاليا – ألمانيا – بلجيكا – هولندا – النرويج – الدانمارك).

خصائص الأحزاب السياسية

تجمع الأحزاب السياسية بالمعنى الحديث أربعة خصائص أو صفات:

1- **استمرارية التنظيم**: والذي يجعل استمرار الحزب وحيويته في حالة حركة دائمة، فهو متجدد ويستوعب بصورة دائمة الأفكار والدماء الجديدة، ما يجعل انخراط الشباب في بنيته وتكوينه مسألة ممكنة؛

2- **التنوع والاتساع**: فالأحزاب السياسية الحديثة لا تنحصر على فئة معينة دون سواها، ولا تنغلق عضويتها على مساحة جغرافية في الدولة دون سواها، كما أنه يشمل كافة التقسيمات الإدارية للدولة من أكبر وحدة إلى أصغرها، ومن العاصمة التي تقع في مركز التأثير إلى المدن والمناطق الطرفية؛

3- **السعي للسلطة**: من أهم سمات الحزب السياسي سعيه للوصول إلى السلطة السياسية، وفي حال لم يتمكن من بلوغها فإنه يظل في موقع المعارضة لانتقاد الحزب أو الائتلاف الحاكم وطرح البدائل واكتساب المؤيدين والأنصار للوصول إلى السلطة، وهو بهذا يتميز عن جماعات الضغط؛

4- **السعي للمساندة والتأييد الشعبي**: وبذلك يظل متصلاً بمطالب واحتياجات الجماهير على الدوام.

> فالأحزاب السياسية الحديثة لا تنحصر على فئة معينة دون سواها، ولا تنغلق عضويتها على مساحة جغرافية في الدولة دون سواها،

جماعات الضغط

يطلق مسمى اللوبيات أو جماعات الضغط أو جماعات المصالح على الكيانات التي تضم مجموعة من الأفراد لديهم قاسم مشترك قد يكون إيمان بقضية معينة أو اعتقاد بقناعات محددة أو الدفاع عن مصالح مشتركة عامة أو خاصة، وتعمل هذه الكيانات لإحراز تقدم لصالح هذه المعتقدات أو القضايا أو المصالح المشتركة عن طريق ممارسة الضغوط على مواقع صناعة القرار، أو كسب تأييد الجمهور، أو توجيه الرأي العام، وقد نجد تشابهاً واضحاً بين الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من ناحية التعريف، إلا أن الفرق الجوهري بينها وبين الأحزاب هو في الهدف الرئيسي، فغاية الأحزاب السياسية الوصول إلى السلطة، بينما لا يمثل الوصول للسلطة غاية لدى جماعات المصالح.

وجماعات المصالح من حيث أنواعها لها نماذج متعددة، وسبب تعدد أشكالها هو طرق عملها وتواجدها، فقد تتواجد بصورة نظامية معلنة وقد تعمل في السر خفية دون الحصول على موافقة السلطات، وبعضها يعمل لكسب تأييد الجمهور وبعضها يعمل دون أن يدرك الجمهور وجودها وإنما يمكن تلمس أثرها، كما أن اختلاف نطاق تأثيرها ونفوذها من الأسباب التي تقف خلف تنوع هذه الكيانات، فبعض جماعات الضغط يعمل على إدارة مصالح دول كاملة لدى دول أخرى، بينما تمارس لوبيات محدودة الضغط على شخصيات سياسية بعينها، وقد تنشأ جماعات مصالح للعمل بصورة دائمة وفي المقابل هناك جماعات مصالح تنشأ بصورة مؤقتة لتحقيق أهداف معينة وتنحل بمجرد بلوغ أهدافها، ومن ناحية البنية المؤسسية تمأسست بعض جماعات المصالح وأفرزت هيكلاً تنظيمياً وبنية مؤسسة ومواقع قيادية، وعملت أنماط أخرى منها بدون أطر مؤسسية أو هياكل تنظيمية، وإنما توجهت لتحقيق أهدافها عن طريق تتبع الأهداف والعوائق، ومن أجل تحقيق غاياتها تعمل بعض جماعات المصالح على توظيف الطاقات البشرية والاجتماعية

ورؤوس الأموال والمراكز البحثية والقنوات الإعلامية والنفوذ الاجتماعي وحتى القرار السياسي لخدمة غاياتها وإنجاح مساعيها، وقد تخدم جماعات الضغط أهدافاً سياسية بعينها كجماعات الضغط الأوربية التي تعمل لمساندة توجهات الديمقراطية الاجتماعية فتقوم بجمع التبرعات المالية للأحزاب التي تتبنى هذا التوجه حال الجماعات في السويد وألمانيا، وهناك نماذج لجماعات ضغط ذات نفوذ أوسع من نفوذ الأحزاب السياسية، مثل الاتحاد العام للعمل في الأرجنتين الذي كان له دور بارز في صعود خوان بيرون لسدة الحكم الرئاسي في الأرجنتين عام ١٩٤٦، وقد تخدم جماعات الضغط مصالح اقتصادية واسعة نموذج أسرة روتشيلد في أميركا على سبيل المثال.

وتتواجد جماعات الضغط في كل دول العالم، غير أن أكثر نشاط مرئي لها في الولايات المتحدة الأميركية حيث منشأها الأصلي، واللوبيات المعلنة تزاول أنشطتها بموجب ترخيص رسمي حيث صدر قانون الكونغرس الأميركي لتنظيم جماعات الضغط الفدرالي في ١٩٦٤، وقانون الإفصاح عن الضغط الذي أصدره الكونغرس عام ١٩٩٥، ولا تعني تسميتها جماعة ضغط أنها تعمل دائماً للضغط على النظام السياسي من خارج بنية النظام، فهناك جماعات ضغط تتشكل في قلب النظام وبعضها لها تأثير واسع على عمل النظام مثل لجنة الآيباك الشهيرة في الكونجرس الأميركي، والتي كرس السياسي الأميركي وعضو مجلس الشيوخ (بوب فندلي) قسماً كبيراً من مؤلفه الشهير (من يجرؤ على الكلام) للحديث عن سطوتها، وكشف دورها الهام في رسم السياسة الأميركية داخلياً وخارجياً، وفي التأثير على القرارات المتخذة في ملفات حساسة كصفقات بيع الأسلحة العسكرية الاستراتيجية وغيرها من الملفات الحيوية.

وسائل الإعلام والإعلام الجديد

إن قيمة التعبير عن مكنون الذات، والقدرة على نقد الآخر، كالدولة ومؤسساتها ورجالها ليمثل ذلك النقد نشاطاً سياسياً تفاعلياً، ذلك التعبير لم يعد يمثل قيمة هامشية فأبرز التحولات السياسية اليوم كانت حصيلة التفاعل الإعلامي على مواقع التواصل الاجتماعي، وأهم الرسائل السياسية لحكومات العالم يعبر عنها مباشرة على مواقع التواصل الاجتماعي، ولعل المعركة التي خاضها الرئيس الأميركي ترامب في آخر أيامه على كرسي الرئاسة في البيت الأبيض -خصوصاً بعد واقعة اقتحام أنصاره لمبنى الكونجرس الأميركي – فقد تصادم أقوى رجل في العالم بصورة مباشرة مع مواقع التواصل (Twit-ter – Facebook – Instagram) والتي قامت جميعها بالإضافة إلى مواقع أخرى بتجميد حساب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ووجه موقع اليوتيوب بعد اجتزاء مقاطع من خطاب ترامب، وجهت إليه إنذاراً أخيراً كأنه طفل صغير أمامها، بل ووجهت رسائل قاسية له ولأتباعه، إضافة إلى الجلسات التي عقدها الكونجرس لمساءلة كبار المسؤولين التنفيذين في شركات مواقع التواصل الاجتماعي لمساءلتها عن المخاطر المترتبة عن الصلاحيات اللامتناهية لمواقع التواصل الاجتماعي.

تجيد وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة إثبات سطوتها ونفوذها بتقييد قدرة وحرية التعبير لرئيس أقوى حكومة في العالم دون حتى أن تبذل مجهوداً - يتناسب مع خطورة الحدث- في البحث والتحري عن تورط ترامب من عدمه، إذا كان لا بد من ضرب أمثلة قوية للتعرف على المكانة السياسية التي تتبوأها مواقع التواصل الاجتماعي، في عالم اليوم بكل تعقيداته وسهولته وسلبياته ومزاياه.

قيـود المشـاركة السياسـية للشـباب والتعامـل معهـا

هناك العديد من القيود التي تحد من المشاركة السياسية للشباب، أو تمثل عائقاً أمام مشاركتهم الجادة، بعض هذه القيود يتعلق بطبيعة المجتمع ومؤسساته وأنظمته الاجتماعية والثقافية والدينية والتربوية والتشريعية، وبعضها الآخر يتعلق بالشباب أنفسهم قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية وعوامل القصور الذاتي لديهم، يتضمن الجدول (ب) تلخيصاً لأهم القيود التي تحول دون المشاركة السياسية للشباب.

مصادر القيود - Restrictions sources	عوامل التمكين - Enabling factors	عوامل الإعاقة - Hindering factors
	إدماج الشباب في المشاركة السياسية والشؤون العامة يتم نتيجة لما يأتي:	الشباب مهمشون من المشاركة السياسية وفي الشؤون العامة بفضل الآتي:
المجتمع – Society	الاعتراف بأن الشباب يمثلون مورداً في عملية التنمية، ولهذا فلهم الحق في اتخاذ القرار.	مواقف المجتمع تجاه الشباب، ووصمهم بصور نمطية قائمة على اعتبارهم لا يتمتعون بالمسؤولية، أو افتقارهم للخبرة الكافية، أو كسالى، أو متمردون وطائشون.. إلخ.
المحيط الاجتماعي - Community	الدعم الذي يقدمه لهم أقرانهم من الشباب، والعائلة، والزملاء، وغيرهم من أصحاب المصلحة.	تعمل القواعد والأعراف الاجتماعية والخلفية الثقافية والنظرة الدينية على تقويض مشاركة النساء والشباب (الشابات تحديداً).
المؤسسات – Institutions	السياسات الشبابية، والكوتا الشبابية، التشريعات المساندة، التثقيف النشط للشباب والمجتمع في مجال المواطنة،	الافتقار إلى القوانين والسياسات والممارسات التي تدعم مشاركة الشباب، أو وجود قوانين وسياسات لم تنفذ (مما يؤدي إلى نقص في التمثيل في الهياكل الرسمية مثل الحكومة المحلية والبرلمان)،
	تأهيل الشباب مع تخفيف القيود لتوائم مستويات التأهيل التي تقدمها المؤسسات التعليمية.	وجود قيود أو تطبيق متطلبات لغوية مثلاً على المرشحين للوظائف العامة تفوق مستويات التأهيل التي تقدمها المؤسسات التعليمية.
الشباب – Youth	امتلاك المعرفة والمهارات والحافز الذي يتضمن: الوعي بالذات والوعي بوجهة النظر للعالم؛ الوعي بالحقوق؛ الوعي بديناميكيات القوى المتفاعلة في العملية السياسية ومعرفة الكيفية التي تمكنهم من المشاركة في صنع القرار؛ اكتساب القدرات على جمع المعلومات، وتحليل المواقف، وإيجاد الحلول، وكيفية اتخاذ القرارات أو على الأقل التأثير فيها .. إلخ.	جهل الشباب بحقوقهم، وافتقارهم إلى المعرفة والمهارات والدوافع للمشاركة السياسية والانخراط في الشأن العام

الجدول (ب): قيود المشاركة السياسية للشباب والتعامل معها

2 الوحدة الثانية

منظومة المشاركة السياسية للشباب

الدولة - النظام السياسي

الدولة

ظلت الدولة هي الموضوع الشاغل لفلاسفة العلوم السياسية لوقت طويل، وقد تحدث عنها البعض بمثالية بحثاً عن يوتوبيا تخيلية تصنع الخير وتجلب الرفاه للمجتمع، وفي هذا السياق وردت أفكار الفيلسوف الإغريقي (أفلاطون) في كتابه الأشهر الجمهورية، بينما وصفها (توماس هوبز – Thomas Hobbes) في مؤلفه (اللفياثان) باعتبارها "اللفياثان العظيم الذي سينهي حالة حرب الكل ضد الكل"، وعرفها (فريدريك إنجلز – Friedrich Engels) كونها "القوة المفروضة على المجتمع، هذه القوة تنتج من المجتمع، ولكنها تبعد نفسها عنه، تضع نفسها فوق المجتمع»، وأشار الفرنسي (شارل بيدان – Charles Beudant) أن الدولة نشأت عن طريق القوة والعنف، كما وردت نظريات عديدة في تفسير أصل نشأتها، كنظرية الحق الإلهي والعناية الإلهية، ونظرية العقد الاجتماعي، ونظرية القوة والغلبة، ونظرية تطور الأسرة، ونظرية التطور التاريخي.

إن كلمة (الدولة – State) مشتقة من الكلمة اللاتينية (Status) التي تعني الحالة المستقرة، وتعني أيضاً موقف أو وضع، وقد أطلقت هذه الكلمة على الكيانات السياسية التي استقرت ونتجت عن تفكك الامبراطورية الرومانية، واستخدم الإيطاليين هذا المفهوم للدلالة على وضع الحاكم وتحقيقه للاستقرار والعوامل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الاستقرار، وبالتالي فالتمركز الرئيسي للمفهوم كان حول الاستقرار، وهذا كان هو المفهوم المتداول للدولة حتى القرن الثاني عشر، غير أن هذا المفهوم تطور بعد ذلك فأصبح يشير إلى السلطة التي يمتلكها الشعب والتي تعد أسمى من سلطة الحكام، وهذا ما قاد إلى أهمية توزيع الوظائف الرئيسية للدولة وتنظيمها في سلطات متعددة، وحديثاً ظهر مفهوم الدولة متصلاً بفكرة التنظيم السياسي ابتداءً من القرن السادس عشر، فقد استعمل (نيقولا مكيافيلي – Niccolo)[1] في مؤلفه الأشهر (الأمير) كلمة الدولة فقال: (كل هيئات كان -أو- لها سلطة على الشعوب هي دول، وهي إما جمهوريات أو إمارات)، وفي فرنسا استخدم (جان بودان –Bodin)[2] كلمة دولة في مؤلفه (الكتب الستة للجمهورية)، وحضر المصطلح أيضاً في كتابات (جاك بوسويه –Bossuet)، غير أن الكلمة أصبحت قيد التداول عموماً منذ القرن الثامن عشر.

الدولة مستودع السلطة ومستقرها، وهي دائمة باقية وإن تغير أشخاص الحاكمين الذين يستخدمون تلك السلطة. وبذلك تكون الدولة ما هي إلا فكرة قصد بها تفسير وتبرير ظاهرة اجتماعية هي السلطة السياسية في المجتمع وكيفية استخدام هذه السلطة. وعلى ذلك أصبحت السلطة لصيقة بفكرة الدولة بل ركناً من أركانها، وأصبح الحاكمون

1 نيقولا مكيافيلي (مايو 1469 – 1527): مفكر وفيلسوف سياسي إيطالي ولد في فلورنسا وعاصر النهضة فيها، وصار الشخصية المركزية في التنظيرات السياسية الواقعية بفضل عمله الأشهر (الأمير)، والذي كان عبارة عن صورة مبكرة للنفعية والواقعية السياسية.

2 جان بودان (1530 – 1596): قانوني وفيلسوف سياسي فرنسي، وعضو برلمان باريس، وأستاذ القانون في جامعة تولوز الفرنسية، اشتهر لنظريته التي وضعها عن السيادة، ويُعد من فلاسفة الإنجارية أو المركنتيلية.

أفراداً عاديين ليست لهم امتيازات خاصة، وإنما يعهد إليهم بممارسة السلطة باسم الجماعة لتحقيق النفع العام لها [3].
ولم يتفق الفقهاء على تعريف موحد للدولة ولهذا سنقتصر على إيراد التعريفات الآتية:

عرفها الأستاذ السويسري (بلنتشلي – Bluntschli) الدولة عبارة عن جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة [4]؛

كما عرفها الفقيه الفرنسي (كاريه دي ملبير – Carre de Malberg): أنها مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة [5]؛كما عرفها الفرنسي (مارسيل بريلو) الدولة هي مؤسسة المؤسسات [6]،

ويعرفها الأستاذ (بونارد – Bonnard) وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها [7]؛
هذا التعريف يكشف عن أن للدولة ثلاثة أركان أساسية:

1- جماعة بشرية (شعب)؛
2- إقليم (النطاق الجغرافي)؛
3- سلطة سياسية على الجماعة البشرية (الشعب).

ويضيف العديد من الفقهاء ركن آخر للدولة ولكنهم لا يجمعون عليه، وهو السيادة، خصوصاً وأن الفقهاء المعاصرين يناقشون أبعاد مسألة السيادة بمنهج الشك، فالتغيرات العصرية في السياسة الدولية تجعل مسألة السيادة بما تعنيه السلطة المطلقة للدولة وواحدية وأحقية التصرف في كل ما هو داخل حدودها السياسية محل نقاش، وتحديداً مسألة السيادة في موازاة ثلاث قضايا هامة وهي (حقوق الإنسان، ممارسات الإرهاب، وامتلاك أسلحة الدمار الشامل).

كما أن فريقاً من المنظرين يضيف مسألة الاعتراف الدولي كركن إضافي من أركان الدولة، لكن الفريق المعارض لها يرى أن الاعتراف الدولي لا يخلق الدولة من العدم وإنما يقرر وجودها فقط، وإذا ما توفرت للدولة الأركان الثلاثة الأساسية وجب الاعتراف بها، فالامتناع عن الاعتراف بها يُعد عملاً عدائياً ضد الدولة المطالبة بحقها في الاعتراف الدولي بكيانها، إضافة لذلك فإن حق تقرير المصير من حقوق الإنسان التي تحتل موقعها في أدبيات حقوق الإنسان، وهناك نقاشات حول اعتبارها من القواعد الدولية الآمرة، وهذا الحق يتضمن حق الشعب في أن يكون له دولة ذات سيادة معترف بها في المجتمع الدولي.

> الاعتراف الدولي لا يخلق الدولة من العدم وإنما يقرر وجودها فقط، وإذا ما توفرت للدولة الأركان الثلاثة الأساسية وجب الاعتراف بها، فالامتناع عن الاعتراف بها يُعد عملاً عدائياً

3 النظم السياسية الدولة والحكومة، دكتور محمد كامل ليلة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 1969، ص 22.
4 النظرية العامة للدولة، بلنتشلي، الطبعة الفرنسية، 1877، ص 18.
5 النظرية العامة للدولة، ج1، ط1920، ص20.
6 علم السياسة، تأليف: مارسيل بريلو، ترجمة: محمد برجاوي، منشورات عويدات – بيروت.
7 انظر مقال بونار عن النظرية القانونية للدولة، مجلة القانون العام سنة 1922، ص25.

أنواع الدول

تنقسم الدول بحسب فقهاء القانون الدستوري إلى نوعين، الدول البسيطة والدول المركبة، بينما يصنفها فقهاء القانون الدولي إلى دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة، والجدول الآتي يوضح أنواع وتعريفات ونماذج الدول البسيطة والمركبة بطريقة مناسبة، يتضمن الجدول (ج) توضيحاً لأنواع الدول من حيث انقسامها لدول بسيطة ومركبة.

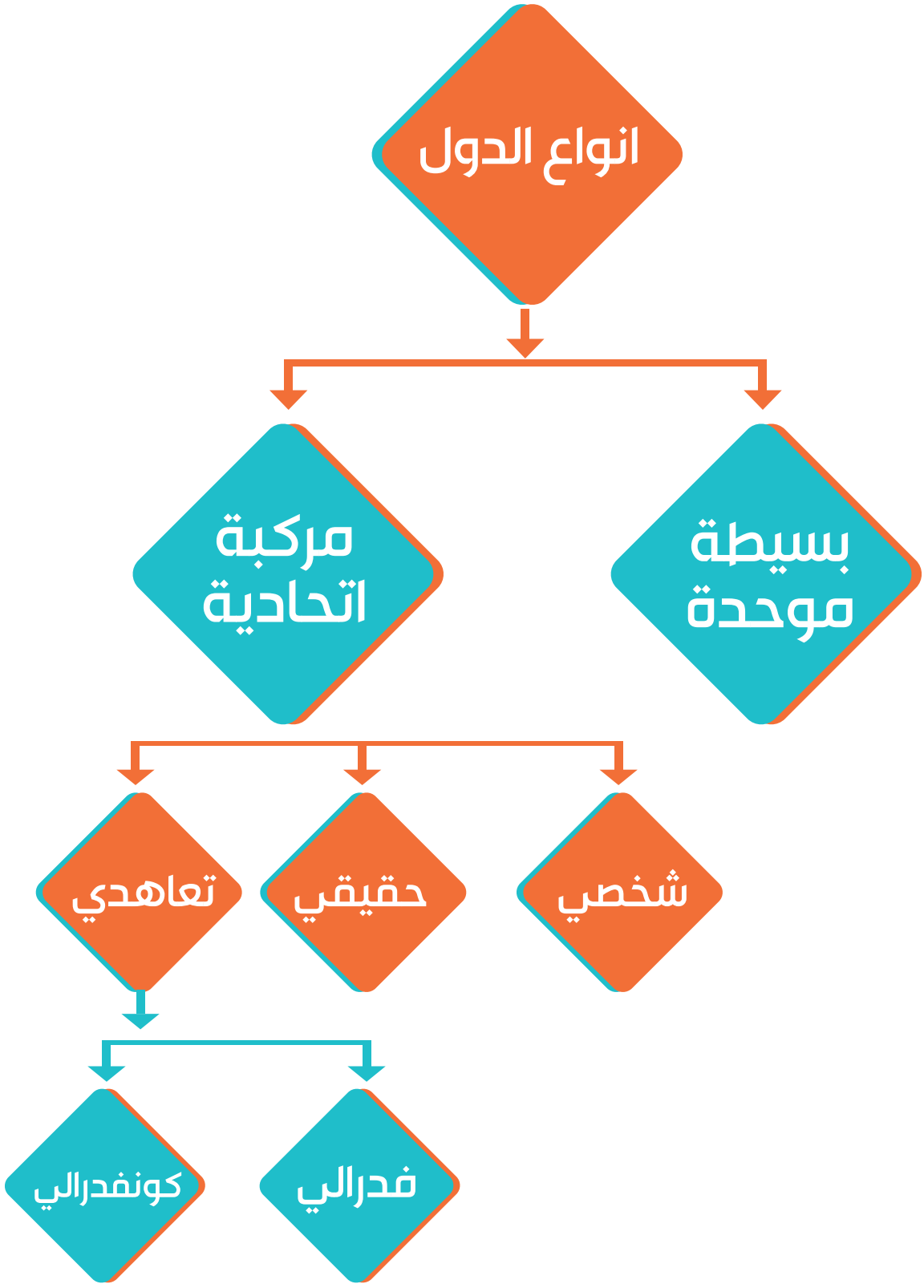

شكل (4) يوضح أنواع الدول

نوع الدول	تعريفها	نماذجها
الدولة البسيطة (الموحدة)	هي دولة موحدة تكون السيادة فيها غير مجزأة، ولها دستور واحد، وحكومة واحدة تدير شؤونها الداخلية والخارجية، دون أن تشاركها في ذلك حكومة أو هيئة أخرى. وهي تظهر في صورة كتلة دستورية واحدة، وتنظمها حكومة مركزية واحدة تجمع في يدها السلطة كلها، وقد تكون دولة بنظام المركزية، أو دولة بنظام اللا مركزية الإدارية.	فرنسا إيطاليا تركيا اليونان مصر
الدولة المركبة (الاتحادية)	هي مجموعة دول اتحدت لتحقيق أهداف مشتركة، وتقوم على أساس اتحاد دولتين أو أكثر مع خضوع الدولة الداخلة في الاتحاد لسلطة مشتركة، وتتوزع السلطة في الدول المركبة على الدول المكونة لها، ويختلف توزيع السلطة تبعاً لاختلاف نوع الاتحاد الذي يربط بينها.	الولايات المتحدة الامريكية البرازيل الهند استراليا
أولاً: الاتحاد الشخصي	يقوم عادة بين دولتين مستقلتين لكل منهما دستورها الخاص بها، وتتمتع بسيادتها الداخلية والخارجية، وكل ما يترتب على الاتحاد أن تنعقد رئاسته لشخص واحد، بمعنى أن الدولتين يكون لهما رئيس واحد مع احتفاظ كل دولة بسادتها سواء في الداخل أو الخارج، وبذلك فإن المظهر الوحيد لهذا النوع من الاتحاد هو وحدة رئيس الدولة دون أن يترتب على ذلك مساس بسيادة الدولتين. وهو أضعف أنواع الاتحادات ولا يترتب عليه نشوء دولة جديدة.	إنجلترا وهانوفر 1714 – 1837 هولندا ولكسمبورج 1815 – 1890 ألبانيا وإيطاليا 1939 – 1943
ثانياً: الاتحاد الفعلي أو الحقيقي	ينشا هذا الاتحاد بين دولتين أو أكثر ويختلف عن الاتحاد الشخصي من خلال قيام شخصية دولية تمثل دول الاتحاد في الشؤون الخارجية مع احتفاظ الدول المكونة له بشخصيتها الداخلية حيث تبقى كل دولة منها محتفظة بدستورها ومؤسساتها الداخلية، ويكون للاتحاد الحقيقي رئيساً واحداً ولا ينتهي باختلاف توارث العرش أو زوال رئيس الدولة، كما لاحظنا في الاتحاد الشخصي.	السويد والنرويج 1815 – 1905 النمسا والمجر 1867 - 1918 الدانمارك وآيسلندا
ثالثاً: الاتحاد التعاهدي أو الاستقلالي	يقوم هذا الاتحاد بين دولتين أو أكثر استنادا الى معاهدة تقر من قبل حكومات دول الاتحاد ولذلك سمي بالاتحاد التعاهدي، وتبقى الدولة المكونة لهذا الاتحاد محتفظة باستقلالها في المجالين الداخلي والخارجي، ومن أهم مظاهر الاتحاد التعاهدي قيام تحالف بين دول الاتحاد الغرض منه تنظيم بعض القضايا المشتركة كتنسيق الشؤون الاقتصادية والثقافية والدفاعية. وهو نوعين :	
الاتحاد الفدرالي	هذا الشكل من الاتحاد السياسي يسمى اللامركزية السياسية، والفدرالية هي علاقة سياسية تنشأ بين مجموعة من الكيانات السياسية، لتشكل كياناً موحداً يمثل جميع الكيانات، وما يميزه عن الاتحاد البسيط أنه منصوص عليه دستورياً، وتتشكل الفدرالية بطريقتين، إما بتجمع مجموعة من الكيانات السياسية المستقلة في دولة واحدة ويطلق عليه نموذج التوحد معاً والمثال عليه دولة ألمانيا أو الولايات المتحدة الأميركية، أو بتفرق دولة بسيطة إلى كيانات سياسية تقرر التحول إلى نموذج الاتحاد الفدرالي ويسمى نموذج البقاء معاً والمثال عليه دولة العراق وهي فدرالية ناشئة أو السودان قبل انفصال جنوب السودان وتحولها لدولة مستقلة، وفي النموذج الفدرالي تذوب الشخصية الدولية للكيانات الممثلة للدولة الفدرالية وتصبح في المجتمع الدولي ممثلة بكيان موحد، بينما على الصعيد الداخلي تحتفظ الكيانات الفدرالية باستقلاليتها إلى حدٍ بعيد	حول العالم هناك 28 دولة فدرالية متفاوتة في خصائصها إلى حد كبير
الاتحاد الكونفدرالي	رابطة سياسية تجمع بين دول مختلفة بناء على نص موضح في معاهدة، وقد يتطور إلى بلورة دستور مشترك، والدول العضو في الاتحاد الكونفدرالي تحتفظ بشخصيتها السياسية المستقلة أمام الغير، وتمثلها هيئة الاتحاد الكونفدرالي في الجوانب التي توضحها المعاهدة فقط	الاتحاد الأوروبي؛

الجدول (ج): أنواع الدول

النظام السياسي

تستخدم ثلاثة مفردات بصورة تبادلية لوصف فكرة واحدة وهي مفردات النظام والحكومة والدولة، وغالباً ما نجد هذا الاستخدام شائعاً بين العامة وبين النخب السياسية على السواء، وهذا ما يجعل تحديد مفهوم النظام السياسي وأنواعه على قدر من الأهمية للشباب الناشئ الذي يولي السياسة انتباهاً ويفرد لها حيز واسع من الاهتمام بصورة يومية، وعلى الرغم من تباين واختلاف منظري العلوم السياسية في تعريف النظام السياسي، إلا أنه بالمجمل لدينا توجهان لتعريف النظام السياسي، الأول يأخذ بالمعنى الضيق، والآخر يأخذ بالمعنى الواسع للمفهوم، فالمعنى الضيق وهو الاتجاه التقليدي يرى أن النظام السياسي هو أنظمة الحكم التي تسود في دولة معينة، يعني ذلك المؤسسات السياسية أي السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، ولهذا فإن القانون الدستوري المعني بالقواعد ذات الصلة بشمل الحكم في الدولة وتنظيم السلطات الثلاث وتحديد اختصاصاتها وحقوق وواجبات المواطنين هو المرادف لتعبير النظام السياسي، إذن وتبعاً للمعنى الضيق (التقليدي) فإن النظام السياسي لدولة معينة يعني نظام الحكم في هذه الدولة، وأنصار هذا الاتجاه هم منظري المدرسة الدستورية التي سادت عقب الحرب العالمية الثانية.

> بالمجمل لدينا توجهان لتعريف النظام السياسي، الأول يأخذ بالمعنى الضيق، والآخر يأخذ بالمعنى الواسع للمفهوم، فالمعنى الضيق وهو الاتجاه التقليدي

أما في المعنى الواسع والمعاصر فيأخذ بعداً أكثر شمولية، فيعني مختلف أنظمة الحكم التي تعم الدول المعاصرة، من خلال ما يسودها من مبادئ فلسفية واجتماعية وسياسية واقتصادية، ولهذا فقد انتفى الترادف بين النظام السياسي وتعبير القانون الدستوري، فالمعنى الواسع يجعل النظام السياسي مفهوم أعم وأشمل من القانون الدستوري، وبحسب الفقيه وعالم السياسة الفرنسي (موريس دوفرجيه) فإن النظام السياسي يعني مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة [8]، وعلى الرغم من أن هذا يفصح عن ضرورة عدم الاقتصار على فهم النظام السياسي بحسب النظرة التقليدية، أي شكل الحكم في الدولة كما يحدده الدستور، وإنما يستلزم الاخذ بالمعنى الواسع للفهم الشامل للأيديولوجيات والفلسفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومدى تأثيرها على قوى الحكم في مباشرتها لمهام السلطة [9]، وعلاقة الحكام بالأفراد من ناحية أخرى، أي نظرة جديدة لا تستند إلى الجانب الشكلي بل إلى مجالات نشاط السلطة، ومع هذا سنقف على أشكال النظام السياسي بحسب القانون الدستوري لضرورة فهم الشباب الناشئ لأشكال الأنظمة السياسية قبل سواها.

يرى (ألموند) أن النظام السياسي يمتاز بالإكراه المادي المشروع عن بقية الأنظمة، والقوة المشروعة هي ما تضمن تماسك النظام السياسي؛

أما (مكريدس) فيرى أن النظام السياسي هو الأداة الأبرز في تحديد وإبراز المشكلات وإعداد وتنفيذ القرارات فيما يتصل بالشؤون العامة؛

اما الأميركي (روبرت دال) فيعتقد أن النظام السياسي هو مجموعة تفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم؛

8 المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، موريس دوفرجيه، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1992، ص 16.

9 النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الدكتور ثامر كامل محمد الخزرجي، دار مجدلاوي للنشر، ط2004، ص 12.

والأميركي (داهل) يعرفه بأنه نمط دائم من العلاقات الإنسانية، ينطوي، إلى حدٍ مهم، على قوة أو حكم أو سلطة[10].

أما الأستاذ (إبراهيم درويش) يعرفه بأنه مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية[11].

ما يجمع بين هذه التعاريف هو النظرة إلى النظام السياسي باعتباره جزءًا من نظام كلي، إضافة إلى تمتعه بصفة القوة أو النفوذ أو السلطة وهي الإكراه المشروع الذي لا تمتلكه الأنظمة الأخرى، **والعناصر المؤلفة للنظام السياسي هي التنظيمات السياسية والقواعد السياسية والعلاقات السياسية والوعي السياسي**، ومن المهم تمييز الدولة عن النظام السياسي فالدولة تعد كبرى مؤسسات النظام السياسي.

خصائص النظام السياسي

للنظام السياسي مجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنظمة الاجتماعية، ونشير إلى عدد منها بالآتي:

1 العلوية

لأنه يمتلك السلطة العُليا، وبذلك تصنف التشريعات الصادرة عن مؤسساته المعنية بصفة الإلزام؛

2 الاستقلال الذاتي النسبي

ويتمتع بالاستقلال الذاتي النسبي، فهو استقلال ذاتي لأن العلاقات الواقعة ضمنه وعملية التفاعل محكومة بقواعد قانونية وسياسية خاصة، وهو استقلال نسبي لأن النظام السياسي بالضرورة متصل - تأثراً وتأثيراً- ببقية الأنظمة كالنظام الاقتصادي، والنظام الثقافي، والنظام الاجتماعي.. إلخ؛

بصفة الإلزام؛

3 الفاعلية

إن تأثير النظام السياسي على بقية الأنظمة في المجتمع هو السائد، وذلك بحكم امتلاكه للسلطة السياسية؛

4 التفاعلية

يتفاعل النظام السياسي مع بقية الأنظمة في المجتمع بدون استثناء، فهو يؤثر عليها ويتأثر بها؛

5 الشمولية

هو الإطار الأوسع الذي تتفاعل ضمنه عناصر ومكونات عديدة تقف في مقدمتها الدولة والأحزاب السياسية وجماعات المصالح، فضلاً عن النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية[12].

وظائف النظام السياسي

يرسم للمجتمع أهدافه ومهامه ويعمل على تحقيقها؛

تعبئة طاقات المجتمع وتحشيد إمكاناته؛

الحفاظ على وحدة العناصر التي يتشكل منها المجتمع؛

إضفاء الشرعية على الحياة السياسية نفسها من خلال ضمان مطابقة الحياة السياسية للقواعد القانونية والسياسية الرسمية.

10 Robert A. Dahl, MODERN POLITICAL ANALYSIS, (Englewood Cliffs, N. J, Prlatice – Hall), 1963, p. 6.

12 الأنظمة السياسية، د/ صالح عبدالجواد ود/ علي غالب، مطابع جامعة بغداد، 1991، ص6.

أنواع النظم السياسية

أنواع الحكومات تبعاً لمبدأ الفصل بين السلطات:

هناك تصنيفات متعددة للأنظمة السياسية، يصنف بعضها الأنظمة تبعاً لطريقة انتقال السلطة أي الديمقراطية والاستبدادية وما بينهما، وبعضها يصنفها من حيث طبيعة رأس الدولة ملكية أو جمهورية أو امبراطورية وما إلى ذلك، وسنتناول هنا أنواع الأنظمة السياسية من حيث مبدأ الفصل بين السلطات، والتي نصنفها كالآتي:

أولاً: النظام البرلماني

ويتشكل هذا النظام في حالة الفصل النسبي الذي يتمتع بالمرونة، نشأ هذا النظام في إنجلترا واكتملت قواعده وأصوله فيها، وخصائصه:

1- ثنائية السلطة التنفيذية، يمكن أن يكون رئيس الدولة ملك انتقل له الحكم بالوراثة، أو رئيس وصل للسلطة بالانتخاب، والرئيس في النظام البرلماني لا يزاول سلطات فعلية وإنما سلطته اسمية، فالسلطة تنتقل للوزارة وليس لرئيس الدولة، فالرئيس يزاول سلطاته عبر الوزارة بما يفصح عنه الدستور، وأن من أهم اختصاصات رئيس الدولة المباشرة هو اختيار رئيس الوزارة، وهو إجراء شكلي، حيث تمنح الدساتير هذا الحق لحزب الأغلبية في البرلمان، سوى بحالات استثنائية، والهيئة الثانية للسلطة التنفيذية هي الوزارة التي تعد مسؤولة عن أدائها أمام البرلمان، والحكومة محور السلطة في النظام البرلماني لأنها تباشر السلطات الفعلية، ومسؤولة عن رسم السياسة العامة للحكومة ومسؤولة عن التنفيذ أمام البرلمان، ورئيس الحكومة عند اختيار الحكومة سلطاته ليست مطلقة وإنما يلعب حزبه دوراً فاعلاً في ذلك.

2- ثنائية التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ففي حالة التعاون نجد أن الحكومة لها صلاحيات اقتراح مشاريع قرارات على السلطة التشريعية، لأنها الأقرب لمستويات التنفيذ والأقدر على رسم السياسات، كما أن المظهر الآخر للتعاون يتمثل بالسماح بازدواج التمثيل أي الجمع بين الوظيفة التشريعية والتنفيذية، وهذا من نمط النظام البرلماني في إنجلترا، ولا تأخذ كل الأنظمة البرلمانية بهذا الأمر، بينما من مظاهر التوازن قدرة كل سلطة على تنبيه الأخرى في حالة تجاوزها وعندما يصل ذلك إلى حد التصادم يمكن للبرلمان سحب الثقة من الحكومة وبالمقابل يمكن للحكومة حل البرلمان.

وفي النظام البرلماني تتابع السلطة التشريعية أداء السلطة التنفيذية بأربع وسائل:

1- توجيه السؤال إلى الوزير أو الوزارة؛
2- استجواب الوزير أو الوزارة؛
3- فتح تحقيق برلماني في أداء السلطة التنفيذية؛
4- سحب الثقة عن وزير أو عن الوزارة.

وفي المقابل فإن لدى السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية كتعبير عن مبدأ التوازن، أربعة وسائل:

1- دعوة البرلمان للانعقاد؛
2- تأجيل اجتماع البرلمان؛
3- فض دورات الانعقاد؛
4- حل البرلمان (أي إنهاء الفصل التشريعي للبرلمان قبل انتهاء مدته ودعوة الناخبين إلى انتخاب جديد).

ثانياً: النظام الرئاسي

يتشكل هذا النظام في حالة الفصل شبه المطلق، وأهم نموذج لهذا النظام هو الولايات المتحدة الأميركية، وخصائص النظام الرئاسي:

1- وحدة السلطة التنفيذية: وفي هذا النظام فإن السلطة التنفيذية جعلت صلاحيات المهام التنفيذية لدى جهة واحدة، وهذا النظام لا يتحقق إلا في الأنظمة الجمهورية، ورئيس الجمهورية هو من يعين الوزراء بموافقة مجلس الشيوخ طبقاً للنظام الأميركي، والوزراء هنا مسؤولون أمام رئيس الجمهورية؛
2- الفصل بين السلطات: وتعني الاستقلال الوظيفي لكل سلطة عن الأخرى، وفي هذا النظام لا يجوز الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة، ولا يوجد مبدأ المسئولية الوزارية كما في النظام البرلماني، ولا يستطيع البرلمان سحب الثقة من الوزارة لأن الوزارة مسؤولة أمام الرئيس فقط، ويقابل هذا عدم قدرة الرئيس على تأجيل اجتماعات البرلمان ولا فضها ولا حل البرلمان، أو أي من المجلسين كما في النظام الأميركي، وليس له حق اقتراح القوانين؛
3- التوازن بين السلطات: وفي الدستور الأميركي هناك كوابح أمام السلطات التنفيذية والتشريعية، غير أن صور التوازن في هذا النظام بين السلطات الثلاث هي:
أ- إعطاء رئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين التي يشرعها الكونجرس، وفي المقابل يستطيع الكونجرس إبطال اعتراض الرئيس إذا ما أقرت القوانين بأغلبية ثلثي أعضاء المجلسين (مجلس الشيوخ ومجلس النواب)؛
ب- قدرة مجلس الشيوخ على الحد من سلطات رئيس الجمهورية، لأن الرئيس ملزم بموافقة مجلس الشيوخ على بعض القرارات لتصبح نافذة المفعول، ومنها تعيين الوزراء، وتعيين السفراء، وتعيين كبار موظفي الاتحاد، وتعيين قضاة المحكمة الاتحادية العليا، وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية؛
- تستطيع المحكمة الاتحادية العليا إبطال القوانين والقرارات، حيث تستطيع هذه المحكمة بسط رقابتها على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال رقابتها على دستورية القوانين والقرارات التي تصدر عن السلطتين.

ثالثاً: نظام الجمعية

إذا تركزت السلطة بيد البرلمان سميت حكومة الجمعية، يقوم النظام في هذه الحكومة على مبدأ تركيز السلطة من الناحية النظرية، حيث تسيطر السلطة التشريعية على كل الاختصاصات في النظام السياسي، وهذه الطريقة تنسجم مع فكرة وحدة السيادة في الدولة وعدم إمكان تجزئتها، وعادة ما تكون الحكومة لجنة منبثقة عن البرلمان، الذي يقوم بإسناد الوظيفة التنفيذية إلى لجنة يختار أعضائها، فتباشر هذه اللجنة السلطة باسمه، ولذلك لا تستطيع هذه اللجنة حل البرلمان لأنها تابعة للبرلمان، وهي خاضعة له خضوعاً تاماً، يقوم هذا النظام على اندماج جميع الوظائف الأساسية للحكم في هيئة تمثيلية واحدة يتم انتخابها من قبل الشعب وتعبر عن إرادته، وممثلي الشعب في هذه الهيئة يقومون بالوظائف الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، غير أنهم من الناحية العملية يختارون من يمارس صلاحيات التنفيذ والتشريع تحت إشرافهم.

وقد طبق هذا النظام في فرنسا خلال فترات قصيرة واستثنائية من تاريخها السياسي، كما أخذت به بعض الدول خلال فترة محدودة بعد الحرب العالمية الثانية مثل النمسا وتركيا، وفرنسا منذ الاستفتاء على دستور الجمهورية الثانية عام ١٨٤٨، لكن النموذج الرئيسي لهذا النظام هو سويسرا حيث أخذت بهذا النظام منذ الاستفتاء على دستورها الاتحادي عام ١٨٤٨، ولا يجوز في هذا النظام الجمع بين عضوية المجلسين ولا عضوية المحكمة الاتحادية.

رابعاً: النظام المختلط

نتيجة لمعضلات تاريخية واجهتها الكثير من الدول عند تشكلها فقد تعذر على القادة السياسيين اختيار نظام بشكل محدد ضمن النماذج الثلاثة السابقة، وإنما بدأت حالة الجمع بينها، لانتخاب المزايا والإيجابيات، وهذا ما يُطلق عليه النظام المختلط، فهذا النظام يجمع بين الشكل البرلماني والرئاسي، وأبرز نموذج لهذا النظام هو النظام الفرنسي التي فشل فيها النظام البرلماني خلال فترتي الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة، ولذلك قامت الجمعية الوطنية بانتخاب ديجول ومنحته سلطة وضع دستور بضغط الجيش، وهو الدستور الذي استفتى عليه الشعب الفرنسي ١٩٥٨، وهذا الدستور منح رئيس الدولة سلطة فعلية وليست اسمية، وهو ما جعل النظام خليطاً بين الرئاسي الذي يمتلك فيه الرئيس سلطات فعلية، وبين البرلماني الذي يمتلك فيه البرلمان سلطات فعلية، وقد تمتع هذا الدستور بعدة خصائص وهي:

1- الاتجاه نحو تقوية السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية وليس الحكومة، وهو توجه يتفق مع النظام الرئاسي، ولهذا التوجه عدد من المظاهر، منها:

أ- اعتماد أسلوب الانتخاب المباشر لاختيار رئيس الدولة، وهذا يمثل إعلاء لمكانة رئيس الدولة كونه منتخب شعبياً وليس مختاراً من قبل البرلمان؛

ب- ثنائية السلطة التنفيذية: تتمثل السلطة التنفيذية برئيس الدولة ورئيس الحكومة، لكن في هذا النظام تراجع دور رئيس الحكومة وتضخم دور رئيس الجمهورية، ويتضح ذلك من أن الوزير الأول تابع لرئيس الجمهورية فهو يصدر قرار تعيينه ويجوز له عزله عند الاقتضاء؛

- إعطاء رئيس الدولة سلطة الاستفتاء التشريعي، أي عرض القوانين المتعلقة بتنظيم السلطات العامة على الشعب لاستفتائه بها، وهذا يضعف من دور البرلمان؛

د- إعطاء رئيس الدولة سلطات واسعة في الظروف الاستثنائية، ويوجه بيان بهذه السلطات إلى الشعب مباشرة.

2- الاتجاه نحو إضعاف دور البرلمان، يتضح ذلك من عدم أخذ الدستور لمبدأ التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ونستطيع أن نتلمس ذلك؛

3- عدم جواز الجمع بين وظيفة الوزارة وعضوية البرلمان، وهذا يخالف المعمول به في النظام البرلماني؛

4- عدم مسؤولية رئيس الدولة، رغم أنه يسود ويحكم ويتمتع بسلطات واسعة، فقد قرر الدستور عدم مسؤوليته إلا في حالة الخيانة العظمى، ويتحمل المسؤولية عن أعمال الحكومة الوزير الأول أو الوزير المختص.

نظرية النظم لعالم السياسة الأميركي (ديفيد أستون)

ليتحقق فهم أفضل للنظام السياسي نسترشد بنظرية النظم لعالم السياسية الأميركي ديفيد أستون الذي قدم نموذجاً يمكننا من الفصل التحليلي، وذلك لنتمكن من النظر للنظام السياسي على أساس أنه مستقل مكون من عدة عناصر تحقق له هذه الاستقلالية، وفي نفس الوقت الارتباط ببقية النظم الأخرى كالنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي والنظام الثقافي، فقد تصور الحياة السياسية باعتبارها مجموعة من قوى متساندة متفاعلة على وضع يتحقق به سيرها سيراً متزناً، وقد ورد هذا التصور في مؤلفه (النسق السياسي)، ومن خلال مفهوم النسق فقد نظر (إيستن) للحياة السياسية كمنظومة من الأنشطة التي تنبعث من قوى سياسية متفاعلة فيما بينها تفاعلاً ميكانيكياً، ولهذا فإيستن بحسب نظريته لا يرى عملية اتخاذ القرار السياسي عملية إرادية يحكمها الجهاز السياسي، وإنما عملية لا يستطيع التحكم بها لأنها نتاج تفاعل مجموعة من القوى المختلفة في مجتمعها، وهذا مرد التسمية التي أطلقها (إيستن) عليه أي الجهاز السياسي، وعناصر نظرية النظم لـ(إيستن) هي:

1- **عناصر الهوية أو الكينونة:** وهي العناصر التي تكسب النظام السياسي طابعه الذي يميزه عن بقية الأنظمة، مثل وحدات النظام السياسي وعناصره التي يتكون منها مثل الأدوار السياسية والجماعات السياسية، وأيضاً الحدود التي تحدد معالم النظام السياسي وتحقق الفصل عن بقية النظم؛

2- **المدخلات والمخرجات:** وهذه يحتاج إلى تفسير طبيعة المدخلات وكيفية ظهورها وصياغتها وتقديمها للنظام ومن أتى بها، والأهم هل هي في جانب المطالب أو المساندة، حيث أن المطالب التي تمثل احتياجات المجتمع وتطلعاته وطموحاته ورغباته وهذا محكوم بنظرته للنظام السياسي ومدى اعترافه بشرعيته والتي تمثل المساندة، فكلما زادت مساندة المجتمع للنظام كانت شرعيته أكبر وهذه المساندة لا تتولد إلا من قناعة المجتمع بان هذا النظام يمثل المجتمع وجزء من خياراته وأنه الأقدر على تلبية احتياجاته وتحويل طموحاته وتطلعاته إلى واقع، وهكذا يتحقق استقرار أكبر للنظام السياسي، وللمساندة ثلاثة أنواع[13]:

أ- مساندة المجتمع السياسي من خلال تفاعل أعضائه، من خلال إعطاء الولاء والمساندة للمجتمع وأهدافه العامة؛

ب- مساندة النظام وتأييد القواعد العامة للعبة السياسية؛

ج- مساندة الحكومة.

13 ابستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي – النظرية – المنهج)، دكتور نصر محمد عارف، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص264 – 266.

ومع استيعاب النظام للمدخلات تحدث عمليات وسيطة دورها تحويل المدخلات بقدر استيعاب النظام لها إلى مخرجات، والمخرجات تمثل -بحسب أستون- التوزيع السلطوي للقيم (أي الموارد) والتي تكون بهيئة قرارات وقوانين، وبقياس ردة فعل المجتمع التي تمثل التغذية العكسية تكون استجابة النظام، ففي حالة عدم وجود رضا عن المخرجات وتراجع مؤشر التأييد له فهو يقوم بتعديل قراراته لرفع مستوى التأييد والعكس في حالة وافقت المخرجات المطالب وارتفع مستوى التأييد فإنه يقوم بتعزيز هذا التوجه؛

3- **الإرجاع العكسي**: ويعني به ردة الفعل المتولدة في بيئة النظام السياسي حول المخرجات، لتتحول تلك التغذية العكسية إلى مدخلات جديدة يتولد عنها قرارات أخرى مستجيبة لها إما بالسلب أو بالإيجاب لإنتاج مخرجات جديدة على ضوء عملية الإرجاع العكسي.

الدســـتور والقانون

بصورة عامة وفقاً لمبدأ تدرج القواعد القانونية، المسماة بالهرم التشريعي، فإن القواعد القانونية أو الأدوات التشريعية تتسلسل من حيث القوة والجهة المنوط بها إصدارها، وفقاً لتراتبية تنازلية من أعلى إلى أسفل، بشكل هرمي، يأتي على رأسها الدستور، يليه القوانين التشريعية، ثم اللوائح التنفيذية، فالقرارات الإدارية، ثم التعليمات والتنظيمات الداخلية لكل وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة.

الدستور[14]

الدستور هو مجموعة من القواعد القانونية الأساسية التي تحدد شكل الدولة من حيث البساطة والتركيب، وتبين نظام الحكم فيها ملكياً أم جمهورياً أم امبراطورياً أم سلطانياً وغيرها، وشكل حكومتها رئاسية أم برلمانية أم مختلطة، وينظم السلطات العامة فيها من حيث تكوينها واختصاصاتها، وتوضح علاقتها ببعضها وعلاقة الأفراد بها، وحدود كل سلطة من السلطات، كما تقرر حقوق الأفراد وحرياتهم المختلفة والضمانات الكافلة لهذه الحقوق والحريات، ويشمل الدستور اختصاصات السلطات الثلاث. وللدستور صفة العلوية مما يجعله أسمى من كل القوانين التي يشكل الناظم الأساسي بالنسبة لها، وقد تسجل هذه القواعد في دستور مكتوب، وقد تكون عُرفية وتمثل دستوراً غير مكتوب.

14 كلمة الدستور ليست عربية، يرجح البعض أنها كلمة فارسية مركبة، الشق الأول منها كلمة (دست) وتعني القاعدة، والشق الثاني (ور) أي صاحب، وقد دخلت إلى اللغة العربية عن طريق اللغة التركية، ويقصد بها التأسيس أو التكوين أو النظام.

تختلف طرق إصدار الدستور، فهناك طرق ديمقراطية لنشأة الدساتير، وهناك طرق غير ديمقراطية.

وفقاً للطرق الديمقراطية يمكن أن يوضع الدستور عن طريق الجمعية التأسيسية المنتخبة، أو عن طريق الاستفتاء الدستوري العام، وقد يوضع بطريقة غير ديمقراطية كأن يصدر بطريق المنحة من الحاكم للشعب، وقد يكون نتيجة تعاقد وتصالح بين الحاكم والشعب، وقد يكون نتاجاً لثورة، أو عن طريق لجنة تعينها الدولة ولكنه لا يصدر إلا بعد موافقة الحاكم عليه.

القانون التشريعي

مجموعة القواعد العامة والمجردة التي تنطبق على كافة الأفراد بالدولة، فتقيم نظام المجتمع وتحكم سلوك الأفراد وعلاقاتهم فيه، وهي قواعد ذات طابع عام تنظم شأن معين لكافة الأفراد وليست لفرد واحد، والعمومية هنا تعني ألا تكون القواعد مخاطبة لأشخاص بعينهم وإنما بصفاتهم، وكفالة احترام هذه القواعد مناطة بالسلطة العامة في المجتمع (أي الحكومة) لما لها من قوة الجبر والإلزام، وتكون صادرة من سلطة أدنى مرتبة من السلطة المخولة إصدار الدستور أي صادرة عن السلطة التشريعية (البرلمان)، ولهذا يجب أن تلتزم بالدستور وتنتظم وفقاً للمبادئ والقواعد التي يقررها، وتنعدم شرعيتها إذا تناقضت أو خالفت القواعد أو المبادئ أو الأحكام الدستورية.

اللوائح والقرارات

اللوائح

هي قواعد صادرة عن السلطة التنفيذية بشكل قرارات، ويقصد بها إفصاح الجهة الإدارية عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة في الشكل الذي يتطلبه القانون بغية تحقيق المصلحة العامة. وتنقسم اللوائح التنفيذية إلى ثلاثة أنواع (التنفيذية - الضبطية - التنظيمية).

اللوائح التنفيذية	اللوائح التنظيمية	اللوائح الضبطية
ما تصدرها السلطات التنفيذية من قواعد تشريعية ضماناً لتنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، ولا تملك اللائحة التنفيذية سلطة إلغاء أو تعديل أو تعطيل أو الإعفاء من القانون الذي صدرت تنفيذاً له؛	ما تصدرها السلطات التنفيذية من قواعد تشريعية لتنظيم وترتيب المصالح والمرافق العامة بصفتها مهيمنة على إدارة هذه المرافق والمصالح؛	وهو ما تضعه السلطة التنفيذية من قيود على الحريات الفردية لحفظ الأمن وتوفير السكينة والطمأنينة وحماية الصحة العامة كلوائح المرور وغيرها.

القرارات

هـي الأداة التشـريعية التـي يصدرهـا الوزيـر المختـص اسـتناداً علـى قانـون أو قـرار رئيـس جمهوريـة أو قـرار رئيـس وزراء لتنظيـم مسـألة معينـة.

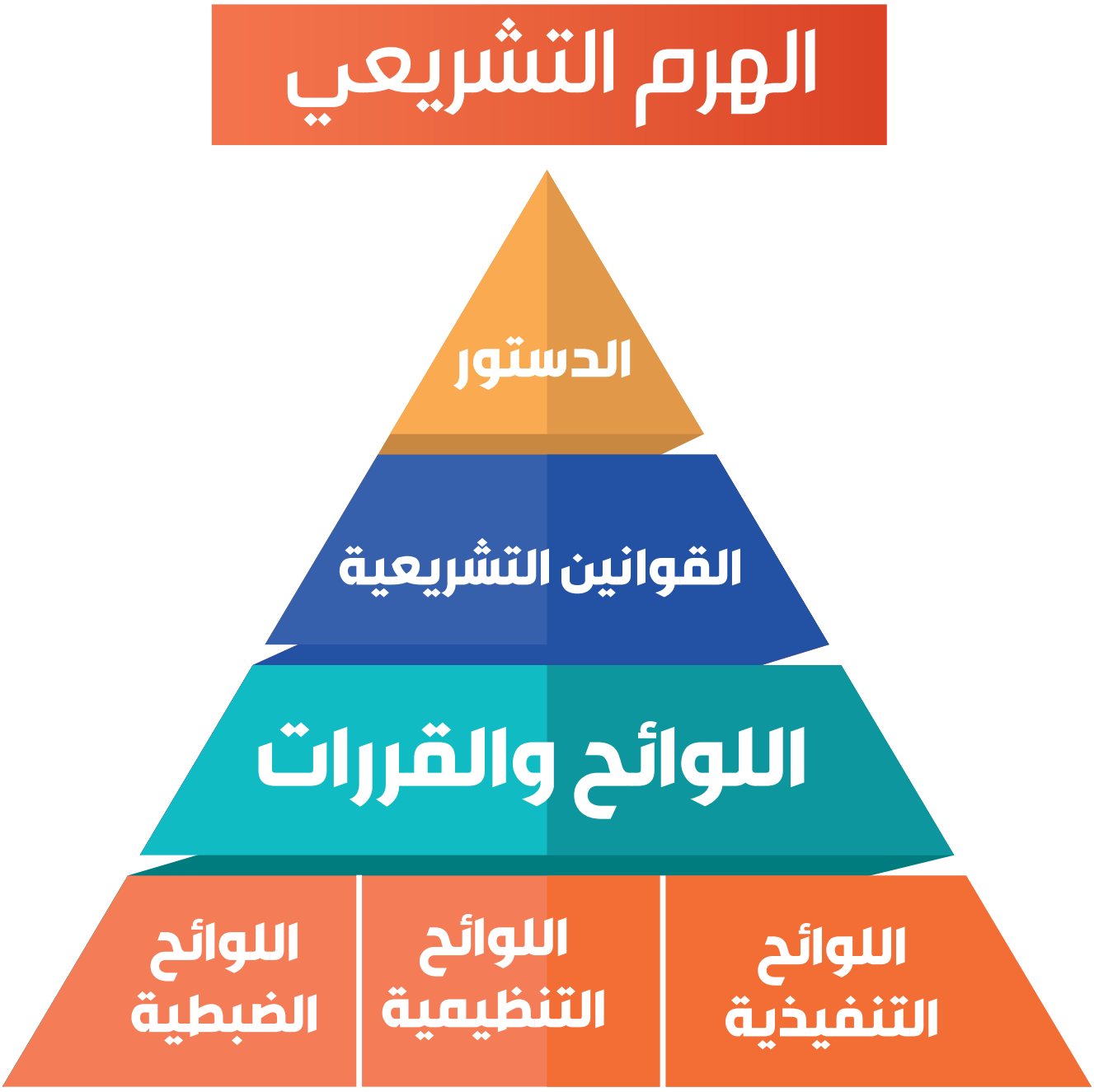

شكل (5) يوضح الهرم التشريعي

النظـــام الانتخابـــي

يُعرف النظام الانتخابي بأنه الآلية التي تعمل على ترجمة اختيارات المواطنين (أصوات الناخبين) إلى تمثيل سياسي في المؤسسات السياسية المختلفة كالبرلمان أو مستويات السلطة التنفيذية كالرئاسة أو رئاسة الحكومة أو في المجالس المحلية وغيرها من الأشكال التمثيلية، وبهذا تتشكل الخارطة التمثيلية للقوى السياسية الفاعلة من عدد المقاعد التي فاز بها المرشحون -سواءً كانوا أفراداً أو كانوا أحزاباً سياسية- في جميع مواقع التمثيل السياسي المختلفة.

والنظام الانتخابي يقوم بمهمة فريدة لا تشابه مهام بقية الأنظمة في الدولة، كما أنه يعمل متأثراً بطبيعة النظام السياسي من حيث شكل نظام الحكم، وطبيعة التعددية السياسية المعتمدة في الدولة، وعدد الأحزاب المتفاعلة في العملية السياسية، وطبيعة العلاقة بين القوى السياسية المختلفة، ومستوى التطور الديمقراطي للدولة، وبصورة عامة فإن المتغيرات الأساسية للنظام الانتخابي [15] تنحصر في ثلاثة جوانب أساسية:

1- **المعادلة الانتخابية المستخدمة:** وتشير إلى ما إذا كان النظام المستخدم هو نظام التعددية/ الأغلبية، أو النظام النسبي، أو النظام المختلط، أو غيرها من النظم، إضافة إلى المعادلة الرياضية المستخدمة لحساب تخصيص المقاعد؛
2- **بنية ورقة الاقتراع:** وتفيد عما إذا كان الناخب عند قيامه بعملية التصويت يصوت لمرشح كفرد أو يصوت لحزب سياسي، وما إذا كان يقوم باختيار واحد فقط أم يقوم بخيارات متعددة للتعبير عن سلسلة من الأفضليات لديه؛
3- **حجم الدائرة الانتخابية:** وهذا يعني عدد الممثلين الذين تنتخبهم هذه الدائرة لعضوية الهيئة التشريعية.

15 أشكال النظم الانتخابية لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سلسلة مطبوعات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول العمليات الانتخابية، 2012، ص5.

مستويات التمثيل في النظام الانتخابي

يمكن للتمثيل أن يأخذ أربعة أشكال على الأقل:

التمثيل الجغرافي

يشير إلى أن جميع المناطق والتقسيمات الإدارية لديها ممثلين في الهيئة التشريعية، ينتخبهم أبناء تلك المنطقة للتعبير عن مصالحهم واحتياجاتهم ويكونوا مسؤولين أمامهم ؛

1

التوزيع الأيديولوجي

التوجهات والعقائد والأفكار السياسية التي قد تتمثل في الهيئة ا لتشريعية ؛

2

التمثيل الحزبي السياسي

ويعني انعكاس الواقع السياسي من حيث أحجام المكونات السياسية داخل تركيبة هيئته التشريعية؛

3

التمثيل الوصفي أو التصويري (الاجتماعي)

ويعني تطابق تركيبة الهيئة التشريعية مع التركيبة الكلية لمجتمع معين، فتصبح كالمرآة تعكس ذات الشكل، تشعر وتفكر وتفعل بطرق تنطبق مع ما يشعر ويفكر ويعمل به عامة الشعب، فيحتوي البرلمان على جميع الفئات والطبقات والقوى والشرائح الاجتماعية، نساء ورجال، أغنياء وفقراء، شيوخ وشباب، فهي تعكس التوزيع الديني والعرقي واللغوي والقبلي للمجتمع .

4

أشكال النظم الانتخابية

هناك عدد من النخب الانتخابية المعمول بها في أرجاء المعمورة، وليس هناك نظام انتخابي مثالي وإنما يعد النظام الانتخابي حصيلة القرارات السياسية التاريخية للقادة السياسيين تتشكل وفقاً للتوافقات وحركة المصالح والصراع الدائرة بين القوى السياسية

المشاركة في النظام السياسي، وبصورة عامة فإن النظم الانتخابية تنقسم إلى نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي والنظام المختلط ويتفرع من كل واحد من هذه الأنظمة عدد من النظم الفرعية، وهناك أيضاً نظم أخرى، سنوضح أنواعها كما يأتي:

أولاً: نظم الأغلبية - The Plurality Majority (PM)

تعتمد على مبدأ بسيط وهو أن المرشح أو الحزب الحاصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين هو المرشح الفائز، وهناك خمسة أنواع من نظم الأغلبية، وهي:

نظام الفائز الأول – (First Past The Post Voting (FPTP
نظام الكتلة - Block Voting (BV)
نظام الكتلة الحزبية – Preferential Block Voting (PBV)
نظام الصوت البديل (التفضيلي) – Alternative Vote (AV)
نظام الجولتين – Tow-Round System (TRS)

ثانياً: نظم التمثيل النسبي - Proportional Representation (PR)

وهذا النظام يقدم ميزة هامة وهي تقليص الفارق بين الحصة التي تحصل عليها الأحزاب من أصوات الناخبين عن حصة تمثيلها في البرلمان، فيحصل كل حزب على نسبة تمثيل في البرلمان تقارب نسبة الأصوات التي حصل عليها، وهناك نوعان من النظم الانتخابية تتبع التمثيل النسبي، وهي:

نظام القائمة النسبية - List Proportional Representation (List PR)
نظام الصوت الواحد المتحول - Single Transferable Vote (STV)

ثالثاً: النظم المختلطة

تستفيد هذه النظم من المزايا التي توفرها أنظمة الأغلبية وأنظمة التمثيل النسبي، ويتشكل النظام المختلط من نظامين انتخابيين مختلفين عن بعضهما البعض لكنهما يعملان بشكل متوازي،

نظام النسبية المختلطة - Mixed Member Proportional (MMP)
النظم المتوازية - Parallel Voting (Parallel)

رابعاً: النظم الأخرى

لا تنحصر الأنظمة الانتخابية على النماذج السابقة (نظم الأغلبية والتمثيل النسبي والنظم المختلطة)، هناك ثلاثة أنظمة انتخابية أخرى لا تندرج ضمن تلك التصنيفات، وهي:

نظام الصوت الواحد غير المتحول - The Single Non-Transferable Vote (SNTV)
نظام الصوت المحدود - Limited Vote (LV)
نظام بوردا - Borda Count (BC)

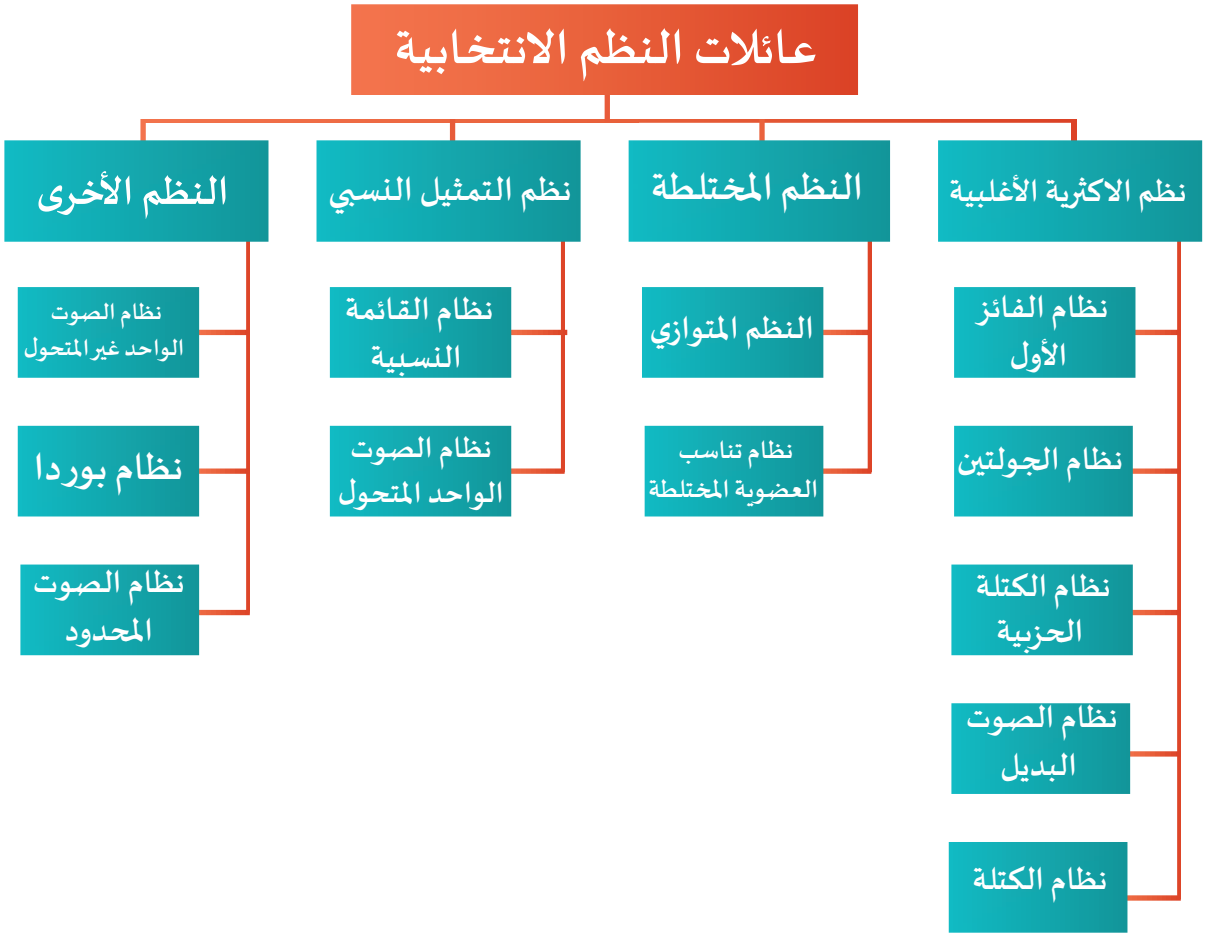

شكل (5) يوضح مخطط عائلات النظم الانتخابية

مبدأ الفصل بين السلطات

يستند مبدأ الفصل بين السلطات إلى فكرة بسيطة ولكنها منحت الدولة صيغتها الحديثة، ومأسست نشاطها، فهذا المبدأ ينطلق من وظيفة الدولة التي يؤطر كل نشاطها في ثلاث وظائف رئيسية وظيفة التشريع، ووظيفة إنفاذ القانون المسماة بالوظيفة التنفيذية، ووظيفة الفصل بين المنازعات التي تمثل الوظيفة القضائية، وضرورة فصل ممارسة السلطة على الهيئات الثلاث دون أن تتركز في هيئة واحدة، وأنه لكي يعم الصالح العام لا بد من الفصل بين كل وظيفة على حدة وأن تخول مسؤولية الاضطلاع بكل وظيفة لسلطة مستقلة، فوظيفة إنفاذ القانون توكل للسلطة التنفيذية، ووظيفة سن التشريعات توكل للسلطة التشريعية، بينما توكل وظيفة الفصل بين المنازعات للسلطة القضائية، وعلى الرغم من أن هناك العديد من المفكرين والفلاسفة الذين طرحوا فكرة الفصل بين السلطات بعضهم في العصور القديمة كالفيلسوفين الإغريقيين أرسطو وأفلاطون بتوضيحهم لوظائف الحاكم، وبعضهم في العصور الوسطى كالفيلسوف الإنجليزي جون لوك والفرنسي جان جاك روسو، إلا أن أهم مفكر ارتبط اسمه بهذا المبدأ هو الكاتب والقاضي الفرنسي (مونتسكيو) الذي نظّر لمبدأ الفصل بين السلطات وتبناه كأساس لقيام الدولة الحديثة في كتابه الشهير (روح الشرائع) وإليه يرجع الفضل في الإعلاء من شأن هذا المبدأ، وقد برر ضرورة الفصل بين السلطات بحجتين رئيسيتين:

أهم مفكر ارتبط اسمه بهذا المبدأ هو الكاتب والقاضي الفرنسي (مونتسكيو) الذي نظّر لمبدأ الفصل بين السلطات وتبناه كأساس لقيام الدولة الحديثة

الحجة الأولى

أن الفصل بين السلطات **يمنع الاستبداد**، لأنه يحول دون تركز السلطات كلها في هيئة واحدة؛

الحجة الثانية

أن الفصل بين السلطات **يؤدي بالضرورة إلى احترام القوانين**.

إذ في فقرة من فقرات مؤلفه الشهير (روح الشرائع) قال الفرنسي (مونتسكيو) مبرراً فكرته:

"إن الحرية السياسية لا يمكن أن توجد إلا في ظل الحكومات المعتدلة، غير أنها لا توجد دوماً، إذ أنها لا تتحقق إلا عند عدم إساءة استعمال السلطة، ولكن التجربة الأبدية أثبتت أن الإنسان الذي يتمتع بسلطة لا بد أن يسيء استعمالها إلى أن يجد الحدود التي توقفه، فالفضيلة في حد ذاتها في حاجة إلى حدود".

إذن فنظرية الفصل بين السلطات تؤدي إلى الحيلولة دون تمركز السلطة في يد الحاكم خشية استبداد الدولة على الأفراد، وهذا مرد الضرورة للفصل بين هذه السلطات الثلاث أي الحفاظ على حرية الأفراد، **فالحفاظ على حرية الأفراد** يقتضي **عدم إساءة استعمال السلطة**، وهذا بدوره لا يتأتى إلا عن طريق إيجاد **الحكومة المعتدلة** التي تحمي حريات الأفراد وحقوقهم في المجتمع، وهذه الحكومة المعتدلة لا يمكن أن تكون موجودة إلا **بالفصل بين السلطات**، لأن توزيع الوظائف بين السلطات يضمن مراقبة السلطات لبعضها البعض، وأن تحد كل سلطة من نفوذ السلطات الأخرى، وهذا يمنع تشكل سلطة الاستبداد، فالسلطة التشريعية التي تقوم بوظيفة التشريع وسن القوانين تعمل على مراقبة أداء

إذن فنظرية الفصل بين السلطات تؤدي إلى الحيلولة دون تمركز السلطة في يد الحاكم خشية استبداد الدولة على الأفراد، وهذا مرد الضرورة للفصل بين هذه السلطات الثلاث أي الحفاظ على حرية الأفراد،

السلطة التنفيذية التي تتولى بدورها مهمة تنفيذ القوانين، بينما تقوم السلطة القضائية بمراقبة التشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية وتنظر في جواز تلك التشريعات بتوافقها مع الدستور من عدمه، وتقوم بالفصل في المنازعات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولكن السلطة القضائية لا تتدخل في عملية تطبيق القانون ولا في عملية التشريع، هذا الفصل بين السلطات يعتمد على التوازن الذي يتيحه النظام السياسي بين السلطات وقدرة النظام على إعطاء كل سلطة مساحتها المناسبة وعدم السماح بطغيانها على السلطات الأخرى. وهذا المبدأ وجد طريقه للتطبيق بفضل الثورات الإنسانية العظمى انطلاقاً من الثورة الأميركية التي وُضِع دستورها في عام ١٧٨٧ ، والثورة الفرنسية التي ضمنت ذلك المبدأ في الدساتير الفرنسية بعد ثورة ١٧٨٩ انطلاقاً من دستور الثورة المسمى (إعلان حقوق الإنسان والمواطن) الذي قضت المادة (٦١) منه: «كل مجتمع لا يضمن هذه الحقوق أو لا يوجد فيه فصل بين السلطات فهو مجتمع لا دستوري» ، وقد تدرج المبدأ في عملية التطبيق عبر المراحل والتحولات التاريخية المختلفة، وتزايد نفوذ السلطة التنفيذية حتى أصبحت ذات أولوية على السلطة التشريعية التي كانت إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية ذات النفوذ الأوسع كونها تتضمن مبدأ التمثيل الشعبي، وقد تمكنت السلطة التنفيذية من إزاحة البرلمان من التفرد بوظيفة التشريع فصارت تنافسه، إضافة إلى التوجه لإعطاء مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة الأولوية في النقاش على حساب تلك التي تصدرها السلطة التشريعية، كما أن بعض الدساتير اتجهت لتمكين السلطة التنفيذية من ندية السلطة التشريعية في وظيفة التشريع، بجانب هذا وذاك فقد تم منح رئيس السلطة التنفيذية سلطات واسعة في الظروف الاستثنائية

(إعلان حقوق الإنسان والمواطن) الذي قضت المادة (61) منه: كل مجتمع لا يضمن هذه الحقوق أو لا يوجد فيه فصل بين السلطات فهو مجتمع لا دستوري ،

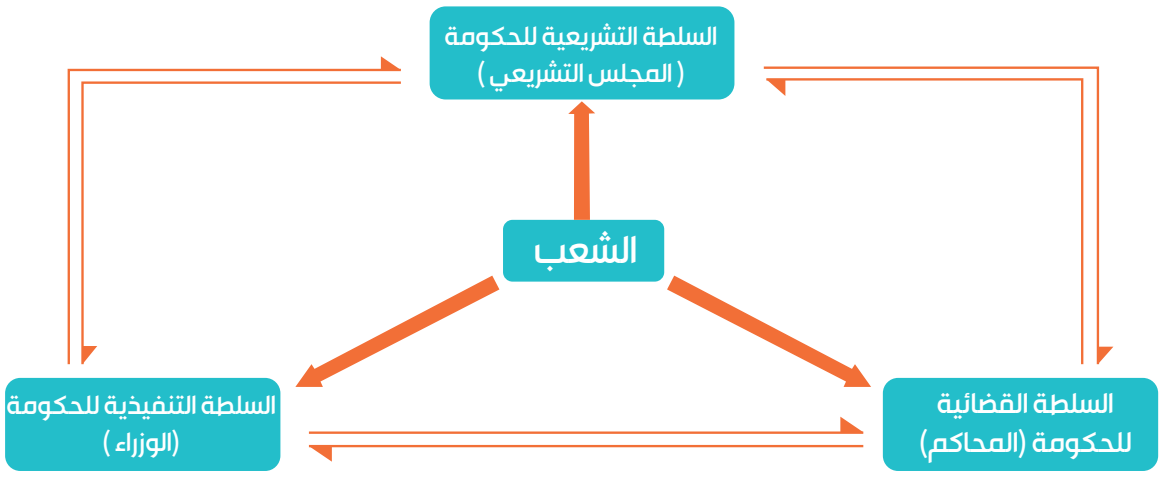

شكل (6) يوضح السلطات الثلاث للحكومة

مبـدأ سيـادة القـانون [16]

مبدأ من مبادئ الحكم في الدول غير الاستبدادية ومفاده التزام الدولة باحترام قوانينها وتشريعاتها والأنظمة الثابتة فيها، فتخضع في تصرفاتها وأعمالها للقانون وأحكامه، فتحافظ بذلك على حقوق الأفراد والجماعات والمؤسسات حسب تحديد القانون لهذه الحقوق. ويشترط لقيام الدولة القانونية (التي تلتزم مبدأ سيادة القانون) وجود دستور يحدد نظام الدولة، ويبين قواعد ممارسة الدولة لسلطتها، وفصل السلطات لمنع تركز السلطة في هيئة واحدة تغريها بالاستبداد، والرقابة القضائية التي تضمن وقف المخالفات للقانون ومعاقبة المخالفين، وذلك بهدف صيانة الحريات والحقوق للأفراد والجماعات[17]. كما يشير مبدأ سيادة القانون إلى ضرورة خضوع الدولة وقاطنيها على قدم المساواة للقانون.

يشير مبدأ سيادة القانون إلى ضرورة خضوع الدولة وقاطنيها على قدم المساواة للقانون.

في النظريات السياسية والقانونية الحديثة هناك بعض التقاطعات والقواسم المشتركة لسيادة القانون، منها على سبيل المثال:

أن جميع أشخاص المجتمع الطبيعيين والمعنويين يخضعون في قراراتهم وسلوكياتهم لنفس القانون؛

القانون وحده هو ما يحدد ويحكم العلاقات بين جميع أشخاص المجتمع الطبيعيين والمعنويين؛

أن جميع أشخاص المجتمع الطبيعيين والمعنويين مسؤولون ومساءلون عن أفعالهم وتصرفاتهم ضمن القانون، وأن الجميع متساوون في هذه المساءلة.

معايير سيادة القانون

في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للعام ٢٠٠٥ أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن سيادة القانون مبدأ للصلاحية العالمية، وأقرت مبدأ «ضرورة الالتزام العالمي بسيادة القانون وتطبيقها على الصعيدين الوطني والدولي[18]"، وفي تقرير (لجنة البندقية) أشارت إلى وجود ستة عناصر أساسية لسيادة القانون وكذلك العناصر الخاصة بدولة الحق والقانون، وهي عناصر رسمية وموضوعية ومادية، وتضم العناصر الرئيسية عدداً من المعايير كما يلي:

16 سنعتمد التعريفات الصادرة من اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون، والقائمة المرجعية للمعايير التي وضعتها (لجنة البندقية) ضمن مخرجها النهائي (قائمة معايير سيادة القانون) الصادرة خلال العام 2017.

17 موسوعة السياسة، د. عبدالوهاب الكيالي، ج3، ص361.

1- الشرعية

أ- احترام القانون

ويبحث في ما إذا كانت علوية القانون أمراً محل اعتراف، ويتعين أن تكون الإجراءات التي تتخذها الدولة متوافقة مع القانون وبموجبه، وأن تكون إجراءات السلطة التنفيذية وقراراتها محل المراجعة القضائية.

ب- الامتثال للقانون

ويعني أن تكون صلاحيات السلطات العامة محددة ووفقاً للقانون، ومن الضروري أن يتصرف الموظفين العموميين بإذن قانوني وأن يتصرفوا في حدود الصلاحيات المخولة لهم، وبالتالي عليهم احترام القانون الإجرائي والموضوعي على حدٍ سواء.

ج- العلاقة بين القانون الدولي والقانون المحلي

يشير ذلك إلى أن النظام القانوني المحلي يضمن التزام الدولة بواجباتها الملزمة بموجب القانون الدولي، مثل قانون حقوق الإنسان، وقرارات المحاكم الدولية الملزمة.

د- حدود الصلاحيات التشريعية

الصلاحيات المطلقة أو الواسعة للسلطة التنفيذية من سمات الديكتاتوريات والنظم الاستبدادية، ومبادئ إرساء النظام الدستوري الحديث تكفل سيادة السلطة التشريعية على بقية السلطات وهي السلطة التي تمثل الشعب وتصدر التشريعات، ومنح السلطة التنفيذية صلاحيات تشريعية يجعلها سلطة قاهرة وتختل عملية التوازن.

هـ- إجراءات تشريعية

وعملية انتظام سن القوانين وفقاً لمبادئ الشفافية والمسؤولية والشمولية والديمقراطية، تعزز من عنصر الشرعية، ومشاركة البرلمان في الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

و- استثناءات في حالات الطوارئ

في حالات معينة يتعرض أمن الدولة وسلامة مواطنيها للتهديد وفي هذه الحالات الاستثنائية يتم بحسب القانون اتخاذ إجراءات استثنائية قد تمثل انتقاصاً لحقوق الإنسان، لكن إجراءات الطوارئ استخدمت من قبل الأنظمة للبقاء في السلطة، وتحجيم المعارضة، وبهذا فإن وجود حالة طوارئ ومدتها يتطلب الرقابة البرلمانية والمراجعة القضائية.

ز- واجب تنفيذ القانون

من الشروط الأساسية لسيادة القانون «وجوب احترام القانون»، ما يعني أن تطبق أجهزة الدولة القوانين بشكل فعال، ومسؤولية تطبيق القانون تشمل ثلاثة محاور: امتثال الأفراد للقانون – والمسؤولية المعقولة للدولة في إنفاذ القانون – وضرورة تصرف المسؤولين الحكوميين ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لهم. كما أن تقييم قابلية القانون للتطبيق تعادل في أهميتها تقييم إهمال السلطات وشيوع الأعمال غير القانونية لإدراك حجم العقبات التي تعترض القانون.

- جهات خاصة مكلفة بمهام الخدمة العامة

ضرورة ضمان القانون لأن تخضع الكيانات غير الحكومية التي تتولى مهام عامة للقانون بطريقة مماثلة للسلطات العامة.

2- **الضمان القانوني**

أ- **الوصول إلى التشريع**

وهذا يتضمن ما إذا كانت جميع القوانين متاحة للجمهور، ونشرت من قبل السلطات قبل دخولها حيز النفاذ، وما إذا كانت عملية الوصول للقوانين سهلة ومجانية كأن تتوفر على النت أو تنشر في الجريدة الرسمية.

ب- **الوصول إلى قرارات المحاكم**

قرارات المحاكم يمكن أن تمثل إضافة للقانون وتوضيحاً له، وإتاحتها تعد جزءًا من اليقين القانوني. ويمكن أن تكون هناك بعض القيود لحماية الحقوق الفردية مثل القيود الخاصة بالأحداث في القضايا الجنائية.

ج- **توقع القوانين**

ويعني صياغة القانون بدقة وبكل وضوح لتمكين الأشخاص الاعتباريين من تنظيم سلوكهم بما يتفق معه، كما يعني الإعلان عن القانون في وقت مبكر قبل التنفيذ.

د- **استقرار القانون واتساقه**

عدم استقرار واتساق التشريعات يؤثر على قدرة الشخص على التخطيط لتصرفاته، رغم أن الاستقرار ليس غاية بذاته، فالقانون يجب أن يكون قادراً على التكيف مع الظروف المتغيرة ويمكن تغييره، ولكن بنقاش وإخطار عام.

هـ- **التوقعات المشروعة**

وهذا المبدأ جزء من مبدأ اليقين القانوني العام. يعبر عن فكرة أن السلطات العامة لا يجب أن تمتثل للقانون فحسب، بل أيضاً أن تلتزم بوعدها والتوقعات المثارة.

و- **عدم الرجعية**

ما هو المعمول به في حظر مبدأ عدم رجعية التشريع الجنائي، والمعمول به من عدم رجعية القوانين الأخرى.

ز- **مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص**

والحكمة إبلاغ الناس مقدماً عن عواقب سلوكياتهم، وهذا يعني إمكانية التوقع.

ح- **حجية الشيء المقضي به**

وهذا يعني وجوب احترام الأحكام النهائية، ما لم تكن هناك أسباب مقنعة لمراجعتها، وعند صدور حكم في النهاية بخصوص طعن لا يكون ممكناً تقديم المزيد من الطعون.

3- **الوقاية من سوء استخدام السلطة**

ماهية الضمانات القانونية ضد التعسف وسوء استخدام الجهات العامة للسلطة، فممارسة السلطة التي تؤدي إلى قرارات غير عادلة أو غير موضوعية أو غير معقولة أو غير منطقية أو قمعية تنتهك سيادة القانون، ولهذا يجب أن يشير القانون إلى نطاق أي سلطة تقديرية لحظر التعسف، وأن تخضع تصرفات الحكومة التي تنطوي على استخدام السلطة العامة (التقديرية) للتدقيق والاستعراض والرقابة من هيئة قضائية، وأن تكون سبل الانتصاف المتاحة واضحة ويسهل الوصول إليها.

4- **المساواة أمام القانون وعدم التمييز**

أ- **مبدأ المساواة في المعاملة**

توفر الضمانات الدستورية لمبدأ المساواة في المعاملة، والتزام الدولة بتعزيز المساواة فضلاً عن حق الأفراد في عدم التعرض للتمييز.

ب- **عدم التمييز**

ويتطلب هذا المبدأ حظر أي معاملة تمييزية غير مبررة بموجب القانون و/أو بالقانون، ولكل شخص الحق في الحماية المتساوية والمضمونة من التمييز على أسس مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الانتماء إلى أقلية وطنية أو صفة مميزة أو ميلاد أو أي وضع آخر.

ج- **المساواة في القانون**

احترام التشريع لمبدأ المساواة ومعالجة الحالات المماثلة على قدم المساواة والمواقف المختلفة بشكل متنوع وضمان المساواة فيما يتعلق بأي أساس لتمييز محتمل. وأن ينص القانون على أن حظر التمييز لا يمنع من الحفاظ على اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة أو اعتمادها والتي تهدف إما إلى منع الأضرار التي تلحق بالأشخاص على أساس الانتماء إلى جماعة معينة أو التعويض عنها، أو لتيسير المشاركة الكاملة في جميع مجالات الحياة، ومتى تحققت الأهداف المرجوة لا ينبغي أن تستمر هذه التدابير.

د- **المساواة أمام القانون**

تتطلب سيادة القانون إخضاع الجميع للقانون، ويتضمن ذلك أن القانون يجب أن يطبق على قدم المساواة وينفذ باستمرار.

5- **الوصول إلى العدالة**

أ- **الاستقلال والنزاهة**

1- **استقلال السلطة القضائية**

وجوب استقلال القضاء ما يعني عدم تعرض السلطة القضائية لأي ضغوط خارجية، أو للتأثير السياسي أو التلاعب، لا سيما من السلطة التنفيذية، وهذا المطلب جزء لا يتجزأ من المبدأ الأساسي للديمقراطية وهو الفصل بين السلطات، والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان تسلط الضوء على أربعة عناصر أساسية لاستقلال السلطة القضائية وهي: (طريقة التعيين – مدة الولاية – وجود ضمانات ضد الضغوط الخارجية بما في ذلك المسائل المتعلقة بالميزانية – وما إذا كان القضاء يبدو مستقلاً ومحايداً)، ومن الأهمية بمكان ألا يستند تعيين وترقية القضاة إلى اعتبارات سياسية أو شخصية، كما أن مدة الولاية المحدودة قد تجعل من القضاة تابعين للسلطة التي عينتهم أو تمتلك سلطة إعادة تعيينهم، وأن يكون للمجلس القضائي المستقل تأثير حاسم على القرارات المتعلقة بتعيين القضاة ومهنتهم.

2- **استقلال القضاة أنفسهم**

وجوب ضمان استقلال القضاة الأفراد، ووجوب استقلال السلطة القضائية كذلك عن السلطة التشريعية والجهات التنفيذية للحكومة على وجه الخصوص، كما لا ينبغي إخضاع القضاة لإشراف زملائهم القضاة، ومن باب أولى أي سلطة هرمية تنفيذية، يمارسها الموظفون المدنيون على سبيل المثال، وسيتعارض هذا الإشراف مع استقلالهم الفردي، وبالتالي يشكل انتهاكاً لسيادة القانون.

3- نزاهة القضاء

وجوب وجود قواعد دستورية وقانونية محددة لنزاهة القضاء، وضمان نزاهة القضاء في الممارسة العملية، ويُعد إقرار الممتلكات وسيلة لمحاربة الفساد لأنه قد يسلط الضوء على أي تضارب في المصالح، وربما يؤدي إلى التدقيق في أي دخل غير عادي.

4- النيابة العامة: الاستقلالية والرقابة

رغم عدم وجود معيار مشترك بشأن تنظيم النيابة العامة، فإنه يجب ضمان استقلالية كافية لحماية سلطاتها من التعرض لنفوذ سياسي لا مبرر له، وفقاً لمبدأ الشرعية، يجب على هيئة الادعاء العام العمل وفق القانون وبموجبه فحسب، وهذا لا يمنع القانون من منح سلطات النيابة العامة بعض من حرية التصرف عند اتخاذ قرار بشأن ضرورة بدء الإجراءات الجنائية من عدمه (مبدأ الفرصة).

5- استقلال ونزاهة نقابة المحامين

من المهم تنظيم النقابة بما يضمن استقلالها وأداء عملها على النحو المناسب، وهذا يعني أن ينص التشريع على بعض السمات الرئيسية لاستقلالها، وأن يكون الانضمام للنقابة متاحاً بشكل كافٍ لجعل الحق في الاستعانة بتوكيل محامٍ أمر فعال، والأخلاق المهنية تعني في جملة أمور أخرى أنه ينبغي الحفاظ على استقلالية المحامي وأن يمنح الحماية التي يوفرها الاستقلال المذكور في إعطاء المشورة لموكليه وتمثيلهم بشكل غير متحيز، وأن يحافظ المحامي على أعلى معايير الصدق والنزاهة والإنصاف تجاه موكليه وتجاه المحكمة والزملاء وجميع الأشخاص الذين يتواصل معهم المحامي مهنياً، ولا يجوز له تولي الأمر حين تتعارض مصلحة الموكل مع مصلحة المحامي.

ب- المحاكمة العادلة

1- الوصول إلى المحاكم

المساعدة القانونية متاحة للجميع خصوصاً لمن لا يستطيعون تحمل تكلفتها، عدم تعقيد الشروط الشكلية التي تهدد الوصول إلى العدالة، والرسوم القضائية المرتفعة قد تمنع ذوي الدخل المنخفض من رفع قضاياهم أمام المحاكم، وينبغي أن يكون الوصول إلى القضاء سهلاً وفي متناول الجمهور وهناك معلومات عن ذلك في متناول جميع المواطنين، بما في ذلك الفئات المستضعفة، وأن توزع المحاكم الابتدائية في جميع أنحاء البلاد.

2- قرينة البراءة

مبدأ قرينة البراءة يعد أمراً ضرورياً لضمان الحق في الحصول على محاكمة عادلة، ولضمان تطبيق مبدأ قرينة البراءة يجب أن يقع عبء الإثبات على عاتق النيابة العامة، وينبغي على الجهات الحكومية ووسائل الإعلام تجنب الممارسة غير المقصودة على السلطة القضائية المختصة بإصدار حكم مسبق على تقييم الوقائع، وينظر للاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة على أنه إصدار حكم مسبق بإدانة المتهم

3- **جوانب أخرى من الحق في محاكمة عادلة**

مبدأ الحق في الاستئناف ضد قرار قضائي يجب أن يكون مكفولاً على المستوى الدستوري أو التشريعي في التشريعات المحلية، خاصة في المجال الجنائي، وأي محكمة لا يمكن استئناف قرارها ستخاطر بالتصرف بشكل تعسفي.

4- **آثار القرارات القضائية**

القرارات القضائية ضرورية لتنفيذ الدستور والتشريعات، سيكون الحق في المحاكمة العادلة وسيادة القانون بشكل عام خاليين من أي مضمون إذا لم تنفذ القرارات القضائية.

ج- **العدالة الدستورية (إن وجدت)**

المراجعة القضائية الكاملة لمدى الدستورية في الواقع أكثر الوسائل فعالية لضمان احترام الدستور، وتضم عدداً من الجوانب التي ترد بالتفصيل أعلاه. أولاً: مسألة حق المثول أمام المحكمة مهمة للغاية، قد يقلل ترك إمكانية طلب المراجعة الدستورية إلى الجهة التشريعية أو التنفيذية للحكومة فقط من عدد القضايا، وبالتالي من نطاق المراجعة، ولذلك أتيح وصول الأفراد إلى القضاء في الغالبية العظمى من البلدان. ثانياً: ينبغي ألا يكون هناك أي قيود فيما يتعلق بأنواع القوانين التي يمكن تقديمها للمراجعة الدستورية. كما يجب تحقيق التوازن الذي يحترم الحساسيات المختلفة في قواعد تشكيل هذه المحاكم، وتنطوي الأغلبية المؤهلة على تسوية سياسية وهي وسيلة لضمان التكوين المتوازن حين لا يحصل أي حزب أو ائتلاف على الأغلبية المذكور

3 الوحدة الثالثة

المشاركة السياسية للشباب والنزاعات المسلحة

المشاركة السياسية للشباب والنزاعات المسلحة

في أثناء النزاعات المسلحة تنخفض إلى الحد الأدنى فرص السياسة ودورتها الاعتيادية، ونقصد بها النشاط الانتخابي، والمنافسة البرامجية، وتنظيم شؤون الحكومة ومؤسساتها، ووضع التصورات السياسية المختلفة التي تتعلق بقضايا الشأن العام، وفي المجمل التنافس السياسي المقنن للوصول إلى السلطة، غير أن الفضاء العام في حالات السلم يكون متاحاً لطرح القضايا وإيجاد حلول لها وحتى تداولها لتكون في واجهة الاهتمام، غير أن هذا النشاط التفاعلي والبيئة المحفزة لتكوين الأفكار والتصورات والحلول، تصبح ضيقة وقد تكون غير ممكنة في حالات النزاع المسلح، حيث يمكن أن تؤول الأفكار والتعبيرات التي تصدر حول القضايا العامة باعتبارها نشاطاً معادياً أو خيانة تستهدف العقيدة القتالية والروح المعنوية للمقاتلين، وهنا يكمن التحدي الأساسي حول ماهية القضايا التي تدخل في تصنيف المشاركة السياسية ويكون الشباب قادراً على التفاعل معها، ولهذا الغرض بالتحديد أفردنا مساحة محدودة من هذا الدليل التدريبي للاشتغال على موضوعين، الأول يتعلق بالتفاوض الفعال، أما الموضوع الثاني فهو عن مبادرات السلام التي يمكن للشباب إطلاقها أو التفاعل معها في نطاق المسار الثاني للسلام، أما فيما يتعلق بالموضوع الأول فقد حاولنا أن نركز فيه على النقاط التي نرغب في أن تكون محل تركيز الشباب عند التفاعل مع القضايا العامة في سياق تدخلات تفاوضية، وبالنسبة للموضوع الثاني فهو بطبيعة الحال يتكامل مع سابقه، فالتفاوض السياسي أو في القضايا العامة قد يكون محطة من محطات مبادرات السلام، والعكس قد يكون صحيحاً ففي خضم عملية تفاوضية قد يحتاج الشباب لإطلاق مبادرة سلام ذكية قادرة على اقتناص الفرص واستغلال ممكنات الحلول المتاحة.

في أثناء النزاعات المسلحة تنخفض إلى الحد الأدنى فرص السياسة ودورتها الاعتيادية،

نشير إلى أن المضمون الذي نشير إليه هو عبارة عن حصيلة من الخبرة والمشاورات مع العديد من المهتمين بهذا الشأن والأكاديميين الذين أدلوا بدلوهم في الأمر، وعليه فإن هذا المجهود تلمس الفائدة المتاحة على محدوديتها، ولعدم وجود أطر مرجعية سابقة نستطيع الاستنوار بها فقد اجتهدنا لإخراج هذا الفصل التدريبي بهذه الكيفية ونأمل أن يثير ما يستحقه من النقاش والتفاعل والإثراء لتطويره وصقله، حتى تصبح نواة الفكرة فيه فكرة ناجزة.

التـفـــاوض الفـــعال

ما هو التفاوض؟

جميعنا نمر بعمليات تفاوضية بصورة يومية وفي جميع مناحي الحياة، ونمارس خلال قيامنا بهذا النشاط التفاوضي استراتيجيات تفاوضية متعددة، تتفاوت فعاليتها بحسب مواقفنا التفاوضية وأهدافنا التي نرغب في تحقيقها والمصالح التي نسعى إليها وبيئة التفاوض وغيرها من العناصر التفاوضية العديدة ذات التأثير على نتائج قراراتنا وخياراتنا التفاوضية اليومية، ولا يسعى الإنسان بطبعه لكسب كل عمليات التفاوض اليومية بالتأكيد، فبعض الأنشطة التفاوضية قد تكون للإشعار وبعضها للفت الانتباه وبعضها تكتيك مرحلي للتحرك في نطاق استراتيجية أكبر وهكذا، كما أن تعدد أساليبا في الحياة اليومية وأدواتنا يجعل هذه العملية نشاطاً ديناميكياً مستمراً، إذن فالمفاوضات عملية يخوضها أكثر من طرف، ولدى كل طرف رغبة وهدف ومصلحة في قضية التفاوض، ولذلك يعرف التفاوض بأنه «عبارة عن عملية اتخاذ قرارات مشتركة، عدا في ظل بعض الحالات الخاصة جداً، كحالات عدم اليقين وحالات الصراع الحقيقي أو المحتمل، والمفاوضات تحدث عندما يكون هناك اختلافات بين الأطراف، فهناك إمكانية وجود صراع كامن حول الطبيعة الاجتماعية أو السياسية أو العلاقة بين الأشخاص[1]"، ومن المهم الإشارة إلى أن كل مفاوضات تتضمن بعدين الأول وهو **القضية** ونعني به المضمون أو جوهر التفاوض المطروح على طاولة التفاوض، والبعد الثاني وهو **العملية** ونشير من خلاله إلى الطريقة التي تتم بها المفاوضات وتتشكل خطواتها، وهذا ما سنعمل على توضيحه في هذا الجزء من الدليل.

سنعمل معا لدعم الشجاعة حيث هناك خوف، لتشجيع التفاوض عندما يكون هناك صراع، وإعطاء الأمل حيث يوجد اليأس. نيلسون مانديلا (1918 2013)
رئيس جنوب إفريقيا الراحل واحد أبرز مناهضي سياسات التمييز العنصري حول العالم

ما هو التفاوض في حالات النزاع المسلح؟

التفاوض في حالات النزاع المسلح هو عملية اتصالية تحدث بين طرفين أو أكثر بهدف استعراض قضايا محددة ذات اهتمام مشترك (قد تكون قضايا خلافية أو مصالح مشتركة)، وذلك لإيجاد حلول بشأنها، أو توضيح مصلحة لطرف أو أكثر، أو التوصل لتفاهمات تكون مقبولة عند جميع الأطراف. وأنسب الأدوار التفاوضية بالنسبة للشباب هي أن تقوم العملية التفاوضية في حالات النزاع المسلح على قاعدة الاحتياج الإنساني، باعتبارهم ممثلين للمجتمع وحاجاته وقضاياه وشواغله الإنسانية.

1 تعريف المعهد الأمريكي الدولي للسلام.

إن عمليات التفاوض في ظروف النزاع المسلح تحتاج إلى توفر شروط في أبعاد مختلفة، بعضها يتعلق بالزمن أو التوقيت على وجه التحديد للتعرف على اللحظة المناسبة لبدء عملية التفاوض وهي اللحظة التي تكون فيها الظروف مواتية، أي مصاحبة متزامنة مع انطلاق مشاورات سياسية أو مع وجود رعاية دولية لعملية التفاوض وغيرها من الظروف التي تجعلها في تقديرك لحظات مواتية لإطلاق المفاوضات، وهناك شروط تتعلق بالمشاركين في عملية التفاوض، خصوصاً الشباب المشاركين في العملية كوسطاء تفاوضيين، وهي الشروط المتعلقة بقدراتهم ومدى معرفتهم بالسياق التاريخي للنزاع، والهدف الذي يراد للعملية التفاوضية تحقيقه، والاستراتيجيات التي يجب العمل عليها خلال جولات التفاوض المتعددة ومراحله، كما أن هناك شروط أخرى تتعلق بالمكان وبيئة التفاوض والبدائل التفاوضية وغيرها.

يحدث في حالات النزاع المسلح أن تتوافر الفرصة للشباب في إدارة عملية تفاوضية لأهداف سياسية، فالشباب في حالات النزاع المسلح هم أطراف فاعلة وممثلون لجماعات مصالح واسعة التأثير ونعني أفراد وقوى المجتمع الذين يقعون خارج دائرة النزاع المسلح، ويستفيدون من نجاح عمليات تفاوضية محدودة كونها تحقق مصالح أكيدة بالنسبة لهم كمجتمعات مسالمة متضررة من استمرار حالة النزاع المسلح، وقد تجمع عملية التفاوض أطراف النزاع المسلح، أو أطراف أخرى فاعلة في بيئة النزاع المسلح، كالأحزاب السياسية، أو القوى الاجتماعية أو التيارات المدنية أو خليط من هذا وذاك، وبالرغم من أن لكل عملية تفاوضية ظروفها المستقلة وبيئتها الخاصة إلا أن هناك عناصر رئيسية لعمليات التفاوض على اختلاف أهدافها، ولكننا نشير بالتحديد إلى عمليات التفاوض التي يتواجد الشباب فيها، والتي تجري أثناء النزاعات المسلحة.

عناصر العملية التفاوضية

1- الأطراف

من هم أطراف النزاع المسلح؟

من هو الطرف الذي نرغب في إدارة التفاوض معه؟

هل الأشخاص الذين نقوم بالتفاوض معهم يمثلون بشكل كامل الطرف الذي نرغب بالتفاوض معه؟

ما هو مستوى تأثير الأشخاص الذين نتفاوض معهم على عملية اتخاذ القرار؟

هل قمنا باختيار الأشخاص المناسبين لنقوم بإدارة العملية التفاوضية معهم؟

هل الفريق التفاوضي للشباب يمتلك القدرة التفاوضية؟

ما هي نقاط القوة والضعف لكل طرف في العملية التفاوضية؟

2- المضمون التفاوضي

ما هو موضوع التفاوض؟

هل لدى الفريق إلمام كافي بموضوع التفاوض؟

هل يمثل موضوع التفاوض مصلحة مباشرة للمجتمع؟

هل يثير موضوع التفاوض أي حساسيات أو يساهم في إيقاظ نزعات عدائية لدى الطرف الذي نتفاوض معه؟

هل الفريق التفاوضي ملم بكل أبعاد وتفاصيل الموضوع التفاوضي؟

هل نجاح الموضوع التفاوضي يمثل هدفاً مباشراً لنا من وراء عملية التفاوض أم لدينا أهداف أخرى؟

- العلاقة

ما هي العلاقات التي يمكن أن تربط بين الموضوع والأطراف التفاوضية؟

ما هي العلاقة بين الأطراف التفاوضية؟

ما هي ديناميكيات العلاقة في السياق الزمني للماضي والحاضر والمستقبل؟

4- التواصل

هل هناك قنوات تواصلية بين أطراف العملية التفاوضية؟

ما هي طبيعة هذه القنوات التفاوضية (اجتماعية – سياسية – داخلية – خارجية – إعلامية.. إلخ)؟

هل تقوم عملية تواصلية مباشرة بصورة دائمة بين أطراف العملية التفاوضية؟

ما هو سياق النشاط التواصلي بين أطراف العملية التفاوضية؟

هل يمكن تطوير النشاط التواصلي بين أطراف العملية التفاوضية؟

ما هي مهددات ومحفزات العملية التواصلية بين أطراف العملية التفاوضية؟

5- التصورات

كيف يتصور كل طرف في العملية التفاوضية النزاع القائم؟

كيف ينظر كل طرف في العملية التفاوضية إلى القضية محل التفاوض؟

ما هي التصورات التي يتبادلها أطراف التفاوض عن بعضهم البعض؟

كيف يتصور كل طرف القضية التي يتم التفاوض عليها؟

ما هي منطلقات كل طرف في عملية التفاوض في التعاطي مع القضية التفاوضية؟

- المواقف / المصالح

ما هي مطالب أطراف العملية التفاوضية؟

كيف تعبر أطراف العملية التفاوضية عن مواقفها من مضوع التفاوض؟

ما هي المصالح غير المعلنة لأطراف العملية التفاوضية؟

ما هي المواقف التفاوضية للأطراف المختلفة؟

ما مدى قوة المواقف التفاوضية من عدمها؟

7- الخيارات التفاوضية

ما هي الخيارات التفاوضية لدى كل طرف في العملية التفاوضية حال فشل عملية التفاوض؟

ما هي الخيارات التي يطرحها في التفاوض أطراف العملية التفاوضية؟

ما مدى قبول كل طرف في العملية التفاوضية للخيارات المعروضة؟

هل الخيارات التفاوضية ملائمة وتفي باحتياجات الأطراف؟

هل الخيارات التفاوضية كافية للوصول إلى اتفاق؟

هل تمثل الخيارات التفاوضية المعروضة ذروة التنازلات التي يمكن تقديمها في العملية التفاوضية؟

8- التقييم الموضوعي

ما هي أدوات تقييم الخيارات بشكل موضوعي؟

ما هي المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم (جدية – كفاية – تناسب – سلامة) الخيارات التفاوضية؟

9- البدائل التفاوضية

ما هي البدائل التفاوضية المتاحة للأطراف حال تعثر العملية التفاوضية؟

هل البدائل التفاوضية بدائل دبلوماسية أم بدائل عنفية أم بدائل ضغط وتأثير أخرى؟

ما مدى تأثير البدائل التفاوضية لكل طرف على الطرف الآخر (الضرر – التشويه – العزلة .. إلخ)؟

ما هي سلبيات استخدام الأطراف التفاوضية للبدائل التفاوضية حال تعثر المفاوضات؟

10- الاتفاق

ما هي نتيجة العملية التفاوضية؟

أنماط الاستجابة للنزاع

من المهم توضيح الأنماط المختلفة التي تحدد الاستجابات للنزاع، ونعمل على توضيح كل استجابة وإيجابياتها وسلبياتها في عملية التفاوض، ليصبح الشباب قادراً على اختيار الاستجابة المثلى للنزاع، لأن اختيار نمط استجابة غير صحيح يؤثر بصورة كلية على نتيجة التفاوض وقد يقود العملية برمتها للفشل، وبحسب منهجية المعهد الأميركي للسلام التي نستأنس بها في هذه الجزئية هنا فإن هناك خمسة أنماط مختلفة للاستجابة للنزاع، نوجزها مع توضيح سلبيات وإيجابيات كل نمط على النحو الآتي:

1- التجنب أو التفادي

إيلاء أقل قدر من الأهمية للنتيجة النهائية للصراع، وإيلاء قليل من الأهمية أو عدم إيلاء أهمية على الإطلاق لنوع العلاقة التي يتم إنشاؤها كنتيجة للصراع.

الجانب الإيجابي: استراتيجية حكيمة إذا كانت النتيجة التي تريدها مجهولة بالنسبة لك، وبالتالي تختار عدم الدخول في صراع حتى تعلم بالضبط ما هي المصالح والأوضاع، كما أنك قد لا ترى أي غرض من إنشاء علاقات أفضل مع الطرف الآخر أو الحفاظ عليها، سواء كان ذلك بسبب قلة الاحترام تجاه الطرف الآخر واختيار عدم المشاركة استنادًا إلى هذا الرأي، أو عدم معرفتك الكافية عن الطرف الآخر لتقرر ما إذا كان من الحكمة أو الواقعية محاولة معرفة الطرف الآخر وتأسيس علاقة معه أم لا. كل هذا قد يجعل نمط التجنب أحد أنماط الصراع الملائمة والاستراتيجية.

الجانب السلبي: قد يفهم على أنه السلبية، وعدم القيام بأي شيء أو عدم الاستجابة لأي شيء. وقد يكون ذلك بداية الضعف، وقد يثني الأشخاص عن الانضمام والمشاركة مع طرف يشعرون أنه لا يعالج الصراع فعلاً.

2- التراضي

إيلاء أقل قدر من الأهمية للنتيجة النهائية للصراع، وإيلاء قدر كبير من الأهمية لنوع العلاقة التي يتم إنشاؤها كنتيجة للصراع، وهو على استعداد للتضحية كثيرًا بما يريده من نتائج من أجل الحفاظ على العلاقة مع الشخص أو الطرف الآخر في الصراع.

الجانب الإيجابي: قد تدرك افتقارك إلى القدرة أو ما يكفي من الفاعلية للحصول على ما تريد. لذا، بدلاً من محاولة التنافس في صراع أو نزاع تعلم أنه سيلحق بك الخسارة، تقرر عوضًا عن ذلك التراضي - أي تعليق معظم المطالب والخطط والتركيز على استمرار العلاقة. وقد يكون هذا شيئًا مثل الموافقة على إلغاء أو تعليق أنشطة احتجاجية، يمكن أن ينظر الطرف الآخر إلى ذلك على أنه تمهيد للوصول إلى حل - أو، على الأقل، سيقلل مؤقتًا من تخفيف حدة التوتر.

الجانب السلبي: قد يبدو في البداية مثل القبول بالهزيمة أو الاستسلام، إلا أنه مفيد للدراسة بشكلٍ أكبر من هذا لمعرفة وقت اختيار المعركة وكيفية إدارتها. لديك العديد من الخطط وبعضها قد لا تؤدي إلى النجاح، إذن قد يبدو منطقيًا من الناحية الاستراتيجية التراضي من أجل البقاء محميًا أو تنفيذيًا أو وثيق الصلة بالقرار.

3- التنافس أو الإجبار

إيلاء أهمية قصوى للحصول على ما تريد باعتباره نتيجةً للصراع، وإيلاء قليل من الأهمية أو عدم إيلاء أهمية لنوع العلاقة التي يتم إنشاؤها كنتيجة للصراع، والسعي إلى الفوز بأي تكلفة، ولو كان ذلك على حساب علاقته مع الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى.

الجانب الإيجابي: دعمه لاستراتيجية تجعل من التفكك آلية للتغيير، ويجعل التغيير متحققاً بإزاحة شخص

أو كيان أو مؤسسة من السلطة تمامًا، من هذه الاستراتيجية يتبين أنه ليست لديهم مصلحة في الحفاظ على العلاقة لأن الطرف الذي سيبنون علاقة معه سيتم استبعاده عند حدوث التغيير.

الجانب السلبي: ارتفاع احتمالات المخاطر، وسوف يزعم البعض عدم وجود روح للمصالحة، نظراً لأنه يولي قليلًا من الأهمية أو لا يولي أهمية للعلاقة، وما قد يترتب هو إمكانية استمرار تفاقم الأحقاد والعداوات وقد تظهر مرة أخرى في المستقبل.

4- التسوية

محاولة الوصول إلى التوازن بين النتيجة والعلاقة، لأنك على استعداد للتضحية ببعض ما تريد إذا كان الطرف الآخر على استعداد للقيام بنفس الشيء، لا يوجد طرف في الصراع يحصل على كل ما يريد، ولكن التسوية تضمن إمكانية استمرار العلاقة بينهم.

الجانب الإيجابي: يمكن تطبيقه عندما يدرك أطراف الصراع أنهم بحاجة إلى العمل معًا بينما تستمر الأمور في التغيّر، ومن الواضح أنه لا يكتسب أي من الطرفين اليد العليا، وكلاهما يتحكم في المتغيرات المهمة للتسوية.

الجانب السلبي: غير مرضٍ لجميع من هم في صفك، خصوصاً من المتطرفين، أو ممن يبحثون عن النتائج المثالية كالعدالة والإنصاف الكلي.

5- حل المشكلات

إيلاء أهمية قصوى للنتيجة والعلاقة على حدٍ سواء، يرتبط عادة بمبدأ التفاوض (يربح جميع الأطراف)، وأصحاب هذه الاستراتيجية لا يؤمنون بالمبدأ القائل بأن الصراع لعبة محصلتها = صفر (يخسر طرف ويربح آخر، أو الخسارة لجميع الأطراف)، حيث يتوصل الطرفان إلى حل وسط لنقطة لا يشعر فيها أي من الطرفين بالرضا عن النتيجة.

الجانب الإيجابي: وجود تأييد للحل، ولا يسود شعور عند أحد الأطراف بأن الصراع قد انتهى بشكلٍ سلبي بالنسبة له.

الجانب السلبي: إمكانية استغراق أسلوب حل المشكلات للكثير من الوقت. قد يتطلب الأمر بناء الثقة، وتوافر حسن النية بين الأطراف، وقد لا يستغرق الأمر كل هذا الوقت - لا سيما عند تغيير الرياح السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاتجاهات بشكلٍ غير متوقع ويحتاج الطرفان إلى الاستجابة والتكيف في الوقت مناسب.

الفرق بين المواقف والمصالح والاحتياجات

المواقف

عندما يجلس المفاوضون على الطاولة فإنهم يصلون بمجموعة كاملة من المواقف، فالمواقف هي ما يقول المفاوضون أنهم يريدونها ويطمحون إليها، وهي عادة ما تقدم باعتبارها حلول شاملة للمشكلة المعنية، ويميل للتعبير عنها بشكل تصريحات محددة، أو مطالب ضيقة. وقد تنعكس هذه الحالة على مواقف المتفاوضين، وقد يتم التعبير عنها في بعض الأحيان بعبارات متطرفة.

المصالح

المشكلة الأساسية في المفاوضات لا تكمن في المواقف المتعارضة، بل في تعارض احتياجات ورغبات واهتمامات ومخاوف كل طرف، وهذه الرغبات والاهتمامات هي المصالح. فالمصالح إذن هي ما يتحرك بصمت وراء صخب وضجيج المواقف، والموقف هو شيء الذي قررت بناءً عليه. ومصالحك هي ما تسبب في اتخاذ القرار بهذا الشأن. وقد تكون مصالح الطرفين في الحقيقة مختلفة تمام الاختلاف عن المواقف المعلنة، وهذا التباعد هو ما يشكل تحدياً رئيسياً.

الاحتياجات

يمكن تحليل المصالح ذاتها وإظهارها على أنها تمثل أكثر من ذلك، والاحتياج الأساسي الذي يمثل مكون أبعد من المصالح يمكن توضيحه بالشكل الآتي:

وبهذا النموذج يتم تصور المصالح باعتبارها وسيلة لتحقيق غاية. على سبيل المثال قد يكون لدى احدى الجماعات مصلحة في سد مياه بمنطقة معينة لكي يلبي احتياجاتها الأساسية للمياه، أو قد يكون لدى جماعة أخرى مصلحة في تشكيل حكومة تمثلها لكي تعبر عن حاجتها الإنسانية الأساسية في تقرير المصير. ولا بد من النظر إلى الصراع الدولي أو الصراع العرقي باعتباره العملية التي يتم التعامل فيها مع الاحتياجات الإنسانية والمخاوف بطرق فعالة، وعادة مثل هذا الصراع يكون مدفوعاً بعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية أو بما يهدد تحقيقها[2]، للتمييز بين المصالح والمواقف في المفاوضات يمكن الاطلاع على الجدول (د).

شكل (7) يوضح الفرق بين المواقف والمصالح والاحتياجات

2 Kelman, Herbert. "Social-Psychological Dimensions of International Conflict," in Peacemaking in International Conflict: Methods and Techniques, ed. I. William Zartman (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2007), 64-65.

المصالح	المواقف
احتياجات	تطلعات أو طموحات
غالباً لا يفصح عنها	معلنة صراحة
غالباً ما يكون من الصعب اكتشافها	تقدم باعتبارها حلول
غالباً ما تكون واسعة وطويلة الأجل	غالباً ما تكون ضيقة وقصيرة الأجل

الجدول (د) : المصالح والمواقف في المفاوضات

التفاوض المستند على المواقف والمستند على المصالح

نظراً لأهمية التمييز بين المواقف المعلنة لأطراف العملية التفاوضية والمصالح المضمرة، فقد قمنا بإيراد الجدول (هـ) التوضيحي، جدول الفرق بين المفاوضات المستندة إلى المواقف وتلك المستندة إلى المصالح [3]، ليساعد في عملية التمييز بين التفاوض المستند إلى المواقف والتفاوض المستند إلى المصالح.

التفاوض المستند إلى المواقف	التفاوض المستند إلى المصالح
التركيز الرئيسي هو إعطاء أقل ما يمكن والحصول على أكثر ما يمكن	التركيز الرئيسي هو ضمان معالجة مصالح كل طرف
يستعد الطرفان بشكل منفصل من خلال صياغة مواقف مبدئية كأهداف	يستعد الطرفان معاً بالاتفاق على القواعد الأساسية وأساليب العمل
تتخذ هذه المواقف شكل "قوائم رغبات" وفي كثير من الأحيان يدرج الطرفان مواقف "غير واقعية" يمكنهما التنازل عنها في وقت لاحق	يقوم الطرفان بالاستعداد بشكل منفصل من خلال مناقشة المصالح مع الهيئات المكونة إذا قدمت الهيئات المكونة بعض المواقف، يحولها المتفاوضون إلى مصالح
يقوم الطرفان أيضاً بإعداد نقاط مقاومة، يكونان غير مستعدين للذهاب أبعد منها أو دونها	يبدآن المفاوضات بعقول مفتوحة نحو الشكل الذي سيكون عليه الاتفاق النهائي
تأخذ المفاوضات شكل مفاوضة بين جانبين حول طاولة مع فواصل توقف للقاءات جانبية، ويتم استكشاف الخيارات في الجلسات الخاصة	تأخذ المفاوضات شكل مجموعة واحدة مع فواصل توقف في بعض الأحيان للاجتماعات التشاورية أو الجانبية، ويتم استكشاف الخيارات في جلسات علنية مشتركة
إذا خضع الطرفان للتدريب على المفاوضات فإن ذلك يحدث بشكل منفصل	إذا كان استخدام المفاوضة المستندة إلى المصالح يحدث لأول مرة، يخضع الطرفان لتدريب مشترك
تفتتح المفاوضات ببيانات مواقف ويتبعها سلسلة من العروض، والعروض المقابلة، مع حالات تأجيل وتوقف متكررة	تفتتح المفاوضات بمناقشات حول القضية والمصالح الأساسية لكل طرف في هذه القضية، تليها سلسلة حل المشكلة
يحتفظ بالمعلومات بشكل محكم ولا يتم الكشف عنها إلا تحت ضغط، أو لانتزاع تنازل	يتم تقاسم المعلومات علناً، وتجري البحوث عادة بشكل مشترك
تتخذ القرارات عن طريق التسوية، أو تحت ضغط	تتخذ القرارات بتوافق الآراء بعد إجراء تقييم موضوعي متفق عليه للخيارات
يقدم المتحدثون الرسميون المواقف والتحركات الرئيسية	يوجز المتحدثون الرسميون المصالح الرئيسية، ولكن لجميع الأعضاء أن يشاركوا
يحاول كل طرف إبقاء الطرف الآخر تحت الضغط من خلال وسائل السلطة	يوافق الطرفان على عدم استخدام الضغط كأداة للتفاوض
يستخدم الطرفان وسيطاً عند الوصول إلى طريق مسدود	يستخدم الطرفان وسيطاً خلال العملية برمتها

الجدول (هـ) : الفرق بين التفاوض المستند إلى المواقف والمستند إلى المصالح

3 Barrett J. and O'Dowd J. Interest-based bargaining – A users' guide (Trafford, 2005), p.39.

مبادرات المسار الثاني لبناء السلام

يطلق عليها دبلوماسية المسار الثاني تمييزاً لها عن المسار الأول الذي يقصد به المسار الرسمي، ولهذا يشير إليها البعض بمسميات مختلفة كدبلوماسية المسار غير الرسمي والدبلوماسية الشعبية، وتعني بمجملها الجهود التي يتبناها الفاعلون غير الحكوميون أو الفاعلون الحكوميون بشكل غير رسمي من أجل إرساء السلام وحل النزاع بين أطراف النزاع في الدول التي تشهد منازعات مسلحة، وهذه الجهود يتم توجيهها لتحقيق منظومة من الأهداف التي تتغير بحسب مسار وتصميم مبادرات السلام التي يطلقها الفاعلون غير الحكوميون فقد تستهدف هذه المبادرات إعادة بناء الثقة بين أطراف النزاع المسلح عبر أنشطة تتدرج في سعتها ونطاق استهدافها ومستوى تمثيل وتأثير الشخصيات المستهدفة، وقد تكون الغاية منها تخفيف التوترات وحدة الخطاب وتغيير مواقف الأطراف باتجاه القبول الإيجابي النسبي للطرف الآخر، وفي مبادرات معينة تعمل هذه المبادرات على فتح قنوات اتصالية بين الأطراف لكسر حالة الجمود التواصلي وإنهاء القطيعة الكاملة لتتمكن الأطراف من بدء نشاطات تواصلية محدودة تساعد جهود دبلوماسية المسار الأول على إنجاز مهامها.

من المهم التوضيح أن دبلوماسية المسار الثاني لا يمكن أن تحل بأي شكل من الأشكال محل الدبلوماسية الرسمية، ولكنها تعد طريقة ناجحة لتمهيد الطريق أمام نشاط تفاوضي رسمي ناجح من خلال تغيير القناعات العريضة للرأي العام أو حتى المواقف المبدئية لبعض القيادات السياسية المؤثرة، وتتحقق هذه العملية على ثلاث مراحل[4]:

المرحلة الأولى: سلسلة من حلقات العمل أو المنتديات النقاشية لحل المشكلات، تهدف إلى الجمع بين الأشخاص ذوي النفوذ من المجتمعات المحلية في الصراع، ولكن ليس صانعي القرار الرئيسيين، لاستكشاف سبل بديلة لتحديد الصراع، وذلك لتحويل تصوراتهم للصراع من (النتيجة الصفرية للمكسب - zero-sum) إلى مبدأ (الجميع يربح – Win-Win)؛

المرحلة الثانية: التأثير على الرأي العام وتغيير مواقف وتصورات المجتمعات الفاعلة، استناداً إلى التعديلات التي أجراها المشاركون في حلقات العمل (المرحلة الأولى) الخاصة بحل المشكلات، وهي عملية ليست باليسيرة وتحتاج إلى الوقت والصبر والجهد الواعي، مع التأكيد أنه يجب على المشاركين في ورش العمل الخاصة بحل المشكلات أن يقوموا بإقناع صناع القرار بتصوراتهم الجديدة، وبعد تحقق ذلك يمكن أن يخضع المجتمع لعملية التحول، من خلال الاتصال الجماهيري ووسائط الإعلام، والمراكز البحثية والأكاديمية، والمؤتمرات وغيرها من الأنشطة التي تسهم في خلق تحول ملموس، على أن يكون مصحوباً بنوع من التنمية الاقتصادية التعاونية؛

المرحلة الثالثة: التنمية الاقتصادية التعاونية، وهي المرحلة التي لا تمثل بذاتها حلاً من أي نوع، ولا تنخرط كبديل لحل المشكلات، ولكنها تعمل على دعم وإسناد الحلول، من خلال تغيير الظروف المعيشية للمجتمع المتضرر بشدة من النزاع، وإيجاد بدائل وفرص اقتصادية حقيقية تعيد طاقة الأمل التي تساند المرحلتين الأولى والثانية.

4 Conflict Theory and the Conflict in Northern Ireland, William G. Cunningham Jr.

الشباب وموقعهم من مبادرات المسار الثاني لبناء السلام

يستطيع الشباب في أوقات النزاع المسلح التفاعل بإيجابية لإطلاق مبادرات فعالة في المسار الثاني لبناء السلام، وفي بيئة النزاع المسلح في اليمن تمكن الشباب من إطلاق العديد من مبادرات المسار الثاني لبناء السلام، يمكن تصنيفها كمجالات أساسية على النحو الآتي:

مجال المساعدات الإنسانية

مثلت المساعدات الإنسانية وسيلة ناجحة في تحقيق تقاربات سياسية في أوساط المجتمعات المحلية، خصوصاً عند تجنب الأطراف تسييس المساعدات الإنسانية، وبهذا فهي تسمح للشباب بالانخراط فيها والانخراط ضمن طواقم العمل الإنساني بما يتجاوز التقسيمات الجغرافية التي فرضتها النزاعات المسلحة التي غالباً ما تنزع نحو الفرز القائم على الهوية المناطقية للسكان حسب جغرافيات النفوذ والسيطرة لكل طرف، غير أن انخراط الشباب في العمليات الإنسانية خفف من مشاعر العداء الكامنة التي صاحبت النزاع المسلح، فانتقال الشباب وخدمتهم في الكيانات العاملة في توزيع المساعدات الإنسانية يحقق هدفاً سياسياً هاماً وهو ترميم النسيج المجتمعي، وامتصاص مشاعر العداء والكراهية التي أشاعتها أجواء الحرب في المجتمع، وهذا بحسب ما أملته المشاهدات للحالة اليمنية.

مجال المشاركة المجتمعية بمقاربة جندرية

يدفع الشباب بأجندة المشاركة القائمة على مقاربات جندرية، منها على سبيل المثال الدفع بأحقية الفئات الضعيفة وغير الممثلة في المشاركة باتخاذ القرار في المجال السياسي، وهو يعزز بذلك موقف النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة والأقليات العرقية والدينية والإثنية واللغوية والأشد فقراً والمستبعدون من دوائر صنع القرار لأسباب مناطقية أو مذهبية أو أي استبعاد قائم على تمايزات جندرية، ويعزز أيضاً موقف الشباب أنفسهم، هذا الدفع بأجندة المشاركة قد يمثل اشتغالاً في بيئة صعبة، لكنه يحقق بعض النجاح المتدرج خصوصاً عند تنفيذ حملات ضغط تعتمد على استراتيجيات ناجحة هدفها التأثير على موقف نخب الصف الثاني والثالث لأطراف النزاع،

كما أن إعادة تموضع الفئات المستبعدة والمقصية عن صنع القرار وتحولها للمشاركة المباشرة، يسهم بالضرورة في تغيير فهم النخب الفاعلة لتوازنات القوة في المجال العام،

وبجردها من تصوراتها المحصورة في إطار القطبية الثنائية للصراع، وبناء على التصورات الجديدة المستحثة من توسع نطاق المشاركة في القرار تتولد أشكال جديدة من التعاون تتوافق مع الشركاء الجدد مبنية على السلام أو لنقل خارج إطار الصراع، وهو ما يجعل توسيع نطاق المشاركة المجتمعية بمقاربة جندرية شكلاً من أشكال مبادرات المسار الثاني لبناء السلام.

مجال الوساطة والتفاوض التي تحد من طاقة الحرب

في النزاع المسلح اليمني على سبيل المثال قام الشباب بإطلاق مبادرات بناء سلام في قضايا ذات تماس مباشر مع بيئة النزاع المسلح، ولكنها تجعل موقفهم سلمياً بل وإنسانياً،

وكثيراً ما تحد مبادرات الوساطة والتفاوض من الطاقة العدائية للحرب، ونورد بعض الأمثلة لهذه المبادرات التي تمارس نوعاً من أدوار الوساطة والتفاوض لتحقيق أهدافها:

1- **مبادرات الممرات الآمنة للعون الإنساني:** غالباً ما يمثل هذا النوع من المبادرات ضغوطاً كبيرة على أطراف النزاع المسلح، فهو يجردها من ادعاءاتها القيمية والإنسانية خصوصاً أمام جمهورها، فليس هناك من طرف يقبل وصمه بالتجرد من القيم الإنسانية، ولهذا حفاظاً على ادعاءات التفوق الأخلاقي غالباً ما تنكر أطراف النزاع المسلح مسؤوليتها عن حصار عسكري على مدينة ما أو على أي نطاق جغرافي يقطنه المدنيون.

2- **مبادرات تبادل الأسرى والكشف عن المفقودين:** تلعب الضغوط التي تمارسها عائلات الأسرى والمفقودين والوسطاء المحليين -الذين يبذلون جهوداً لإحراز نقلات للأمام ولو كانت محدودة- على أطراف النزاع المسلح دوراً في تعاطيهم بإيجابية نسبية مع هذا الملف، لأسباب متعددة، ولكن أهمها على الإطلاق الخوف من تدني شعبيتها في نطاق الحاضن الاجتماعي لها، ويمكن للشباب أن يعملوا على توسيع نطاق المتاح في هذا الجانب، من خلال تشكيل وقيادة مبادرات وساطة محلية لإطلاق الأسرى والبحث عن المفقودين.

مجال الخدمات العامة العابرة لجغرافيات النزاع المسلح

الخدمات العامة بمختلف أشكالها كخدمات التعليم والمياه والكهرباء والنظافة وغيرها، تُعد مدخلاً هاماً لتصميم مبادرات المسار الثاني في بناء السلام، إذ يمكن استهداف القيادات المؤثرة والجلوس معهم وخلق تفاهمات تركز على استمرار الخدمات المقدمة للمواطنين التي يحدث وأن فرضت الحرب توزيعاً ثنائياً للقوى البشرية المشغلة أو للإمكانيات والأصول أو حتى للجغرافيا، كأن تسيطر قوتان متصارعتان على مدينة واحدة، يسيطر أحد الطرفين على آبار المياه ويقع الثقل السكاني الأكبر في النطاق الجغرافي لسيطرة الطرف الثاني، أو كأن تكون مدينة معينة في نطاق سيطرة الطرف الأول بينما تقع محارق النفايات في النطاق الجغرافي لسيطرة الطرف الثاني، أو وقوع المنشآت الصحية الكبيرة أو الكادر التخصصي في نطاق مدينة يسيطر عليها أحد الأطراف ويضطر السكان القاطنين في نطاق السيطرة الجغرافية للطرف الآخر للانتقال إلى تلك المدينة لتلقي الخدمات الصحية الملائمة، ومثل ذلك المنشآت التعليمية كالجامعات مثلاً والمعاهد الجيدة، وما إلى ذلك من الوضعيات التي تفرضها الحرب، ومثل هذه الحالات يمكن للشباب الاستفادة منها في تحقيق تقاربات بين أطراف النزاع عبر نافذة الخدمات العامة، مع الوضع بعين الاعتبار أن الخدمات العامة قد تستخدمها الأطراف كسلاح ضد بعضها، وهذا الاحتمال يجب على الشباب تتبعه قبل الالتقاء بالصف الثاني من النخب القادرة على التأثير في القرار السياسي لتحقيق تقدم في حالة الخدمات العامة.

رسم توضيحي لمسارات بناء السلام الثلاثة

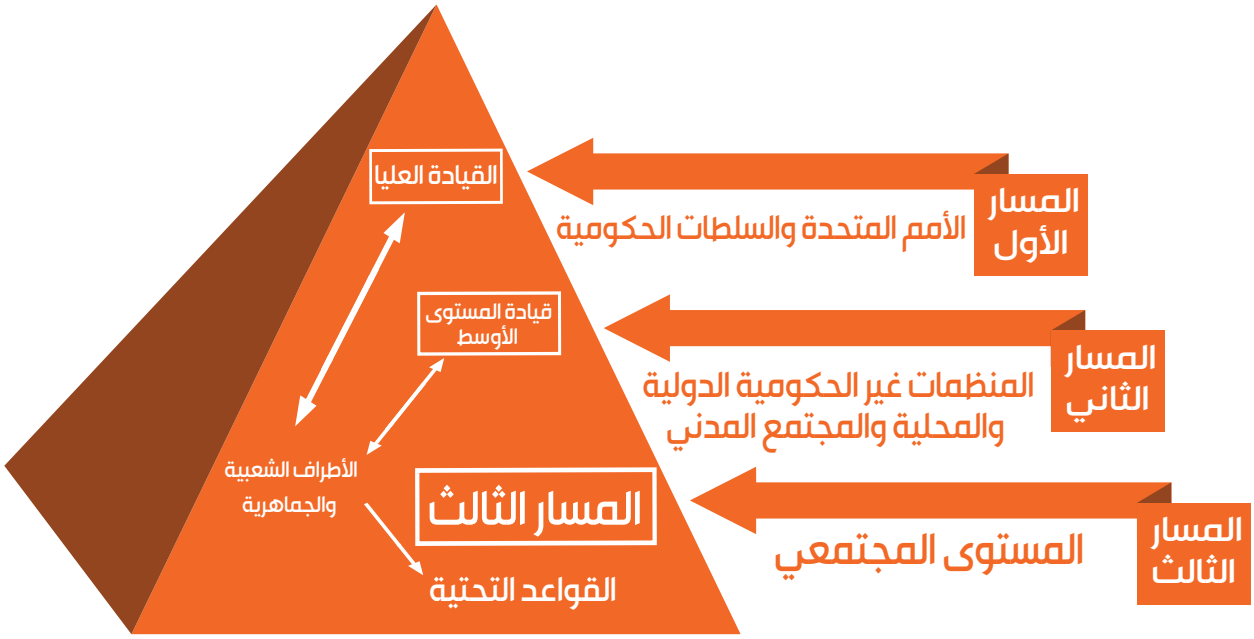

شكل (8) يوضح مسارات بناء السلام الثلاثة

المصدر: فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، محمد أحمد عبدالغفار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2003، ص22.

4 الوحدة الرابعة

المناصرة الرقمية والأمن الرقمي

المناصــرة الرقــمية

ما هي المناصرة الرقمية؟

هي نوع من أنواع المناصرة التي تستخدم فيها الأدوات والرسائل والوسائط الرقمية لتأييد قضية معينة والضغط على أطرافها من صناع القرار أو الجمهور أو غيرهم لإحداث التغيير المطلوب، وتتخذ من وسائل التواصل الاجتماعي منصات حركة لها، وتحدث تفاعلاتها في الواقع الافتراضي وفي الواقع الحقيقي على وجه السواء، والمناصرة الرقمية عملية تصميم واعية يحدد فيها فريق المناصرة المشكلة أو القضية التي سيعملون عليها، والهدف المراد تحقيقه، ورسالتهم ورؤيتهم للقضية محل اهتمامهم، والرسائل التي يرغبون في توجيهها للعالم المعني لإحداث التغيير، في عملية تخطيط مسبقة.

مميـزات المناصـرة الرقميـة

تتميز المناصرة الرقمية عن المناصرة العادية بعدد من الخصائص والسمات التي تجعلها أكثر حيوية وخصوصية، وبعض هذه المميزات كالآتي:

1- تنوع الأدوات وجاذبيتها؛
2- التركيز على شريحة هامة تتميز بالفاعلية والنشاط، وهي شريحة المتفاعلين على مواقع التواصل الاجتماعي، والشبكة العنكبوتية والمهتمون بالوسائط الرقمية؛
3- القدرة على نقل رسائل ذات مضامين عميقة عبر محتوى بسيط، وفي وقت وجيز؛
4- حيز أكبر من الحرية في التعبير واستخدام الأدوات التعبيرية؛
5- يتجدد جمهورها بصورة يومية مع انضمام أشخاص جدد إلى عالم التواصل الاجتماعي وشبكة الانترنت والمتفاعلون مع الوسائط الرقمية؛
6- مجردة من البروتوكولات والقيود التي تميز الوسائل الإعلامية التقليدية، بالإضافة لكونها متاحة للجميع لسهولة استخدامها.

خطوات حملة المناصرة الرقمية

لحملة المناصرة عدد من الخطوات التي يلزم القيام بها بطريقة منهجية، لاستكمال حلقات فاعليتها وضمان تأثيرها، وأهم هذه الخطوات التي علينا القيام بها هي كالآتي:

الخطوة الأولى: تحديد القضية

وفي هذه الخطوة يلزمنا تحديد القضية التي سنعمل عليها بصورة جادة، ولتحديد القضية علينا إجابة عدد من الأسئلة الضرورية لتمييز نطاق وحجم القضية والمتأثرين بها وغيرها من الجوانب التي تكشف لنا طبيعة القضية التي نعمل عليها، ويمكن للبدء الإجابة على الاستفهامات الآتية:

ما هو نوع القضية التي نعمل عليها؟ (حقوقية – سياسية – اجتماعية – اقتصادية .. إلخ)
ما هو الوصف الدقيق للقضية والتفاصيل الخاصة بها؟
ما هي المعلومات التي تم جمعها حول القضية وما هي مصادر هذه المعلومات؟
كيف تحققنا من صحة المعلومات والمصادر الخاصة بالقضية؟
كم عدد المتأثرين بهذه القضية؟ إلى أي شريحة مجتمعية ينتمون؟
من هي الفئات الأكثر تفاعلاً في تأييد القضية؟
من هي الفئات الأكثر تفاعلاً في معارضة القضية؟
ما هو التغيير المطلوب إحداثه في القضية؟
من هم القادرين على إحداث تغيير في القضية؟
من هم صناع القرار المؤثرين على القضية؟
ما هي نقاط القوة ذات الصلة بالقضية؟ وما هي نقاط الضعف؟
ما هي القضايا التي تؤثر على مسار القضية التي نعمل عليها؟
ما هو الوقت الأنسب للعمل على مناصرة القضية؟

الخطوة الثانية: تحليل الفاعلين وموقعهم من القضية التي نعمل على مناصرتها

وللتعرف على الفاعلين في القضية وموقعهم منها وتمييز ما إذا كانوا مؤيدين نشطين أو مؤيدين خاملين، أو معارضين نشطين أو معارضين خاملين، أو فئة محايدة، علينا الإجابة عن الاستفهامات الآتية:

من هم المؤيدين للقضية الذين يعبرون بوضوح عن تأييدهم لها؟
ما هي الأدوات التي يستخدمها المؤيدون للقضية في التعبير عنها؟
من هم المؤيدون للقضية الذين لا يبدون ردة فعل لتأييد القضية؟
كيف يمكننا الوصول للمؤيدين الخاملين للقضية وتحفيزهم للتفاعل مع القضية؟
من هم الفئة المحايدة تجاه القضية؟ وكيف يمكن استمالتهم؟
من هم الفئة المعارضون للقضية بصورة علنية؟ وما هي الأدوات التي يستخدمونها في معارضتهم للقضية؟
كيف يمكننا تحييد المعارضين للقضية أو كسبهم؟

الخطوة الثالثة: تحديد إمكاناتنا التي نعمل عليها

هناك الكثير من الإمكانات التي يمكن العمل عليها عند استخدام المناصرة الرقمية للقضايا التي نتبناها، وتحديد إمكاناتنا وقدراتنا مسألة هامة للتمييز بين ما نقدر عليه، وبين ما نحتاجه من قدرات وإمكانات للعمل في مناصرة القضية، ويمكن أن تشكل الإجابة على الاستفهامات الآتية مفتاح الحل:

ما نوع القدرات والمهارات البشرية التي نحتاجها للعمل في حملة مناصرة رقمية للقضية؟
ما حجم القدرات والمهارات البشرية التي نحتاجها للعمل في حملة مناصرة رقمية للقضية؟
ما هي الفجوة الموجودة بين ما نحتاجه من قدرات ومهارات وبين ما هو متوفر لدينا؟
ما هي إمكانية سد الفجوة وتوفير ما نحتاجه من قدرات ومهارات لحملة المناصرة الرقمية للقضية؟
ما نوع الأدوات التي نحتاجها لتصميم حملة مناصرة رقمية؟
هل نستطيع العمل على هذه الأدوات واستخدامها بمهارة كافية؟
ما هي الأدوار التي يجب أن يقوم بها فريق حملة المناصرة الرقمية للقضية؟
هل نستطيع بفريق العمل الحالي تغطية جميع الأدوار؟
ما هي الإمكانات المالية والمادية التي تلزمنا للحملة الرقمية لمناصرة القضية؟
ما هي البدائل المتاحة لتغطية العجز في الإمكانيات المالية والمادية؟

الخطوة الرابعة: صياغة رؤية الحملة ورسالة الحملة الرئيسية

إذا كانت الأمور معكم جيدة حتى هذه اللحظة، عليكم المواصلة في حملتكم، وهنا بعد معرفة قضيتكم بوضوح، نأتي لصياغة رؤية الحملة ورسالتها اللتان تعبران عن ما يريده الفريق من إطلاق حملة المناصرة الرقمية هذه، ولتمييز الرؤية عن الرسالة علينا التمعن في الآتي:

الرؤية: هي النقطة التي نريد الوصول لها، والغاية التي نعمل لتحقيقها، وقد تكون الرؤية متغيرة فهذا يعتمد على المدى الزمني للحملة، والمراحل الزمنية التي عملنا على تقسيمها. وبهذا ينبغي أن تتضح الرؤية لكل أعضاء فريق الحملة، لأنها باختصار تمثل النقطة التي يتوجب على الفريق بلوغها من هذه الحملة، بصورة كلية أو مرحلية، يعتمد هذا على الاستراتيجية التي يتبعها فريق الحملة.

الرسالة: تعبير موجز يفصح عن الرسالة الأخلاقية والقيمية لفريق المناصرة الرقمية، ومن المهم صياغة الرسالة بحرفية كبيرة، بحيث تكون موجزة ومختصرة وتحتوي على كلمات قليلة ليسهل نقلها للناس وفهمها والتفاعل معها، وأن تمثل عبارة لافتة للانتباه، وليس مجرد عبارة وصفية جامدة، تتضمن التحدي والروح التي يقاتل بها فريق مناصرة القضية، والأخلاقيات التي يسترشد بها في نشاطه.

الخطوة الخامسة: صياغة خطاب الحملة (العبارات التي نسعى للترويج لها)

إن صياغة خطاب الحملة الإعلامية يأخذ بعين الاعتبار المسائل المهارية والاحترافية الخاصة بالخطاب الإعلامي الموجه لجمهور التواصل الاجتماعي، وهذا يتطلب فهم الطريقة التي يتشكل بها الخطاب سواءً من حيث التدرج في النشر أو التدرج في مخاطبة الجمهور، وعدم النزول بالحملة الإعلامية بشكل كامل، وإذا افترضنا أن فريق حملة المناصرة الرقمية للقضية يتقن بصورة كاملة التعامل مع أدواته، ويحترف قواعد استخدامها، يمكن الاستفادة من الملاحظات الآتية:

شد انتباه الجمهور للقضية قبل إطلاق حملة المناصرة، من خلال تسليط الضوء أكثر على مظاهر وأبعاد ونتائج القضية، ومآلات تجاهلها أو عدم مناصرتها، أو عدم إيجاد حلول لها إن كانت القضية تمثل مشكلة معينة.

التدرج في خطاب حملة المناصرة الرقمية، فلكل حملة إعلامية رحلة حياة محددة، تبدأ بنقطة البدء التي تستهدف نشر الفكرة، وتتصاعد للوصول إلى الذروة التي عندها تكمن قوة الحملة في كسب المؤيدين والجمهور، والضغط لإحداث التغيير المنشود، ومن ثم تبدأ عملية الانسحاب المخطط له واختتام الحملة.

من الأفضل عدم إطلاق رسالة متباينة القوة في نفس التوقيت، بل العمل على إيجاد تناغم في الرسائل المتزامنة.

المحافظة على خطاب أخلاقي هادف ومتماسك يعبر عن الأهداف والوسائل القيمية التي يسعى فريق الحملة لبلوغها.

التنويع والابتكار هما مؤشرات النجاح في حملات المناصرة الرقمية، ومن المهم تنويع الرسائل وتدرجها التصاعدي والشرائح المستهدفة بالخطاب.

الخطوة السادسة: وضع خطة الحملة وإطلاقها

إن العمل بعد كل الخطوات السابقة، يعتمد على خطة العمل التي يعدها الفريق للحملة، والتي تعمل على التوزيع الوظيفي والزمني للمهام والمسؤوليات، وفيما يخص التوزيع الوظيفي يستحسن عدم إهدار الطاقات كأن نجعل فني تصميم الشعارات الوحيد في الفريق مثلاً يتولى المهام الإدارية، وبهذا نستهلك جزءًا من طاقته في مهام لا تتصل بقدراته وليست مجال إبداعه، ولهذا فإن الاستفادة من أعضاء الفريق بتنزع قدراتهم وتوظيف تلك القدرات في مواقع العمل الملائمة لهم هي مفتاح النجاح، كما أن التوزيع الزمني يقتضي تحفيز الخيال وفهم الواقع معاً، والنباهة في فهم مالذي نريد أن نوجهه للناس ومتى ينبغي أن نفعل ذلك، فعنصر الزمن مهم جداً في الحملات الرقمية، فعلى سبيل المثال في وسائل التواصل الاجتماعي هناك فترات ذروة، يكون فيها المستخدمون في ذروة تفاعلهم ونشاطهم، ومن المناسب استغلال هذه الأوقات في إطلاق جزئيات الحملة، وتجنب العمل في الأوقات الميتة التي لا يتفاعل فيها أحد، فنفقد عنصري الانتباه والتفاعل معاً، كما أن متابعة مستجدات الساحة السياسية إذا كانت الحملة متعلقة بقضية سياسية أو المستجدات الاقتصادية إذا كانت الحملة تخدم قضية اجتماعية أمر بالغ الأهمية، فبعض المستجدات تقتضي الاستعجال بنشر محتوى معين أو تأجيل محتوى، وفيما يخص العنصر الزمني في الخطة فإن ترتيب الأولويات ومعرفة التتالي السليم لمفردات الحملة هو مهمة جميع أعضاء الفريق، وليس مسؤولية عضو محدد.

ومراعاة المرونة عند تصميم خطة حملة المناصرة الرقمية، أمر مهم، فالخطة التي لا تضع في حسبانها المتغيرات التي قد تحدث في بيئتها المحيطة تمثل خطة عقيمة، واستجابتها بطيئة، في نشاط ينبغي أن يتمتع باستجابة مرتفعة لأنه يتعاطى مع الفعل ورد الفعل كتكتيكات حركية بقدر تعاطيه مع الاستراتيجيات البعيدة.

الخطوة السابعة: تقييم حملة المناصرة

من أهم الخطوات التي يجب الانتباه لها هو التقييم المستمر للحملة، وقياس ردود الفعل تجاهها، ورصد الحملات الأخرى التي قد تطلق في مواجهتها، أو الخطاب الذي يستخدمه المعارضين للقضية في التصدي لها والتعاطي معها، بل وحتى خطاب المؤيدين وردود أفعالهم تجاه الحملة، فقد يوظف بعض أفراد الحملة خصوصاً من الفنيين في التصميم أو المونتاج مفردات ثقافية لا تنسجم مع ثقافة المجتمع المستهدف، كأن تكون غير مفهومة بالنسبة لهم أو يرونها معادية لثقافتهم العامة، فقد حدث في حملة مناصرة لقضية سياسية في إقليم يطالب بالانفصال عن الدولة الأم أن استخدم بعض مصممي المحتوى شعاراً في خلفية مقطع فيديو يمثل رمزية تاريخية للدولة الأم، مما سبب ضجيجاً ونقداً حاداً للحملة أدى إلى إيقافها.

إن التقييم الجيد والمواكب للأنشطة المختلفة يمكننا من إعادة توجيه بعض المفردات أو تصميمها أو إيقافها أو تأجيل إطلاقها أو أي إجراء تستلزمه عملية التفاعل مع عناصر البيئة المحيطة وردود فعلها.

جدول (و) توضيحي يتضمن بعض المعلومات ذات الصلة بمواقع التواصل الاجتماعي، التي صارت بعضها موطناً افتراضياً يتجاوز عدد المشتركين فيه عدد أكبر دولة في عدد السكان بالعالم.

اسم وسيلة التواصل الاجتماعي	عدد المشتركين	السمات
Facebook	2.7 مليار	عالم التواصل مع الآخرين، بالإضافة لسهولة استخدامه، فهو لا يحتاج لمتخصص ولا يتطلب الكثير من الوعي ببرامج التواصل الاجتماعي، كما أنه عالم المعلومات التي ترد من المجتمع والأشخاص العاديين فيه، ويمكن التحكم بالجوانب ذات الصلة بالخصوصية فيه إلى أقصى حد.
YouTube	2 مليار	يعد هذا البرنامج منصة للمحتوى المرئي، وهو أشهر منصة لنشر الفيديوهات في عالم التواصل الاجتماعي، ويمكن أن تعمل فيه أيضاً بحسب ميولك السياسية أو التجارية أو التعليمية، وغيرها،
WhatsApp	1.5 مليار	سهولة الاستخدام، الرسائل الصوتية، والمكالمات الصوتية والفيديو، كما أنه يسهل العمل في جروبات، ولا يحتوي على أي محتوى إعلاني، يسمح بإرسال الرسائل والملفات إلى حجم يصل إلى ١٠٠ ميجابايت، ويمكن المستخدم من حذف الرسائل، ويوفر أيضاً توفير التشفير لجعل الاتصال آمناً.
Messenger Face-book	1.3 مليار	هو برنامج تواصل، ويمكن استخدامه بشكل مستقل عن الفيس بوك من خلال رقم الهاتف، مع إمكانية مشاركة الموقع الجغرافي للأصدقاء، ويمكن استخدامه على سطح المكتب بسهولة، ويتيح للمشتركين إجراء مكالمات صوتية أو مكالمات فيديو أيضاً.
Instagram	1 مليار	من أفضل البرامج التي تعتمد على التفاعل من خلال الرسوم والصور والفيديوهات الصغيرة، فهو يتيح إمكانية الإشارة للأصدقاء في الصور، ويمنح المستخدمين إمكانية رفع عدد لا نهائي من الصور، ويسمح للمستخدمين بمشاركة الصور عبر مختلف شبكات التواصل الاجتماعي، ويتيح إمكانية تعديل الصور بفلاتر داخلية خاصة بالبرنامج، وأدوات لتعديل الفيديو، وتمكن إعدادات الخصوصية المشتركين من حجب ألبومات معينة.
Telegram	500 مليون	برنامج تواصل وشات مثل الواتس أب، ولكنه عملي أكثر من الواتس اب، وبإمكانك تنظيم جهات اتصالك، والجروبات والقنوات التي تشترك فيها عبر تصنيفها إلى مجلدات، كما أنه يحتفظ بالمحتوى والملفات حتى إذا حذفته من جهازك، تستطيع تحميلها مجدداً، وهذا غير متاح في الواتس أب.
Twitter	330 مليون	يمتاز بسهولة الاستخدام، وتوظيفه للهاشتاغ الذي يعمل على فهرسة التغريدات والمواضيع الرئيسية التي تتحول إلى ترندات أو مجالات اهتمام عالمي على التويتر، كما أن التويتر يستقطب القادة والزعماء السياسيين، وفيه أيضاً حسابات للجهات الرسمية والسياسيين وصناع القرار، وهذا عالم مختلف يحسن الاستفادة منه. كما أنه مجاني أيضاً ويمكن حتى للشركات التجارية أن تعمل فيه.

جدول (و) : معلومات توضيحية حول أشهر مواقع التواصل الاجتماعي

الأمــن الرقــمي

ما هو الهدف من موضوع الأمن الرقمي؟

إن الهدف الأساسي من اهتمامنا بتخصيص جانب من الدليل للأمن الرقمي هو:

رفع مستوى اهتمام النشطاء الشباب بالأمن الرقمي وتعزيز مهاراتهم في هذا المجال؛

تمكين الشباب من التعامل مع العالم الرقمي بالقدر المعقول من الأمان؛

تأمين نشاط الشباب المهتمين بالمشاركة السياسية بمختلف أشكالها.

ما أهمية موضوع الأمن الرقمي للنشطاء الشباب؟

خلال فترات النزاعات المسلحة تكون الأولوية في المقام الأول للأمن والسلامة الشخصية، وهذا ما نعمل عليه بالتحديد، أي توفير المعلومات والإرشادات التي تمكن النشطاء الشباب (من الجنسين) من التعامل بصورة سليمة مع البيانات والمعلومات التي في حوزتهم، والمخزنة في الأجهزة التي يعملون عليها، وكذا سبل تأمين حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وذلك لتقليل فرص تعرضهم للاختراق وسرقة المعلومات، والأسباب التي تجعل منكم هدفاً للاختراق كثيرة لكن المهم أن تكونوا مدركين أن التعرض للاختراق على الشبكة العنكبوتية هو احتمال قائم، كما أننا سنوفر أيضاً نصائح وإرشادات مفيدة تساعد في تعزيز الأمن الشخصي لديهم عند الانتقال والتحرك عبر مناطق النزاعات المسلحة.

خلال فترات النزاعات المسلحة تكون الأولوية في المقام الأول للأمن والسلامة الشخصية .

محتويات موضوع الأمن الرقمي

يتضمن موضوع الأمن الرقمي ثلاثة محتويات أساسية:

أولاً: الأمن الرقمي عند تصفح المواقع في الانترنت واستخدام حسابات التواصل الاجتماعي (التحقق في خطوتين).

ثانياً: الأمن الرقمي والبيانات والمعلومات على الأجهزة الشخصية.

ثالثاً: إرشادات الأمن العامة للنشطاء الشباب.

أولاً: الأمن الرقمي عند تصفح الشبكة العنكبوتية واستخدام حسابات التواصل الاجتماعي

الأمن الرقمي عند تصفح الشبكة العنكبوتية

عند تصفح المواقع المختلفة على الانترنت يترك الجميع آثاراً تدل عليهم يطلق عليها البصمات الرقمية، تعرف هذه الآثار بملفات الكوكيز، وهذه الملفات يمكن استخدامها لاختراق الحواسيب والأجهزة الشخصية عند وقوعها في الأيدي الخطأ، وبصورة عامة إليكم بعض النصائح التي تساعدكم على تقليص فرص الاختراق:

الكثير من المواقع على الانترنت دائماً ما تسأل عن قبولنا بأن تحتفظ لديها بملفات الكوكيز التي تدل على زيارتنا لها، عندما تواجهكم هذه الرسائل عليكم رفضها، ولكن هذا الإجراء في الواقع لا يكفي بمفرده كإجراء أمان، ولهذا من المجدي أكثر استخدام متصفحات خاصة بالتصفح الآمن، الشبكات الافتراضية VPN، خصوصاً أثناء تصفح الانترنت وتبادل الرسائل الإليكترونية مع الجهات التي يهمكم أمرها، أشهرها هو متصفح الـ TOR وهذه الأحرف هي اختصار لعبارة (The Onion Router)، ويعني (الموجه البصلي)، وتمثل TOR خدمة عالمية لتوفير الخصوصية والتخفي على الانترنت، بتقنيع الهوية وموقعك الجغرافي الاستخدام؛

تنصيب برامج مكافحة الفيروسات محدثة على جهازك، ويمكنك إذا كنت تستخدم جهازك المحمول ببرنامج تشغيل WINDOWS من تنصيب أياً من البرامج الآتية:

Avira Free Security وهو برنامج مكافح فيروسات مجاني كما يمكن تثبيته كأداة على متصفحات جوجل كروم ومتصفح فايرفوكس.

Panda Free Antivirus وهو برنامج مكافح فيروسات مجاني، يتميز بأنه سهل الاستخدام ويمكن للجميع التعامل معه.

Avast برنامج مكافحة فيروسات مجاني ويمكن تحميله بسهولة من الانترنت، كما أنه يدعم اللغة العربية.

تنصيب برامج مكافحة فيروسات محدثة على موبايلك إذا كنت تستخدم نظام الأندرويد، يمكنك تنصيب أي من البرامج الآتية:

Avast Antivirus & Security يستخدم للكشف عن الفايروسات، ولحجب المكالمات التي لا ترغب بها، وجدار ناري للحماية، ويتضمن أيضاً خاصية التحكم عن بعد في حال تعرضت للسرقة يمكنك التحكم بجهازك وحذف المعلومات المخزنة فيه.

Kaspersky Antivirus & Security برنامج مكافح فايروسات شهير وفعال، كما أنه يقوم بحجب المواقع الضارة والتقاط البرامج الضارة، غير أنه مدفوع.

Norton Security & Antivirus مكافح فايروسات مجاني، ويعمل لحجب المواقع الخبيثة، ويمكن استخدامه في حال سرقة الجوال لقفل الجهاز عن بعد.

احرص على عدم تخزين كلمات السر الخاصة بك على الجهاز أو على المواقع المختلفة على الشبكة، ويتضمن ذلك عدم اختيار الزر (تذكرني دائماً – Remember me).

لا تستجيب لأي رسائل مشبوهة تصلك على البريد الإليكتروني تدعوك لكتابة معلوماتك الشخصية، مثل اسمك وعنوانك وتاريخ ميلادك ورقم الموبايل والدولة والمدينة التي تقيم فيها، ورقم بطاقة الفيزا كارد الخاصة بك، مهما كان مضمون هذه الرسائل فهي رسائل يقوم بإرسالها مخترقين الأجهزة لاختراق جهازك أو حساباتك.

الأمن الرقمي عند استخدام حسابات التواصل الاجتماعي

النصيحة الأهم التي موفرها لكم هنا هي استخدام ميزة تسجيل الدخول بخطوتين (التحقق بخطوتين)، لصفحات وحسابات التواصل الاجتماعي على الفيس بوك وتويتر وشركات البريد الإليكتروني جيميل وهوتميل.

خطوات إعداد التحقق بخطوتين على Facebook

1- قم بتسجيل الدخول إلى Facebook

2- انقر على الزر يسار الشاشة ثم (إعدادات)

3- حدد خيار (الأمان وتسجيل الدخول) من القائمة الموجودة على الجانب الأيمن.

4- اضغط على خيار (إعداد المصادقة الثنائية) لتظهر لك النافذة الآتية:

5- يمكن استخدام التحقق بخطوتين من خلال أحد الخيارات الآتية:

أ- رسائل SMS التي تصل إلى رقم الهاتف الذي تم ربط الحساب به، حيث يرسل لك موقع Facebook رسالة نصية تتضمن رمز تأكيد ملكيتك للهاتف. ليتم ربط الحساب برقم الهاتف، ومن هذه اللحظة سيقوم تطبيق Facebook بمطالبتك برمز التحقق كلما حاولت الدخول لحسابك من أي جهاز لأول مرة، بحيث تصلك رسالة نصية SMS على رقمك.

ب- الطريقة الثانية هي رموز الأمان من خلال (إدارة توليد الرموز)، عند الضغط على أداة إنشاء الرموز تظهر لدينا النافذة كما في الصورة وفي هذه الحالة قم بتنزيل تطبيق Google authenticator من متجر جوجل أو من الأبل ستور، وعند فتح التطبيق يتم مسح المربع الظاهر في الصورة وعندها يتولد من خلال التطبيق رمز أمان يجب عليك إدخاله في المربع لتأكيد عمل التطبيق، بعد التأكيد ليس بإمكانك تسجيل الدخول لحساب Facebook الخاص بك إلا من خلال رمز الأمان الذي يتم توليده على هاتفك من خلال تطبيق Google authenticator كل ٣٠ ثانية.

6- رموز الاسترداد هي مجموعة من الرموز بإمكان المستخدم توليدها من خلال الضغط على خيار (رموز الاسترداد) وعندما يتم توليدها يجب الاحتفاظ بها في مكان آمن، وعند انتهاء الرموز (أي بعد قيامك باستعمالها جميعاً) بإمكان المستخدم توليد رموز جديدة مع ملاحظة أن كل رمز صالح للاستخدام لمرة واحدة.

7- استخدام مفتاح أمان، هو خيار تستخدمه بعد قيامك بإدخال كلمة السر حيث تقوم باختيار مفتاح امان فعلي محفوظ في USB خارجي.

8- تسجيلات الدخول المصرح بها: تمكنك من مراجعة قائمة الأجهزة التي قامت بتسجيل
9- الدخول لحسابك، ومن ثم السماح لها بالدخول بدون استخدام رمز الدخول أو إلغاءها من قائمة الأجهزة المصرح لها.

10- عند تسجيل الدخول إلى حسابك بعد إدخال (اسم المستخدم وكلمة المرور ورمز الأمان) يجب الانتباه إلى أن المتصفح الذي سجلت الدخول منه سوف يطلب منك حفظ المتصفح أو عدم الحفظ، فإذا قمت باختيار حفظ المتصفح لن يطلب منك FACEBOOK إدخال رمز الأمان عند تسجيل الدخول مرة أخرى باستخدام نفس المتصفح، أما إذا قمت باختيار عدم الحفظ فإنه سوف يطلب منك رمز الأمان في كل مرة تقوم فيها بتسجيل الدخول.

خطوات إعداد التحقق بخطوتين على Twitter

1- سجل الدخول لحساب التويتر الخاص بك من جهاز كمبيوتر، ثم اذهب إلى الإعدادات والخصوصية واضغط على زر (الأمان).

2- اضغط على (المصادقة بعاملين) أو التحقق بخطوتين.

3- قم بتفعيل المصادقة بعاملين بوضع الإشارة في المربع الصغير أعلى يسار الصورة.

4- ستظهر لك الرسالة التالية اضغط على (ابدأ).

5- ستصل إلى رقم هاتفك المسجل على Twitter، رسالة SMS تأكد من أن جهازك متصل بالشبكة، ثم اضغط على (ارسل الرمز).

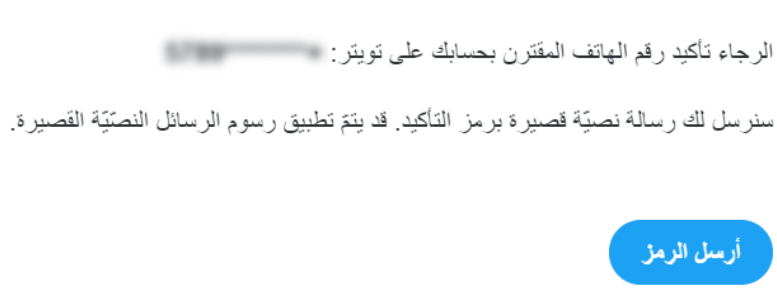

6- ادخل رمز التحقق الذي تلقيته على موبايلك الخاص عبر رسالة SMS.

7- تم تفعيل التحقق بخطوتين على حساب تويتر، اضغط على (احصل على رمز احتياطي) للحصول على رمز يتيح لك إمكانية الدخول إلى الحساب في حال تعذر إيصال الرمز عبر رسالة SMS.

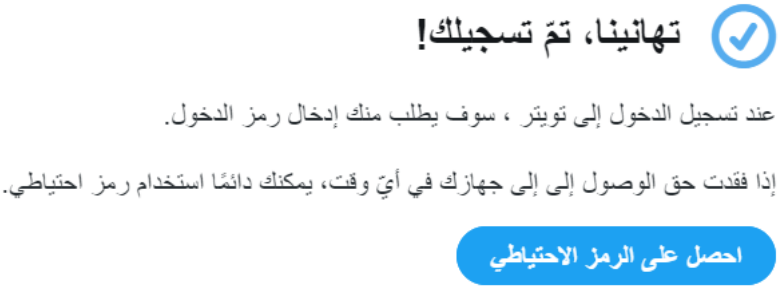

8- سيكون الرمز مشابهاً للصورة في الأسفل، قم بنسخ الرمز واحفظه في مكان آمن.

ثانياً: الأمن الرقمي والبيانات والمعلومات على الأجهزة الشخصية

من أكثر الأخطاء شيوعاً التي يرتكبها النشطاء وتتسبب لهم بالكثير من المشكلات هي عدم إيلاءهم الأهمية القصوى للبيانات والمعلومات والتعامل معها بمسؤولية، وسنوجه لكم مجموعة من الإرشادات الهامة ذات الصلة بأمنكم الشخصي حول كيفية التعامل مع البيانات والمعلومات التي تعملون عليها وتقومون بجمعها أو توثيقها خصوصاً في حالات النزاعات المسلحة حيث تتعاظم تلك المخاطر وآثارها على النشطاء وما يمكن أن تقود إليه.

- إذا كنت تحتفظ ببيانات ومراسلات هامة على حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بك، والبريد الإليكتروني، فعليك أن تتذكر على الدوام تسجيل الخروج بعد كل جلسة، وأن لا تترك حساباتك مفتوحة، توخياً لأي احتمالات أو مصادفات قد تواجهك كالتعرض للاعتقال مثلاً أو أن تقع أجهزتك في الأيدي الخاطئة.
- لا تتنقل في مواقع الخطر وعبر خطوط النزاعات المسلحة وأنت تحمل معلومات هامة مخزنة في أجهزتك الإليكترونية.

تعلم دائماً أن تفرغ معلوماتك إلى هارد خارجي، وأن تحفظها في مكان آمن، ومن المستحسن أن تحتفظ بأكثر من نسخة وأن تقوم بحفظها في أماكن آمنة ومختلفة.

قم بتشفير ملفاتك ومراسلاتك الهامة قبل نقلها لأي هارد خارجي، بما في ذلك تلك المراسلات والبيانات والملفات التي تجد نفسك مضطراً للاحتفاظ بها على جهازك عند انتقالك وخلال تحركاتك الدائمة.

لا تضع أسماء لافتة للانتباه لملفاتك الحساسة، ولا لعناوين مراسلاتك الإليكترونية.

لا تكشف كلمات السر الخاصة بك لأي شخص مهما كانت المبررات، واحرص على تغييرها بين فترة وأخرى بصورة ثابتة.

لا تنشر معلوماتك الشخصية، مثل تاريخ الميلاد والاسم الرباعي، وبطاقة الهوية، وأسماء أفراد أسرتك، والأصدقاء المفضلين وغيرها من خصوصياتك، وعليك أن تدرك أن تلك المعلومات قد تسهل عملية اختراقك.

استخدام النسخ الاحتياطي ما بين فترة وأخرى لضمان حفظ وصون جميع معلوماتك الشخصية وبيانات عملك على الأجهزة الشخصية الخاصة بك.

لا تستخدم الشبكات العامة مطلقاً لتسجيل الدخول إلى حساباتك وبريدك الإليكتروني لأن أنظمة المقاهي والمحلات العامة مصممة لكشف جميع المعلومات الخاصة بحسابات الزبائن والمرتادين لها.

استخدم دائماً كلمات مرور قوية ومعقدة ولا تتكون من معلوماتك الشخصية كتاريخ الميلاد وأسماء الأشخاص المقربين منك أو أفراد عائلتك فهذه كلمات مرور يسهل التنبؤ بها، واعمل على تغيير كلمات المرور بصورة دورية، ولا تستخدم كلمة مرور واحدة لجميع حساباتك.

لا تقم بتصفح المواقع المشبوهة فهي غالباً مصممة للإيقاع بمرتاديها واختراق أجهزتهم أو حساباتهم.

ثالثاً: إرشادات الأمن العامة للنشطاء الشباب

في آخر هذا الملحق نرى أن من واجبنا تذكيركم ببعض الإرشادات المتعلقة بأمنكم وسلامتكم الشخصية، وقد تساعدكم هذه الإرشادات على تجنب الكثير من المشكلات في واقع تتفاقم مخاطره بصورة يومية، ونأمل أن تكون إرشاداتنا مفيدة لكم.

تعلم كيف تفارق عاداتك اليومية، وأن تجعل تحركاتك غير متوقعة وعشوائية في نظر من يتابعون خطواتك.

كن حريصاً في تصريحاتك وفي نقاشاتك مع الآخرين ولا تطرح ما يجعل الآخرين يرون فيك تهديداً لهم.

لا تكشف خطواتك القادمة ونشاطاتك القائمة وأهدافك المرسومة للغير مهما كانت المبررات.

اجعل المعلومات حول انتقالك وسفرك وزياراتك الميدانية حكراً عليك، خصوصاً ما يتعلق منها بالزيارات الحقوقية.

عليك دائماً أن توازن بين ما تعرفه وما يمكن أن تفصح عنه، وتذكر قاعدة مهمة (ليس كل ما نعرفه يمكننا الإفصاح عنه).

لا تجتهد بمكاثرة الأعداء حولك من خلال تصريحاتك ومنشوراتك ولقاءاتك.

لا تكشف شركاءك في العمل الحقوقي خصوصاً من الراصدين والموثقين الميدانيين.

روابط لبعض موارد الأمن الرقمي

سنرفق لك هنا روابط خاصة بالأمن الرقمي ستعمل على تعزيز معارفك، وستفيدك في تأمين هويتك الرقمية وبياناتك ومعلوماتك، يمكنك الاستفادة منها بشكل كامل.

أدوات وممارسات في الأمن الرقمي للجميع – Security in a box

https://securityinabox.org/ar/

الأمن الرقمي (Front Line Defender)

https//:www.frontlinedefenders.org/ar/programme/digital-protection

موارد لحماية أمنك الرقمي والجسدي (شبكة أريج)

https://cutt.us/lf9rA

النظر في السلامة الرقمية

https//:rorypecktrust.org/ar/freelance-resources/digital-security/digital-risk-assessment/

دليل لجنة حماية الصحفيين لأمن الصحفيين

https//:cpj.org/ar/04/2012/post/2-308-

التصفح الآمن على الإنترنت: ٣ موارد للأمن الرقمي للتحميل الآن

https//:advocacyassembly.org/ar/news/62/

موارد للأمن الرقمي

https://tasharuk.net/ar/resources/index.php?id=1734#.YADatRZRWMo

5 الوحدة الخامسة

أنشطة تدريبية للمشاركة السياسية للشباب

ملاحظات إرشادية للتدريب (للمدربين)

صُمم هذا الدليل لتقديم المعرفة للشباب المؤطرين في الفئة العمرية من 18 – 30 ، ويُسرنا أن نقدم هنا بعض الملاحظات الإرشادية لجعل مهمة التعامل مع هذا الدليل أكثر سهولة ويسر، والتي تصب معظمها في كيفية التعاطي مع المضمون المعرفي والتدريبي عند بدء العملية التدريبية، ولأهمية هذه الملاحظات التي لا تخفى غالباً عن المدرب النبيه رأينا أهمية إعادة التذكير بها، على النحو الآتي:

أن يحرص المدرب على أن الاطلاع على المراجع ذات الصلة بالمشاركة السياسية للشباب، ويعمل على توسيع مداه واهتمامه الثقافي في هذا الجانب، وألا يكتفي بالدليل المعرفي كمرجع وحيد؛

أن يتحقق المدرب من توفر المعينات والأدوات المتعلقة بالتدريب التي يحتاجها، والتي تعد ضرورية لإنجاز تدريب ناجح؛

أن يتحقق المدرب من استخدامه المصطلحات بدقة، لتجنب تشويش أفكار المتدربين والمتدربات، وأن يستخدم تعبيرات واضحة وملائمة لنقل المعلومات والأفكار؛

الابتعاد قدر الإمكان عن المقاربات مع السياق المحلي إلا متى ما اقتضت الضرورة ذلك، خصوصاً في الإطار النقدي؛

إدماج جميع المشاركين والمشاركات في العملية التدريبية، ولفت انتباههم والإجابة عن استفساراتهم بصورة واضحة ورصينة؛

الاعتماد بصورة دائمة على الاستماع الفعال لآراء الشباب في كل ما يتصل بمواضيع الدليل، فمن الطبيعي أن تكون لديهم آراء واعتقادات مغايرة، لاختلاف التجارب والوعي والمشاهدات؛

إرشاد الشباب للمراجع التي تزودهم بالمعلومات حول المواضيع التي شملها هذا الدليل، ومن المستحسن كتابتها على ورق فليب تشارت في نهاية كل يوم تدريبي، أو إرسالها لهم كنسخ إليكترونية.

أنشطـــة التـدريـــب

تتضمن هذه الوحدة الجلسات التدريبية الخاصة بالمواضيع المعرفية التي تغطيها الوحدات السابقة من هذا الدليل، والتي تنقسم إلى ٣ وحدات، على النحو الآتي:

الوحدة الأولى: المشاركة السياسية للشباب؛

الوحدة الثانية: مواضيع ذات صلة بالمشاركة السياسية للشباب؛

الوحدة الثالثة: المشاركة السياسية للشباب والنزاعات المسلحة.

والجدول الآتي يوضح الجلسات التي ستتضمنها هذه الوحدة التدريبية من الدليل:

رقم النشاط	النشاط	الوقت
الوحدة الأولى (المشاركة السياسية للشباب)		
1	ما هي السياسة؟	30 دقيقة
2	المشاركة السياسية للشباب (النشأة والمفهوم والدلالة)	20 دقيقة
3	علاقة المشاركة السياسية للشباب بالديمقراطية والمواطنة	40 دقيقة
4	أهمية المشاركة السياسية للشباب	25 دقيقة
5	أشكال المشاركة السياسية للشباب (مشاركاتي السياسية)	40 دقيقة
6	مستويات المشاركة السياسية للشباب	40 دقيقة
7	آليات المشاركة السياسية للشباب	50 دقيقة
	قيود المشاركة السياسية للشباب والتعامل معها	40 دقيقة
الوحدة الثانية: مواضيع ذات صلة بالمشاركة السياسية للشباب		
9	الدولة – النظام السياسي (أنواع الحكومات)	80 دقيقة
10	الدستور والقانون	50 دقيقة
11	النظام الانتخابي	50 دقيقة
12	مبدأ الفصل بين السلطات	40 دقيقة
13	مبدأ سيادة القانون	40 دقيقة

النشاط التدريبي الأول

تقنيات تدريب النشاط

العصف الذهني

النقاش الجماعي

الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

ورق قلاب (فليب تشارت)

أقلام علامة

كروت ملونة

جهاز عرض داتاشو

توضيحات للمدرب

← يقوم المدرب بتوجيه سؤال عام للمشاركين حول السياسة، ثم تليه مجموعة أسئلة لمقاربة مفهوم السياسة.

يشجع المدرب المشاركين/ات على تقديم الردود التي يرونها صحيحة من وجهة نظرهم، دون الاهتمام بمدى منهجية تلك الإجابات.

يقوم المدرب باستعراض مفهوم السياسة بصورة عامة، والتعريفات المختلفة التي أوردتها مدارس الفكر السياسي، والأبعاد الثلاثة لتعريف السياسة.

الاستعانة بشرائح العرض التدريبي والورق القلاب (فليب تشارت)، وبقية الأدوات والمعينات التي تساعد المشاركين/ات على التركيز ولفت انتباههم.

بعد انتهاء عرض المدرب يشجع المشاركين/ات على أن يطرحوا الأسئلة ذات الصلة بمفهوم السياسة، وأن يوفر لهم الإجابات.

يطلب المدرب من المشاركين/ات أن يأخذ كلاً منهم كرتاً ملوناً وكتابة وجهة نظرهم بصورة مختصرة عن السياسة، وأن يعلق الجميع كروتهم على ورقة فليب تشارت ووضعها على جدار القاعة، وفي آخر العملية التدريبية، سيعود المدرب والمشاركين/ات للتحقق من وجهة نظرهم تلك

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول مفهوم السياسة للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

النشاط التدريبي الثاني

النشاط 2

المواضيع

المشاركة السياسية (النشأة المفهوم الدلالة)

20 دقيقة

تقنيات تدريب النشاط

- العصف الذهني
- النقاش الجماعي
- الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

- ورق قلاب (فليب تشارت)
- أقلام علامة
- كروت ملونة
- جهاز عرض داتاشو

توضيحات للمدرب

يقوم المدرب بتوجيه سؤال عام للمشاركين حول المشاركة السياسية، بعد الاستماع للإجابات يضع المدرب لهم مجموعة من المصطلحات ويطلب منهم إيجاد العلاقة بينها وبين المشاركة، والعبارات هي (سلطة الأب في الأسرة – الملكية الخاصة – التعاون – الخطر الجماعي - المصير المشترك – الدفاع المشترك).

يشجع المدرب المشاركين/ات على تقديم الردود التي يرونها صحيحة من وجهة نظرهم، دون الاهتمام بمدى منهجية تلك الإجابات.

يقوم المدرب باستعراض مفهوم المشاركة السياسية من حيث الدلالة، وأيضاً من حيث نشأته التاريخية.

الاستعانة بشرائح العرض التدريبي والورق القلاب (فليب تشارت)، وبقية الأدوات والمعينات التي تساعد المشاركين/ات على التركيز ولفت انتباههم.

بعد انتهاء عرض المدرب يشجع المشاركين/ات على أن يطرحوا الأسئلة ذات الصلة بمفهوم المشاركة السياسية، وأن يوفر لهم الإجابات.

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول مفهوم المشاركة السياسية للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

النشاط التدريبي الثالث

تقنيات تدريب النشاط

النقاش الجماعي

الإلقاء والشرح

لعب الأدوار

الاحتياجات التدريبية

كروت ملونة

المرفقات التدريبية رقم (1 & 2)

توضيحات للمدرب

1. يقوم المدرب بتوجيه سؤال عام للمشاركين/ات حول معنى مفهومي (الديمقراطية – المواطنة)، بعد الاستماع للإجابات، ينفذ المدرب النشاط وفقاً للخطوات الآتية:

   يقص المدرب الشخصيات الافتراضية الموجودة في المرفق التدريبي رقم (١) ويوزع شخصية لكل مشارك ولكل مشاركة شخصية، ويطلب من الجميع عدم الإفصاح عن الشخصية حتى نهاية النشاط؛

   يضع المدرب على الطاولات مجموعتين من الكروت الملونة، مجموعة لونها أحمر، وأخرى لونها أزرق؛

   يقرأ المدرب الجمل الواردة في المرفق التدريبي رقم (٢)، كل جملة تتضمن حقاً من حقوق الإنسان، وعلى كل مشارك أن يتصرف بحسب ما تمليه عليه شخصيته، فإن كانت شخصيته تسمح له بالتمتع بهذا الحق عليه أن يأخذ كرتاً ملوناً لونه أزرق، وإن كانت شخصيته لا تسمح له بالتمتع بهذا الحق عليه أن يأخذ كرتاً باللون الأحمر، على سبيل المثال، عندما يقول المدرب: "أمارس حقي في الانتخاب والترشح بحرية" ، فإن صاحب شخصية (لاجئ سياسي في ألمانيا) سيأخذ كرتاً أحمر اللون، بينما صاحب شخصية (مواطن أمريكي يعيش في ولاية كالفورنيا) سيأخذ كرتاً أزرق اللون، وهكذا؛

   عند نهاية النشاط، سيطلب المدرب من الجميع إحصاء ما جمعه من الكروت الملونة الحمراء والزرقاء، ويبدأ في سؤالهم عن مشاعرهم خصوصاً الأشخاص الذين حصدوا العدد الأكبر من الكروت الحمراء، وأيضاً عن الأسباب التي حرمتهم من التمتع بهذه الحقوق، ويجري نقاشاً معهم حول الأسباب القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لتمثل مدخلاً للحديث عن المواطنة والديمقراطية وعلاقتها بالمشاركة السياسية للشباب.

2. يوضح المدرب الغاية من النشاط، والأسباب التي تحد من تمتع الشباب بحقوقهم، ويشجع المشاركين/ات على أن يطرحوا الأسئلة ذات الصلة بمفهومي الديمقراطية والمواطنة وعلاقتهما بالمشاركة السياسية للشباب، وأن يوفر لهم الإجابات.

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول الديمقراطية والمواطنة والمشاركة السياسية للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

جدول الشخصيات الافتراضية (المرفق التدريبي رقم 1)

نجل عامل فلبيني يعيش في دولة الكويت وحاصل على هوية (البدون)	شاب من شريحة المهمشين في اليمن لم يتعلم قط	شاب روسي يعيش في موسكو في عام (1950)	لاجئ صومالي يعيش في اليمن ويحمل بطاقة المفوضية لرعاية اللاجئين
شاب معدم يعيل أسرة كبيرة ويعمل بتنظيف السيارات في موقف عمومي	فلسطيني من عرب ١٩٤٨ ويحمل وثيقة سفر مؤقتة	معارض سياسي شاب يعيش في المنفى	يهودي يمني يقيم في تل أبيب مع أسرته
شابة يمنية تنتمي للهائية نفيت إلى الخارج	ناشطة حقوقية سعودية	شابة بوذية من التبت وتعيش في الصين	شابة أفغانية تعيش في المناطق التي تسيطر عليها جماعات متطرفة
شابة مصرية والزراعة مصدر دخلها وهو دخل محدود بالكاد يغطي المأكل والمشرب	شابة فرنسية تعيش في باريس	شابة سورية لاجئة في سويسرا	شابة تركية تعيش في ألمانيا وحاصلة على جنسيتها هي من الأكراد ومعارضة سياسية
شابة أميركية من ذوي الأصول الإفريقية تعيش في واشنطن في عام (1930)	شاب هولندي من أسرة فقيرة جداً ويعيش في الريف	شابة فرنسية تدرس في ألمانيا	نجل شيخ كبير في اليمن

قائمة الجمل التي تمثل حقوقاً إنسانية (المرفق التدريبي رقم 2)

أستطيع ترشيح نفسي لرئاسة الجمهورية في بلدي؛	أستطيع أن أمارس طقوسي الدينية بحرية كاملة في البلد الذي أعيش فيه؛
أستطيع ترشيح نفسي لرئاسة الجمهورية في البلد الذي أعيش فيه؛	أستطيع أن أمارس طقوسي الدينية بحرية كاملة في بلدي؛
أستطيع ترشيح نفسي لعضوية البرلمان في البلد الذي أعيش فيه؛	أستطيع أن أعبر عن أفكاري السياسية والدينية بحرية كاملة في بلدي؛
أستطيع ترشيح نفسي لعضوية البرلمان في بلدي؛	أستطيع أن أعبر عن أفكاري السياسية والدينية بحرية كاملة في البلد الذي أعيش فيه؛
أستطيع أن أكون وزيراً في بلدي؛	لا أعاني من أي تمييز في بلدي؛
أستطيع أن أكون وزيراً في البلد الذي أعيش فيه؛	لا أعاني من أي تمييز في البلد الذي أعيش فيه؛
أستطيع أن أتنقل في وطني بحرية كاملة؛	أستطيع الزواج من الشخص الذي أريده بدون قيود؛
أستطيع أن أتنقل في البلد الذي أعيش فيه بحرية كاملة؛	أستطيع الانتماء لحزب سياسي وأمارس نشاطي بحرية في البلد الذي أعيش فيه؛
أستطيع أن أسافر إلى معظم دول العالم؛	
أستطيع أن أدرس في أي مدرسة وأتعلم في أي جامعة في بلدي؛	أستطيع الانتماء لحزب سياسي وأمارس نشاطي بحرية في بلدي؛
أستطيع أن أدرس في أي مدرسة وأتعلم في أي جامعة في البلد الذي أعيش فيه؛	

النشاط التدريبي الرابع

النشاط 4

المواضيع

أهمية المشاركة السياسية للشباب

25 دقيقة

تقنيات تدريب النشاط

- تقسيم مجموعات العمل
- النقاش الجماعي
- عرض نتائج عمل المجموعات
- الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

- ورق قلاب (فليب تشارت)
- أقلام علامة

توضيحات للمدرب

يقوم المدرب بتوزيع المشاركين/ات إلى ثلاث مجموعات، ويطلب منهم أن تدير كل مجموعة نقاشاً يشمل جميع أعضاءها، لإيجاد الإجابات المقنعة على السؤال الذي طرحه عليهم المدرب، وأن يكتبوا إجاباتهم على الورق فليب تشارت، استعداداً لعرض نتيجة عمل المجموعة؛

بعد تقسيم المجموعات الثلاث، يضع المدرب لكل مجموعة أحد الأسئلة الثلاثة:

1- ما هي أهمية المشاركة السياسية للشباب؟
2- لماذا على الشباب أن ينخرطوا في المشاركة السياسية؟
3- مالذي سيتغير للأفضل عند زيادة مستوى المشاركة السياسية للشباب؟

بعد انتهاء أعمال المجموعات يطلب المدرب من كل مجموعة عرض النتائج التي خرجت بها النقاشات بين أعضائها؛

بعد استكمال عرض المجموعات يطرح المدرب ملاحظاته أولاً على أعمال المجموعات، ثم يتحدث بدوره عن أهمية المشاركة السياسية للشباب.

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول أهمية المشاركة السياسية للشباب للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

النشاط التدريبي الخامس

النشاط 5

المواضيع

أشكال المشاركة السياسية للشباب (مشاركاتي السياسية)

40 دقيقة

تقنيات تدريب النشاط

- تقسيم مجموعات العمل
- النقاش الجماعي
- عرض نتائج عمل المجموعات
- الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

- ورق قلاب (فليب تشارت)
- صمغ ورق
- كروت ملونة
- المرفق التدريبي رقم (3)

توضيحات للمدرب

يقوم المدرب بتوزيع المشاركين/ات إلى مجموعات (يمكن أن يكون قوام المجموعة 4 – 5 أشخاص) مع مراعاة الجندرة، يقدم المدرب لكل مجموعة ورقة (A4) تتضمن المرفق التدريبي رقم (٣)، وأن يوضح لهم المطلوب من النشاط، بحيث أن كل مجموعة تقوم بكتابة نشاط أعضاءها للتعريف بهم وبالخبرات التي لديهم وبالتالي لدى المجموعة في المشاركة السياسية، وأن عليهم أن يكتبوا هذه الخبرات على ورق فليب تشارت، استعداداً لعرض نتيجة عمل المجموعة؛

يوضح لهم المدرب أنه ليس عليهم أن يختلفوا في تحديد ما إذا كان النشاط الذي قام به أحد الأعضاء يصنف كمشاركة سياسية أم لا، بل عليهم أن يدونوا أفكارهم وعند المناقشة الجماعية لنشاط المجموعات ستتضح لهم الصورة؛

بعد انتهاء أعمال المجموعات يطلب المدرب من كل مجموعة عرض النتائج، للتعرف على أكثر المجموعات خبرة في المشاركة السياسية؛

بعد استكمال عرض المجموعات يطرح المدرب ملاحظاته أولاً على أعمال المجموعات، ثم يتحدث بدوره عن أشكال المشاركة السياسية للشباب.

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول أشكال المشاركات السياسية للشباب للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

تطبيق نشاط مشاركاتي (المرفق التدريبي رقم 3)

مجال المشاركة	نوع المشاركة
مثال: المشاركة في الحقوق الانتخابية	المثال لأنواع المشاركات في المجال الانتخابي: خليل مشارك في لجان القيد والتسجيل لانتخابات الرئاسة في عام 2006؛ رانيا مشاركة في الهيئات الدولية لمراقبة نزاهة الانتخابات في محليات 2001؛ عيسى مشارك بصورة تطوعية لحشد وتشجيع الناخبين على قيد وتسجيل أسمائهم في السجل الانتخابي في الانتخابات النيابية لعام 2003؛

المطلوب:

نرغب في معرفة خبرات المجموعة وتجاربها في المشاركة السياسية، ولهذا يختار كل فريق ميسر أو ميسرة ليعمل على إدارة النقاش وتدوين مشاركات أعضاء المجموعة، حيث سيتحدث كل فرد في المجموعة على حدة عن تجربته/ها في المشاركة السياسية، على أن يقوم الفريق بتبويب المجالات أولاً، ليتمكن من تصنيف نوع المشاركة، مستعيناً بالمثال الذي أوردناه.

النشاط التدريبي السادس

النشاط 6

المواضيع

مستويات المشاركة السياسية للشباب (رتبوا المستويات)

40 دقيقة

تقنيات تدريب النشاط

- تقسيم مجموعات العمل
- النقاش الجماعي
- عرض نتائج عمل المجموعات
- الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

- ورق قلاب (فليب تشارت)
- صمغ ورق
- كروت ملونة
- المرفقات التدريبية رقم (4 & 5)

توضيحات للمدرب

يقوم المدرب بتوزيع المشاركين/ات إلى مجموعات (يمكن أن يكون قوام المجموعة 4 – 5 أشخاص) مع مراعاة الجندرة، يقدم المدرب لكل مجموعة ورقتان (A4) تتضمن المرفقات التدريبية رقم (4 & 5)، وأن يوضح لهم المطلوب من النشاط، على كل مجموعة بالنقاش بين جميع أعضاءها أن تساعدنا بإعادة ترتيب مستويات المشاركة السياسية للشباب من حيث تصنيفها حسب التصنيفات الواردة في صفوف الجدول المرفق رقم ٤، ومن حيث درجة تأثيرها بحسب الأعمدة؛

يوضح المدرب لهم مثالاً لما يجب الاشتغال عليه، وهو المثال الموضح في الجدول (المرفق رقم 4)؛

بعد انتهاء أعمال المجموعات يطلب المدرب من كل مجموعة عرض النتائج، للتعرف على أكثر المجموعات خبرة في المشاركة السياسية؛

بعد استكمال عرض المجموعات يطرح المدرب ملاحظاته أولاً على أعمال المجموعات، ثم يتحدث بدوره عن أشكال المشاركة السياسية للشباب.

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول مستويات المشاركات السياسية للشباب للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

تطبيق نشاط رتبوا المستويات (المرفق التدريبي رقم ٤)

تصنيف مستوى المشاركة	درجة التأثير (أ)	درجة التأثير (ب)	درجة التأثير (جـ)
بحسب موقع الشباب من النشاط السياسي			
بحسب الهدف من التأثير			
بحسب أدوات المشاركة	التأثير من خلال الأحزاب السياسية وجماعات الضغط؛	التأثير من خلال قنوات ومواقع الإعلام الجديد؛ التأثير من خلال منظمات وكيانات المجتمع المدني؛ التأثير من خلال وسائل الإعلام التقليدية؛	التأثير من خلال العمل والنشاط المجتمعي.
بحسب موضوع التأثير			
بحسب المحطات السياسية المختلفة (نطاق النشاط)			
بحسب أسلوب وطريقة المشاركة			

المطلوب

الجدول أعلاه (المرفق التدريبي رقم 4) يتضمن ستة مستويات للمشاركة السياسية، ولديكم أدناه في المرفق التدريبي رقم (5)، نماذج للمشاركة السياسية للشباب، وعليكم من خلال النقاش فيما بينكم أن تساعدونا في إعادة ترتيبها، وذلك بوضعها في المستويات التي تناسبها في الجدول، وقد قمنا بترتيب بعض الخانات في الجدول للتوضيح كمثال.

تطبيق نشاط رتبوا المستويات (المرفق التدريبي رقم)

نماذج المشاركة السياسية للشباب:

المشاركة السياسية للشباب في مراحل صنع وتنفيذ السياسات العامة؛

شباب لديه الاهتمام السياسي ويمتلك القدرة على التأثير ولكنه يتمتع بالاستقلالية عن الأطر السياسية وغير ممثل في مواقع صنع القرار؛

المشاركة السياسية للشباب للتأثير على -قرارات ومواقف- الأحزاب السياسية.

المشاركة السياسية للشباب في مجال التفاوض وتيسير الحوارات والوساطة بين الأطراف السياسية المتنازعة.

المشاركة السياسية للشباب بهدف التأثير على عملية صنع السياسيات؛

المشاركة السياسية للشباب للتأثير على -قرارات ومواقف- الأحزاب السياسية.

المشاركة السياسية للشباب أثناء النزاعات المسلحة؛

مشاركة الشباب عن طريق المساءلة والرقابة المجتمعية وأدواتها؛

المشاركة السياسية للشباب في مجال الديمقراطية والعمليات الانتخابية؛

مشاركة الشباب من خلال الانتخاب والترشيح؛

شباب غير مهتم بالمشاركة السياسية (الفئة الصامتة).

مشاركة الشباب من خلال تحليل المواقف والظروف السياسية.

المشاركة السياسية للشباب في المحطات الديمقراطية (الانتخابات – الاستفتاءات – الحوارات الوطنية – المفاوضات – التفاهمات والاتفاقات والتوافقات – المؤتمرات الحزبية العامة.. إلخ)؛

المشاركة السياسية للشباب بعد انتهاء النزاعات المسلحة (في الدول التي شهدت صراعات مسلحة).

الشباب الممثلون في مواقع صنع القرار؛

المشاركة السياسية للشباب في مجال بناء السلام؛

المشاركة السياسية للشباب للضغط على صانعي القرار السياسي؛

المشاركة السياسية للشباب لتغيير -توجهات ومعارف ومواقف- الرأي العام؛

المشاركة السياسية للشباب أثناء المراحل الانتقالية؛

المشاركة السياسية للشباب في مجال تحليل وحل النزاعات؛

مشاركة الشباب من خلال التعيين؛

الشباب المؤطر سياسياً في الأحزاب وجماعات الضغط؛

مشاركة الشباب عن طريق الإبلاغ ونقل المعلومات

النشاط التدريبي السابع

تقنيات تدريب النشاط

- تقسيم مجموعات العمل
- النقاش الجماعي
- عرض نتائج عمل المجموعات
- الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

- ورق قلاب (فليب تشارت)
- صمغ ورق
- كروت ملونة

توضيحات للمدرب

يقوم المدرب بتوزيع المشاركين/ات إلى أربع مجموعات (يمكن أن يكون قوام المجموعة ٤ – ٥ أشخاص) مع مراعاة الجندرة، يوزع المدرب لكل مجموعة واحدة من آليات لمشاركة السياسية للشباب (الأحزاب السياسية – جماعات الضغط – المجتمع المدني – وسائل الإعلام والإعلام الجديد)، ويوضح لهم المطلوب من النشاط، بأن على كل مجموعة بالنقاش بين جميع أعضاءها أن تتوصل لأفكار تتعلق بالكيفية التي تعزز المشاركة السياسية للشباب عبر الآلية المحددة للمجموعة؛

يوضح المدرب لهم مثالاً لما يجب الاشتغال عليه، يكتب أعضاء كل مجموعة أفكارهم على ورق فليب تشارت، وبعد انتهاء أعمال المجموعات يطلب المدرب من كل مجموعة عرض النتائج؛

بعد استكمال عرض المجموعات يطرح المدرب ملاحظاته أولاً على أعمال المجموعات، ثم يشرح المدرب للمشاركين/ات الآليات الأربعة للمشاركة السياسية للشباب مستعيناً بالشق المعرفي من هذا الدليل، وطريقتها في التعاطي مع السياسة.

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول آليات المشاركات السياسية للشباب للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

النشاط التدريبي الثامن

تقنيات تدريب النشاط

- تقسيم مجموعات العمل
- النقاش الجماعي
- عرض نتائج عمل المجموعات
- الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

- ورق قلاب (فليب تشارت) وأقلام علامة
- صمغ ورق
- كروت ملونة
- المرفق التدريبي رقم 6

توضيحات للمدرب

يقوم المدرب بتوزيع المشاركين/ات إلى أربع مجموعات (يمكن أن يكون قوام المجموعة 4 – 5 أشخاص) مع مراعاة الجندرة، يوزع المدرب لكل مجموعة واحدة ورقة A4 تتضمن المرفق التدريبي رقم 6 ، ويوضح لهم المطلوب من النشاط، بأن على كل مجموعة بالنقاش بين جميع أعضاءها أن تتوصل لأفكار تتعلق بالقيود التي تحد من المشاركة السياسية للشباب وعوامل التمكين أو الحلول لتجاوز هذه القيود؛

يوضح المدرب لهم مثالاً لما يجب الاشتغال عليه، يكتب أعضاء كل مجموعة أفكارهم على ورق فليب تشارت، وبعد انتهاء أعمال المجموعات يطلب المدرب من كل مجموعة عرض النتائج؛

بعد استكمال عرض المجموعات يطرح المدرب ملاحظاته أولاً على أعمال المجموعات، ثم يشرح المدرب للمشاركين/ات القيود والمعوقات التي تحد من المشاركة السياسية للشباب مستعيناً بالشق المعرفي من هذا الدليل.

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول آليات المشاركات السياسية للشباب للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

تطبيق نشاط قيود المشاركة السياسية للشباب (المرفق التدريبي رقم 6)

مصادر القيود - Restrictions sources	عوامل التمكين - Enabling factors	عوامل الإعاقة - Hindering factors
	إدماج الشباب في المشاركة السياسية والشؤون العامة يتم نتيجة لما يأتي:	الشباب مهمشون من المشاركة السياسية وفي الشؤون العامة بفضل الآتي:
المجتمع – Society		
المحيط الاجتماعي Community		
المؤسسات – Institutionsص		
الشباب – Youth		

النشاط التدريبي التاسع

النشاط 9

المواضيع

أنواع الحكومات تبعاً لمبدأ الفصل بين السلطات

80 دقيقة

تقنيات تدريب النشاط

تقسيم المجموعات

النقاش الجماعي

الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

فليب تشارت وأقلام علامة

كروت ملونة

المرفق التدريبي رقم (7 & 8)

توضيحات للمدرب

قبل أن يبدأ المدرب النشاط التطبيقي، يقدم للمشاركين/ات عرضاً وافياً حول مفهومي الدولة والنظام السياسي، يشرح التعريفات المختلفة للدولة، ونظريات النشأة المتعلقة بها خصوصاً نظرية النشأة التاريخية، وكذلك أنواع الدول، ثم يتحدث عن مفهوم النظام السياسي في بعديه الضيق والواسع أو التقليدي والمعاصر؛

ثم يقوم المدرب بتوزيع المشاركين/ات إلى عدة مجموعات (يمكن أن يكون قوام المجموعة 4 – 5 أشخاص) مع مراعاة الجندرة، يوزع المدرب لكل مجموعة ورقتي A4 تتضمن المرفقات التدريبية رقم 7 & 8، ويوضح لهم المطلوب من النشاط، بأن على كل مجموعة إدارة النقاش بين جميع أعضاءها لإعادة ترتيب الخصائص والمفاهيم والتعريفات المتعلقة بأشكال الحكومات بحسب مبدأ الفصل بين السلطات، وهي النظم الأربعة (الرئاسية – البرلمانية – المختلط – الجمعية)؛

يعيد المشاركين والمشاركات ترتيب النقاط بحسب ما يعتقدون أنه يتناسب معها أشكال الحكومات المختلفة، ثم يختارون مقرراً من بينهم لعرض ما توصلت له المجموعة؛

بعد انتهاء عرض المجموعات، يوضح المدرب ما يتعلق بأشكال الحكومات المختلفة بحسب مبدأ الفصل بين السلطات، كما يوضح التعريفات الخاصة بكلٍ منها، وبلد المنشأ التاريخي لكلٍ منها، وطريقة تفاعل السلطات الثلاث مع بعضها البعض في كل نظام خصوصاً السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويشجع المشاركين/ات على أن يطرحوا الأسئلة ذات الصلة بالموضوع، وأن يوفر لهم الإجابات.

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول أنواع الحكومات بحسب مبدأ الفصل بين السلطات للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

تطبيق نشاط أنواع الحكومات (المرفق التدريبي رقم 7)

النظام البرلماني	التعريف	
	منشأ هذا النظام	
	الخصائص	
	وسائل السلطة التشريعية في مواجهة التنفيذية	
	وسائل السلطة التشريعية في مواجهة التنفيذية	
النظام الرئاسي	التعريف	
	منشأ هذا النظام	
	الخصائص	
	صور التوازن	
نظام الجمعية	**التعريف منشأ هذا النظام**	
النظام المختلط	التعريف	
	منشأ هذا النظام	
	الخصائص	

تطبيق نشاط أنواع الحكومات (المرفق التدريبي رقم 8)

دول المنشأ:	التعريفات:
	هو النظام الذي يتشكل في حالة الفصل شبه المطلق بين السلطات؛
أهم نموذج لهذا النظام هو الولايات المتحدة الأميركية	
	هو النظام الذي يتشكل عند تركز السلطة في يد البرلمان؛
النموذج الرئيسي لهذا النظام هو سويسرا حيث أخذت بهذا النظام منذ الاستفتاء على دستورها الاتحادي عام ١٨٤٨	
	هو النظام الذي يتشكل بالجمع بين مزايا النظام البرلماني والنظام الرئاسي؛
نشأ هذا النظام في إنجلترا	
	هو النظام الذي يتشكل في حالة الفصل النسبي الذي يتمتع بالمرونة بين السلطات.
أبرز نموذج لهذا النظام هو النظام الفرنسي	
الخصائص:	**مظاهر التصادم والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:**
	1- توجيه السؤال إلى الوزير أو الوزارة؛ 2- استجواب الوزير أو الوزارة؛ 3- فتح تحقيق برلماني في أداء السلطة التنفيذية؛ 4- سحب الثقة عن وزير أو عن الوزارة.
ثنائية السلطة التنفيذية	
الاتجاه نحو تقوية السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية وليس الحكومة	
وحدة السلطة التنفيذية	
الاتجاه نحو إضعاف دور البرلمان	1- دعوة البرلمان للانعقاد؛ 2- تأجيل اجتماع البرلمان؛ 3- فض دورات الانعقاد؛ 4- حل البرلمان (أي إنهاء الفصل التشريعي للبرلمان قبل انتهاء مدته ودعوة الناخبين إلى انتخاب جديد).
ثنائية التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية	
الفصل بين السلطات	
عدم جواز الجمع بين وظيفة الوزارة وعضوية البرلمان	
عدم مسؤولية رئيس الدولة، رغم أنه يسود ويحكم ويتمتع بسلطات واسعة	
التوازن بين السلطات	1- إعطاء رئيس الجمهورية حق الاعتراض على القوانين التي يشرعها الكونجرس، وفي المقابل يستطيع الكونجرس إبطال اعتراض الرئيس إذا ما أقرت القوانين بأغلبية ثلثي أعضاء المجلسين؛ 2- قدرة مجلس الشيوخ على الحد من سلطات رئيس الجمهورية، لأن الرئيس ملزم بموافقة مجلس الشيوخ على بعض القرارات لتصبح نافذة المفعول؛ 3- تستطيع المحكمة الاتحادية العليا إبطال القوانين والقرارات، حيث تستطيع هذه المحكمة بسط رقابتها على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال رقابتها على دستورية القوانين والقرارات التي تصدر عن السلطتين.

النشاط التدريبي العاشر

تقنيات تدريب النشاط

تقسيم المجموعات
النقاش الجماعي
الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

فليب تشارت وأقلام علامة
كروت ملونة
المرفق التدريبي رقم (9)

توضيحات للمدرب

يقوم المدرب بتوزيع المشاركين/ات إلى عدة مجموعات (يمكن أن يكون قوام المجموعة 4 – 5 أشخاص) مع مراعاة الجندرة، يوزع المدرب لكل مجموعة ورقة A4 تتضمن المرفق التدريبي رقم 9، والذي يتضمن المثل العليا والمبادئ العامة التي تلتزم بها كل مجموعة، وأن على المجموعة سن قانون أو اثنين ينسجمان مع هذه المبادئ لتنظيم تصرفاتهم وسلوكياتهم في بيئة العمل اليومية التي تجمعهم ببعضهم البعض، وذلك من خلال النقاش الجاد بين أعضاء المجموعة للوصول إلى تلك القوانين؛

يقوم المشاركون/ات بسن القوانين بحسب ما يعتقدون أنها تتناسب وتتوائم مع المثل والمبادئ العليا لبيئة العمل التي تجمعهم سوياً، ثم يختارون مقرراً من بينهم لعرض ما توصلت له المجموعة؛

بعد انتهاء عرض المجموعات، يوضح المدرب ما يتعلق بالهرم التشريعي المتدرج للقانون، كما يوضح التعريفات الخاصة بكلٍ من (الدستور – القانون – القرارات واللوائح)، والخصائص التي تتمتع بها كل هذه العناصر، كما يشجع المشاركين/ات على أن طرح الأسئلة ذات الصلة بالموضوع، وأن يوفر لهم الإجابات.

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول (الدستور – القانون التشريعي – القرارات – اللوائح) للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

تطبيق نشاط الدستور والقانون (المرفق التدريبي رقم 9)

المبدأ رقم 1	على الموظفين الالتزام بلوائح وأنظمة العمل
القانون الأول	مثال: الدوام الوظيفي من الساعة الثامنة حتى الثانية ظهراً، وعلى الجميع الالتزام بالزي الرسمي
القانون الثاني	
المبدأ رقم 2	**تمثل النزاهة سلوك وقيمة أخلاقية على الجميع تمثلها في القول والفعل**
القانون الأول	
القانون الثاني	
المبدأ رقم 3	**المؤسسة تعمل طوعياً لتحقيق الصالح العام، وهي كيان مؤسسي غير ربحي**
القانون الأول	
القانون الثاني	
المبدأ رقم 4	**التزام الدقة بإنجاز المهام المطلوبة في الوقت المحدد**
القانون الأول	
القانون الثاني	
المبدأ رقم 5	**يراعى عدم تعارض المصالح في كل أنشطة المؤسسة**
القانون الأول	
القانون الثاني	

النشاط التدريبي الحادي عشر

النشاط 11

المواضيع
النظام الانتخابي

50 دقيقة

تقنيات تدريب النشاط

أسئلة التفكير النقدي

النقاش الجماعي

الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

فليب تشارت وأقلام علامة

جهاز العرض الداتا شو

توضيحات للمدرب

يطرح المدرب على المشاركين/ات سؤالاً (مالذي تعرفونه عن النظام الانتخابي؟)، يستمع المدرب بإنصات لإجابات المشاركين/ات، ويطرح عليهم أسئلة تكميلية كالأسئلة الآتية:

1- ما هي المتغيرات التي تخلق التمايز بين نظام انتخابي وآخر؟

2- ما هي المبادئ العامة التي ينبغي أن تحققها النظم الانتخابية؟

3- هل ترى أو هل ترين أن تصميم النظم الانتخابية يمكن أن يشكل فرقاً جوهرياً في العملية الديمقراطية؟

4- كيف يمكن أن نفهم الفكرة القائلة (أن النظام الانتخابي ينبغي أن ينسجم مع طبيعة البلد السياسية والثقافية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية أيضاً)؟

5- برأيك كم عدد النظم الانتخابية التي تعارفت عليها الأنظمة السياسية المختلفة؟ وهل هناك اختلافات جوهرية بين كل نظام وآخر؟

6- مالذي يلزمه الأمر باعتقادكم لتصميم نظام انتخابي لليمن؟

7- هل ترون أن النظام الانتخابي اليمني أثر على طريقة توزيع السلطة السياسية خلال العقود الثلاثة الماضية؟ وهل كان ذلك التأثير سلبياً أم إيجابياً؟

يشجع المدرب الجميع على التفاعل، ويصغي لكل الإجابات التي يقدمها المشاركون/ات، وعند انتهاء الأسئلة والنقاش، يستعين المدرب بالمعينات التدريبية خصوصاً شرائح العرض لتوضيح الأفكار التي سبق صياغتها في جمل استفهامية، والاعتناء بتوضيح الفرق بين الأنظمة الانتخابية المختلفة (وبحسب الوقت المتاح لهذا النشاط)؛

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول النظم الانتخابية وما يتعلق بها، للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

النشاط التدريبي الثاني عشر

النشاط 12

المواضيع

مبدأ الفصل بين السلطات

40 دقيقة

تقنيات تدريب النشاط

أداء أدوار

النقاش الجماعي

الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

← كروت ملونة وأقلام علامة

توضيحات للمدرب

يقدم المدرب شرحاً وافياً لفكرة الفصل بين السلطات، بحسب المنشأ التاريخي لها، ومستعيناً بالمعلومات الأساسية التي يوفرها الشق المعرفي من هذا الدليل، مع توضيح وظائف السلطات الثلاث، وعواقب طغيان سلطة على أخرى، والمقصود بتوازن السلطات الثلاث، إلى أن تتضح للمشاركين/ات الفكرة بصورة كاملة؛

يقسم المدرب المشاركين إلى 3 مجموعات مع مراعاة التوزيع الجندري، ويوضح لهم المطلوب منهم بطريقة أداء الأدوار، والأدوار التي يجب تأديتها هي (دور السلطة الملكية المطلقة التي تتركز فيها السلطة بيد الملك)، والدور الثاني (دور السلطة التي يتنازعها البرلمان والرئيس)، والدور الثالث (دور السلطة القائمة على مبدأ التوازن والتعاون)، على النحو الآتي:

1- في مدة لا تتجاوز عشر دقائق تعمل كل مجموعة على التشاور في الدور التي عليها أن تؤديه، مع العلم أن دور كل مجموعة لا يعرفه الآخرون، ويحدد أعضاء المجموعة كيف يمكن بطريقة العرض الأدائي توضيح دورهم للمشاركين/ات الذين يتابعون العروض، وتقوم المجموعة بتوزيع الأدوار فيما بينها؛

2- يطلب المدرب من الجميع متابعة أداء المجموعة والتعرف على الفكرة التي يريدون إيصالها للمتابعين، على أن تتم تأدية الأدوار خلال فترة لا تتجاوز ٥ دقائق، بشرط أن توصل المطلوب بصورة واضحة للآخرين؛

3- بعد انتهاء عروض المجموعات الثلاث يستكمل المدرب النقاش مع المشاركين/ات ويستمع لتعليقاتهم، ويدفهم دائماً لربط أفكارهم بفكرة الفصل بين السلطات.

يوضح المدرب ما يتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات بالعبارات الموجزة، كما يشجع المشاركين/ات على أن طرح الأسئلة ذات الصلة بالموضوع، وأن يوفر لهم الإجابات.

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول مبدأ الفصل بين السلطات وكيفية تحقق الفصل وظيفياً، للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

النشاط التدريبي الثالث عشر

تقنيات تدريب النشاط

النقاش الجماعي

الإلقاء والشرح

الاحتياجات التدريبية

كروت ملونة وأقلام علامة

المرفق التدريبي رقم (10)

توضيحات للمدرب

يقدم المدرب شرحاً وافياً حول مبدأ (سيادة القانون) وماهيته، ومدلولاته، وأهميته، واستعراض التطور التاريخي للمفهوم بصورة موجزة، ومستعيناً بالمضمون المعرفي في الدليل الذي تناول هذا الموضوع؛

يوزع المدرب على المشاركين المرفق التدريبي رقم (١٠)، والذي يتضمن جدولاً ملخصاً لمعايير ومؤشرات مبدأ سيادة القانون بحسب ما أقرته في تقريرها (لجنة البندقية) المكلفة بإعداده لصالح الاتحاد الأوروبي، ولما يمثله من أهمية مرجعية في تقديم فهم شمولي لمبدأ (سيادة القانون) يحرص المدرب على إحاطة المشاركين به، مع تنبيههم للصيغة الواردة في الشق المعرفي من دليل المشاركة السياسية للشباب؛

يستعرض المدرب للمشاركين ما ورد في وثيقة لجنة البندقية، والمعايير التي ينضبط وفقها مبدأ سيادة القانون؛

يشجع المدرب جميع المشاركين على النقاش والتفاعل وطرح الأسئلة والمداخلات، وعقد المقارنات بين ما يتناوله الدليل وبين الوضع الذي يعيشونه؛

يوضح المدرب ما يتعلق بمبدأ سيادة القانون بالعبارات الموجزة، كما يشجع المشاركين/ات على أن طرح الأسئلة ذات الصلة بالموضوع، وأن يوفر لهم الإجابات.

التقييم:

في نهاية النشاط يطرح المدرب على المشاركين/ات أسئلة حول مبدأ سيادة القانون حسب المفهوم الذي تشكل لديهم بعد الطرح السابق، للتحقق من استيعابهم للموضوع بصورة جيدة، ثم يسألهم عمّا إذا كانت لديهم أي استفسارات متعلقة بهذا الموضوع قبل الانتقال للنشاط الذي يليه.

تطبيق نشاط سيادة القانون (المرفق التدريبي رقم 10)

<table>
<tr><td rowspan="6">سيادة القانون</td><td rowspan="2">الشرعية</td><td colspan="2">احترام القانون
الامتثال للقانون
العلاقة بين القانون الدولي والقانون المحلي
حدود الصلاحيات التشريعية
إجراءات تشريعية
استثناءات في حالات الطوارئ
واجب تنفيذ القانون
جهات خاصة مكلفة بمهام الخدمة العامة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الضمان القانوني</td><td colspan="2">الوصول إلى التشريع
الوصول إلى قرارات المحاكم
توقع القوانين
استقرار القانون واتساقه
التوقعات المشروعة
عدم الرجعية
مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص
حجية الشيء المقضي به</td></tr>
<tr><td colspan="3">الوقاية من سوء استخدام السلطة</td></tr>
<tr><td>المساواة أمام القانون وعدم التمييز</td><td colspan="2">مبدأ المساواة في المعاملة
عدم التمييز
المساواة في القانون
المساواة أمام القانون</td></tr>
<tr><td rowspan="3">الوصول إلى العدالة</td><td>الاستقلال والنزاهة</td><td>استقلال السلطة القضائية
استقلال القضاة أنفسهم
نزاهة القضاء
النيابة العامة: الاستقلالية والرقابة
استقلال ونزاهة نقابة المحامين</td></tr>
<tr><td>المحاكمة العادلة</td><td>الوصول إلى المحاكم
قرينة البراءة
جوانب أخرى من الحق في محاكمة عادلة
آثار القرارات القضائية</td></tr>
<tr><td colspan="3">العدالة الدستورية (إن وجدت)</td></tr>
</table>

قائـــمة المـــراجـــع

المراجع باللغة العربية :

أ. كتب:

- صالح، سامية خضر (2005)، المشاركة السياسية والديمقراطية .. اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا.
- طاليس، أرسطو، كتاب السياسة، ترجمة/ أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل.
- براندت، ميشيل؛ وآخرون (2012). وضع الدستور والإصلاح الدستوري (خيارات عملية)، إنتربيس.
- ليلة، محمد كامل (1969). النظم السياسية الدولة والحكومة. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- بلنتشلي (1920)، النظرية العامة للدولة، الطبعة الفرنسية.
- بريلو، مارسيل، علم السياسة. ترجمة: برجاوي، محمد. بيروت - منشورات عويدات.
- دوفرجيه، موريس (1992). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، (ط1). (ترجمة: سعد، جورج). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الخزرجي، ثامر محمد كامل (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، (ط4). دار مجدلاوي للنشر.
- Robert A. Dahl, MODERN POLITICAL ANALYSIS, (Englewood Cliffs, N. J, Prlatice – Hall), 1963, p. 6.
- درويش، إبراهيم، النظام السياسي – دراسة فلسفية تحليلية، ج1 ، (ط2).
- عبدالجواد، صالح؛ وغالب، علي (1991). الأنظمة السياسية، بغداد - مطابع جامعة بغداد.
- عارف، محمد نصر(2002). ابستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي – النظرية – المنهج)، (ط1). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، ج3.
- وفيق، أحمد (1934)، علم الدولة، ج1: في أصول الدولة وتطورات فكرتها (ط1). القاهرة: مطبعة النهضة.
- وفيق، أحمد (1935)، علم الدولة، ج2: في أطوار فكرة الدولة من آخر عهد الإصلاح إلى نهاية الثورة الفرنسية (ط1). القاهرة: مطبعة النهضة.
- وفيق، أحمد (1935)، علم الدولة، ج3: في أطوار فكرة الدولة البسيطة من عهد نابليون حتى اليوم (ط1). القاهرة: مطبعة النهضة.
- وفيق، أحمد (1936)، علم الدولة، ج4: في تكوين الدولة (ط1). القاهرة: مطبعة النهضة.
- هاملتون، ماديسون، جاي (2006). أوراق الفيدرالية. ج2 (ط2). (ترجمة: النعيمي، عبدالإله). بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية.
- الجبوري، مصلح خضر (2014). الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط، (ط1). عمان – الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- فوكوياما، فرانسيس (2016). أصول النظام السياسي، ج1: من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية (ط1). (ترجمة: الإمام، مجاب؛ والإمام، معين). منتدى العلاقات العربية والدولية.
- تورين، آلان (2001). ما هي الديمقراطية. (ط2). (ترجمة: قبيسي، حسن). بيروت – لبنان: دار الساقي.
- الزمالي عامر، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني. تونس - منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان و اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1997.

ب. التقارير والنشرات الخاصة :

- منظمة الأمم المتحدة، حقوق الإنسان أسئلة و أجوبة. نيويورك - منشورات منظمة الأمم المتحدة، 1999.
- أشكال النظم الانتخابية لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، سلسلة مطبوعات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول العمليات الانتخابية، 2012.
- التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، العوامل التي تعوق المشاركة السياسية على قدم المساواة بين الجميع والخطوات اللازم اتخاذها للتغلب على هذه التحديات، المقدم للدورة السابعة والعشرون لمجلس حقوق الإنسان.
- التعليق العام (رقم 21) للجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- التعليق العام (رقم 34) الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن المادة (رقم 19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- الإعلان الخاص بمعايير الانتخابات العادلة والحرة المعتمد في آذار/ مارس 1994.
- الوثيقة الختامية لعام 2005 الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي.
- الدليل التدريبي للقيادات الشبابية، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، ط 2013.
- دليل مشاركة الشباب في التنمية المجتمعية (2016)، إيكويتاس، المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان.
- سلسلة أدلة الدولة المدنية، دليل خاص بمجموعات الضغط على المشرعين وصناع السياسات (2014)، المركز اليمني لقياس الرأي العام.
- دليل التدريب في القيادة والمشاركة الجماعية (2004). هيئة إنقاذ الطفولة بتمويل مؤسسة فورد.
- مدخل إلى الديمقراطية الاجتماعية (2018)، مؤسسة فريدريش ايبرت قسم الأكاديمية السياسية، (ط3).
- نحو ثقافة سيادة القانون، دليل عملي (2015)، معهد الولايات المتحدة للسلام، (ط3).

المراجع باللغة الأجنبية :

أ. كتب:

- Political Parties, Public Policy and Participatory Democracy, NDI, Regional Political Party Program.
- Human Rights Committee, Communication No. 14702006/.
- Kelman, Herbert. “Social-Psychological Dimensions of International Conflict,” in Peacemaking in International Conflict: Methods and Techniques.
- William Zartman (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2007).
- Barrett J. and O’Dowd J. Interest-based bargaining – A users’ guide (Trafford, 2005).
- Conflict Theory and the Conflict in Northern Ireland, William G. Cunningham Jr.

مؤسسة شباب سبأ للتنمية هي مؤسسة مجتمع مدني يقودها الشباب والنساء الذين يعملون بروح الفريق الواحد لتمكين الشباب والنساء لمشاركة فاعلة في التنمية وبناء السلام في اليمن برؤية حقيقية لمجتمع مستقر ينعم فيه الشباب والنساء بالسلام والتنمية والتعايش المستدام

www.shebayouth.org
info@shebayouth.org
+967 - 4 - 252733 / +967 - 770450222
@shebayouthf

مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب اليمن يعمل على مختلف الموضوعات في البلاد بهدف تعزيز الجهات اليمنية الفاعلة للمساهمة بشكل فعال في سلام مستدام وعملية الانتقال الديمقراطي وكذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في شراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومع الناشطين في المجتمع المدني ومراكز البحوث الأكاديمية ومراكز الفكر، فضلًا عن المؤسسات الحكومية، ويسعى كذلك لتعزيز الأصوات اليمنية التعددية والتقدمية.

www.fesyemen.org
info@fesyemen.org
+ 967 - 1- 433667 / + 967 - 1- 433668
Fax + 967 - 1- 437805

مؤسسة شباب سبأ للتنمية

Sheba Youth Foundation for Development

www.shebayouth.org

@shebayouthf